الجامعة اللبنانيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة

الفرع الثاني

سياسات التنمية والسلام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رسالة أعدّت لنيل شهادة ماستر 2 مهنيّ في المنظّمات الدوليّة

إعداد:

سحر حسين كنعان

لجنة المناقشة:

د. منى الباشا	الأستاذ المشرف	رئيساً
د. برهان الخطيب	أستاذ مساعد	عضواً
د. حسان الأشمر	أستاذ مساعد	عضواً

2018

الإهداء

إلى من هما أحقّ الناس بالشكر.. إلى مصدر القوّة والحب والأمّال.. والديّ العزيزين. .

وإلى نصفيّ الآخر.. زوجي الحبيب

وإلى زملائي الطلبة في الجامعة اللبنانيّة

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الشكر الأوّل والأكمل لله عزّ وجلّ على عظيم نعمه وفضائله.

ويسرّني أن أتوجّه ثانياً بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي المشرفة الدكتورة منى الباشا على جهودها ودعمها إياي طيلة الفترة الماضية.

وأتقدّم ثالثاً بخالص الشكر والتقدير إلى كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة في الجامعة اللبنانيّة ممثلةً بعميدها الدكتور كميل حبيب لتمكيني من إنجاز هذا العمل.

والله وليّ التوفيق.

الفهرس

الإهداء 3

شكر وعرفان 4

الفهرس 5

مقدّمة 8

القسم الأوّل: هيكلية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومجالات عمله..... 12

الفقرة الأولى: الهيكل التنظيمي للبرنامج..... 12

أوّلاً: المنظّمات الدوليّة ومنظّمة الأمم المتّحدة..... 12

أ. تعريف المنظّمة الدوليّة 12

ب. حول منظومة الأمم المتّحدة..... 13

ثانياً: الإطار العام لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي..... 13

أ. نشأة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 13

ب. دور البرنامج وأهميّته 15

ج. وظائف البرنامج..... 17

د. البرنامج وأهداف التنمية المستدامة..... 18

هـ. قيم عمل البرنامج ومبادئه..... 21

ثالثاً: الإطار الخاص ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 22

أ. الوضع القانوني لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي..... 22

ب. امتيازات البرنامج..... 24

ج. المصادر الماليّة للبرنامج 26

د. المصادر البشريّة في البرنامج 30

هـ. هيكل البرنامج التنظيمي 32

و. الفئات المستهدفة..... 35

ز. عناوين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي..... 35

الفقرة الثانية: آليّة عمل البرنامج 37
أوّلاً: التنمية البشريّة كجزء لا يتجزّأ من العمل الإنمائي للبرنامج 37
ثانياً: رؤية البرنامج من خلال الخطط الاستراتيجية التي يضعها 38
أ. استراتيجية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للفترة 2014 – 2017 38
ب. استراتيجية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للفترة 2018 _ 2021 40
ثالثاً: برامج عمل البرنامج في لبنان 42
أ. برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسّسي 42
ب. برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة 44
ج. برنامج منع النزاعات وبناء السلام 46
د. برنامج الإدارة البيئية 50
هـ. الاستجابة للأزمة السوريّة 52
القسم الثاني: المهامّ المنجزة في خلال فترة التدريب 55
الفقرة الأولى: برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة 55
أوّلاً: البدء بالتدريب لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 55
ثانياً: التدريب في مبادرة "عيش لبنان" (Live Lebanon) 56
ثالثاً: التدريب لدى مشروع "دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" (LHSP) 58
أ. برنامج القيادات الشابّة 59
ب. قسم الاستقرار الاجتماعي والمعيشة في برنامج التنمية الاجتماعيّة المحليّة 64
ج. مهام أخرى في برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة 72
الفقرة الثانية: برنامج منع النزاعات وبناء السلام 73
أوّلاً: مكتب القيادات المحليّة 73
أ. مراحل المشروع في كلّ القرية 75
ب. القرى المختارة من قبل المشروع 79
ج. الاجتماعات وورش العمل 81
ثانياً: التدريب لدى المكاتب الأخرى في المشروع 88
أ. مكتب الإعلام 88

ب. مكتب التعليم والمجتمع المدني 94

ج. مكتب الإدارة والمالية 96

ثالثاً: تقييم العمل التدريبي الذي أجريته في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 97

أ. مكتسبات التدريب 97

ب. صعوبات التدريب 98

ج. اقتراحات لتفعيل عمل البرنامج 99

خاتمة 101

دليل المصطلحات الملخصة 103

لائحة الرسوم البيانية 105

لائحة المراجع 106

إفادة التدريب العملي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 110

مقدّمة

يعالج هذا التقرير مجريات التدريب العملي الذي أجريته لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في بيروت في الفترة الواقعة بين الخامس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر 2017 والحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني/يناير 2018 بإشراف من الدكتورة منى الباشا المسؤولة عن التدريب بتكليف من كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة في الجامعة اللبنانيّة، وبإشراف مديرة "برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة" السيّدة ندى سويدان، وكذلك مديرة مشروع بناء السلام في "برنامج منع الأزمات وبناء السلام" السيّدة جوانا نصّار من المنظّمة موضع التدريب.

ويهدف التقرير إلى عرض أمرين أساسين، الأوّل هو طبيعة وإطار عمل هذه المنظّمة من خلال وصفها وتحليل عدد من مكوّناتها. والثاني يتعلّق بأبرز المهام التي أنجزتها في خلال فترة تدريبي في غير مشروع لدى البرنامج، وصولاً إلى تقييم هذا الأخير، ووضع بعض المقترحات التي يمكن أن يعمل بها. وقد أعدّ هذا التقرير لإتمام متطلّبات شهادة الماستر المهني في اختصاص المنظّمات الدوليّة في كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة في الجامعة اللبنانيّة.

يعتبر "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي" شبكة التنمية العالميّة التابعة للأمم المتّحدة، واختصاره (UNDP). إنّ هذه الوكالة الأمميّة المتخصّصة في المسائل التنموية كانت قد التزمت خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015 للعمل من أجل عالم أكثر استدامة يضمن شمولية الجميع من خلال الأهداف السبعة عشر التي نصت عليها الخطّة. ويعمل البرنامج في حوالى 170 دولة للمساهمة في الحدّ من الفقر واللامساواة والإقصاء، ولمساعدّة هذه الدول على تطوير السياسات والمهارات القيادية فيها، وقدرات الشراكة، والمؤسساتية، والقدرة على الصمود من أجل استدامة النتائج الإنمائية. إذ عدا عن دعم البرنامج لجهود الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنّه أيضاً يساعدها على بناء الحلول في ثلاثة مجالات وهي التنمية المستدامة، الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام، المناخ والوقاية من الكوارث.

ويعمل هذا البرنامج في لبنان منذ العام 1960 ، وذلك من خلال مكاتبه المنتشرة في بيروت وجبل لبنان والبقاع والشمال والجنوب. ومن خلال برامجه المتنوّعة يعمل على تحسين العمل الإنمائي وتطويره في المناطق اللبنانية كافّة على الرغم من الصعوبات التي رافقت – ولا تزال ترافق حتى اليوم – هذا المجتمع ذا التركيبة المعقّدة والظروف الصعبة المحيطة به.

ولأنّ التنمية تشكّل تحدياً دائماً، ولأنّ هذا التحدّي يتطلّب تركيزاً استراتيجياً وقدرة على الاستجابة بفعالية للأزمات والفرص، وفي وسط بيئة متواصلة التغيير، يعمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على توسيع مصادر موارده وتعزيزها. من هنا يأتي تمويل البرنامج من خلال مساهمات طوعيّة تقدّمها طائفة من الشركاء، بما فيها الدول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة، والشركاء المتعدّدي الأطراف من المانحين الدوليّين ومنظّمات أخرى. ويقدّم القطاع الخاص أيضاً دعماً مالياً كبادرة منه لتشجيع هذا العمل. هذا ويتمّ توفير هذه المساهمات أمّا في إطار موارد الميزانية العاديّة أو في إطار الموارد الأخرى. وللحكومة اللبنانية والمجتمع المدني كما للمغتربين دور لا يستهان به في مجال الدعم المالي للبرنامج، ما يؤكّد تنوّع قاعدّة المصادر الماديّة لهذه المنظّمة، ويعطيها بالتالي حافزاً مستمراً للنهوض بالمجتمعات التي تعمل في داخلها.

ويقع المكتب الرئيسي للبرنامج في بيروت تحديداً في مبنى البنك العربي الأفريقي، شارع المصارف – في ساحة النجمة. ويضمّ الإدارة المركزيّة، ومكاتب البرامج الأربعة الأساسية (برنامج التنمية المحليّة والاجتماعية، وبرنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسسي، وبرنامج الإدارة البيئيّة، وبرنامج منع النزاعات وبناء السلام)، وكذلك معظم مكاتب المشاريع التي تتفرّع عن هذه البرامج. ويضمّ أيضاً مكاتب العمليات من قسم الماليّة، وقسم الموارد البشريّة، وقسم العمليات الشرائيّة، وغيرها من الأقسام. وفضلاً عن ذلك، تتمركز في المكتب نفسه المكاتب التالية: مكتب برنامج متطوّعي الأمم المتّحدة (UNV) وذلك نظراً إلى وجود متطوّعين فيه يعملون لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC)، ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (UNOCHA)، ومكتب المنسّق المقيم في لبنان للأمم المتّحدة (UNRCO) السيد فيليب لازاريني. ويعمل في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي حوالى 430 موظفاً وموظفة؛ خمسة وخمسون منهم ملحقون بالمكتب الرئيسي.

لقد مكّنتني فترة التدريب التي أمضيتها في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من العمل لدى برنامجين من أصل أربعة برامج تتخصّص بها هذه المنظّمة دون سواها. وقد تدرّبت لدى مشروع "دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة"، ومبادرة "عيش لبنان" ضمن برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة، ولدى مشروع "بناء السلام في لبنان" ضمن "برنامج منع النزاعات وبناء السلام". وتجدر الإشارة إلى أنّ الجزء الأكبر من التدريب كنت قد أمضيته في مكتب مشروع "بناء السلام في لبنان".

يوثّق هذا التقرير إذن، ويسجّل المهام والأعمال التي مارستها على قاعدّة يوميّة في خلال فترة تدريبي لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ممثلاً بمكاتب المشاريع التي تسنّى لي أن أعمل فيها، وأن أكون جزءاً منها. وفي هذا الإطار يمكن أن أذكر بإيجاز أهمّ الأعمال التي مارستها كمتدربة في البرنامج وأبرزها، إذ تسنّى لي

في بداية تدريبي أن أعمل على إعداد اقتراحات مشاريع لتقدّم إلى الجهات المانحة والمموّلة لمبادرة "عيش لبنان". ومع مشروع "دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" استطعت أن أشارك في تنظيم برنامج قيادة الشباب لعام 2017 ومتابعة جوانبه كافّة لضمان نجاحه. وذلك بالإضافة إلى العمل مع قسم الاستقرار الاجتماعي والمعيشة في المشروع في ما يتعلّق بمسح أجري بغية استهداف اللاجئين السوريّين والمجتمعات المضيفة لهم في عدد من المناطق البقاعيّة. أمّا في برنامج "منع النزاعات وبناء السلام"، وتحديداً في مشروع "بناء السلام في لبنان" فقد سنحت لي الفرصة الكبرى والحظ الأوفر بأن أعمل مع مختلف الأقسام في هذا المشروع، من قسم القيادات المحليّة، فقسم التعليم، وقسم المجتمع المدني، وقسم الإعلام، وصولاً إلى قسم الإدارة والماليّة. ولأنّ هذه الأقسام تتكامل في ما بينها فقد كانت غالبيّة المهامّ التي أوكلت إليّ متجانسة ومكمّلاً بعضها لبعض. الأمر الذي أمدّني بصورة واضحة عن المشروع؛ وبالتالي بإمكانية أكبر للإفادة من خبرات فريق العمل فيه.

ولا بدّ في هذا السياق من أن أذكر بأنّ الدافع وراء رغبتي في العمل لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي خلال فترة التدريب المطلوبة منّي كان طبيعة عمل هذا البرنامج، باعتبار أنّه يتعاطى الشأن التنموي الذي يطال جوانب الحياة في مجتمعنا كافّة. ويتداخل مع الكثير من القطاعات التنمويّة، وبالتالي فقد سعيت لفرصة الإفادة من أكبر قدر ممكن من الخبرة، وفي وقت قصير نسبياً.

إنّ هذا البرنامج في رأيي لا يتخصّص كغيره من الوكالات أو المنظّمات الأخرى في مجال واحد بعينه كموضوع اللاجئين بالنسبة إلى المفوضية الساميّة لشوؤن اللاجئين مثلاً، أو موضوع التغذية بالنسبة إلى برنامج التغذية العالمي التابع للأمم المتّحدة. أقول بأنّ طبيعة عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ونطاقه تجعلان منه عالماً واسعاً لأي نشاط يدخل ضمن مفاهيم التنمية والإنماء. وما أكثر الأعمال التي يمكن أن تندرج في برامجه ومشاريعه المتنوّعة. إنّها إذاً تركيبته التي أعطته هذا الغنى والتنوّع لناحية مجالات العمل، ولكن في المقابل حمّلت موظفيه عبء إنجاز جميع ما يرتبط بالعمل الإنمائي ومسؤوليته.

وبالتالي انطلقت في عملية اختياري للبرنامج من رؤيته واستراتيجية عمله على الصعيد الدولي، ومن برامجه ومشاريعه على الصعيد المحلي في لبنان. وأكثر ما حثّني على اختياره هي مسألة تعاطيه مع تداعيات الأزمة السوريّة على لبنان، وربط هذا التعاطي مع المجتمعات المضيفة من خلال استجابة شاملة تؤمّن الخدمات الإنمائيّة من جهة، وتضمن التعايش السلمي من جهة أخرى.

انطلاقاً ممّا تقدّم، نسأل: كيف تنعكس استراتيجيات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ونظام العمل فيه على واقع التنمية المستدامة في لبنان؟ وما هي المشاريع التي يعمل عليها بغية تحقيق أهدافه الإنمائيّة؟

يستدعي هذان التساؤلان تقسيم الموضوع إلى قسمين، قسم أوّل حول هيكليّة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان ومجالات عمله. وتتفرّع من ذلك فقرتان. الأولى تختصّ بالهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. وأمّا الثانية فتتعلّق بآلية عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. والقسم الثاني حول المهامّ التي مارستها كمتدرّبة لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في فقرة أولى خاصة ببرنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة، وفقرة ثانية خاصّة ببرنامج منع النزاعات وبناء السلام.

القسم الأوّل: هيكلية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومجالات عمله

الفقرة الأولى: الهيكل التنظيمي للبرنامج

أوّلاً: المنظّمات الدوليّة ومنظّمة الأمم المتّحدة

أ. تعريف المنظّمة الدوليّة:

يتوجّب بادئ ذي بدء، وقبل الدخول في صلب الموضوع، تعريف المنظّمة الدوليّة كون منظّمة الأمم المتّحدة، والتي يعتبر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي جزءاً منها، تعدّ أهمّ منظّمة على ساحة العلاقات الدوليّة المعاصرة.

وقد نشأت فكرة المنظّمة الدولية في الأساس لبلورة العلاقات الدوليّة، ولمأسسة التعاون بين الدول من خلال اتفاق متعدّد الأطراف يحدّد هذه العلاقات ويؤطّرها. ويعرّف الدكتور خليل حسين المنظّمة الدوليّة بأنّها "كلّ هيئة دائمة، تتمتّع بالإرادة الذاتيّة وبالشخصيّة القانونيّة الدوليّة، والتي تتّفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معيّنة يحدّدها الاتفاق المنشئ للمنظّمة"[1]. ويعرّفها الدكتور مأمون مصطفي بأنّها "كيان تنشئه مجموعة من الدول كإطار قانوني لتحقيق أهداف التعاون بينها تمنحه صفة الشخصيّة القانونيّة الدوليّة لتمكّنه من القيام بأعبائه، كما تمنحه إرادة مستقلّة عن إرادات الدول الأعضاء، وتنشئ له أجهزة دائمة تعمل على أساس قانوني متمثّل في اتّفاقية دوليّة متعدّدة الأطراف (ميثاق–دستور)"[2].

إذاً فالمنظّمة الدوليّة تنشأ أوّلاً باتّفاق دولي بين أعضائها، حيث يحدّد هذا الاتّفاق الهدف من وراء قيام المنظّمة، ونظامها القانوني، وحقوقها وواجباتها، وأجهزتها وصلاحية هذه الأجهزة. وتخضع المنظّمة الدوليّة

---

[1] حسين خليل، **موسوعة القانون الدولي العام**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2012، ص 239.

[2] مصطفي مأمون، **قانون المنظّمات الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1998، ص 19.

للقانون الدولي، ذلك أنّها شخص من أشخاص هذا القانون. ويقوم بالتالي وجودها على عنصرين أساسين يتمثّلان بالاستمراريّة والإرادة الذاتيّة، على أن لا تكون لها سلطة فوق سلطة أعضائها بحيث لا تؤثّر عضوية هذه الدول في سيادة أيّ منها، انطلاقاً من أنّه ليس للمنظّمة أيّ حقّ في التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأعضاء فيها.

ب. حول منظومة الأمم المتّحدة:

أنشئت منظّمة الأمم المتّحدة في العام 1945. وهي أكبر منظّمة دوليّة لناحية عدد الأعضاء، حيث تضمّ 193 دولة عضواً. وتعمل هذه المنظّمة على حلّ قضايا السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، والتخلّص من الإرهاب، وإيصال الإغاثة الإنسانيّة والحوكمة، وغير ذلك من القضايا العالميّة. ويتمّ ذلك من خلال أجهزتها المتعدّدة من مجلس الأمن، والجمعيّة العامّة، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدوليّة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمّانة العامّة للأمم المتّحدة، وبالتعاون الوثيق مع المنظّمات التابعة لها، والتي تتمثّل بالوكالات المتخصّصة والبرامج والصناديق والمفوضيّات.

ثانياً: الإطار العام لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

أ. نشأة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:

أَنشَأت الجمعية العامّة، وبتوصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتّحدة (قرار 1020 المؤرخ 11 آب/أغسطس 1964) "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي" في قرارها الرقم 2029 بتاريخ الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام 1965. وقد ارتكزت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة على هذا القرار لإطلاق برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، من خلال الدمج بين البرنامج الموسّع للمساعدّة التقنيّة والذي كان قد أنشئ في العام 1949 والصندوق الخاص للأمم المتّحدة، والذي أنشئ بدوره في العام 1958. هذا، وقد بدأ العمل بالبرنامج في شهر كانون الثاني/يناير من العام 1966.

يتألّف المجلس التنفيذي الخاص ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من ممثلين من ستة وثلاثين بلداً يتناوبون العمل في ما بينهم. ويحقّ لباقي الدول غير الأعضاء في المجلس التنفيذي حضور اجتماعاته من دون أن يكون لهم الحقّ بالتصويت. وتكمن مهمة[3] هذا المجلس في تقديم الدعم الحكومي الدولي لأنشطة البرنامج، والإشراف على هذه الأنشطة بما يكفل تأمين استمرارية المنظّمة في الاستجابة للاحتياجات الناشئة للدول المستفيدة من تقديمات البرنامج، بالإضافة إلى مراقبة أداء البرنامج والموافقة على برامجه، والبتّ في الميزانيات والخطط الإداريّة والماليّة، وتقديم تقارير إلى الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. وتعقد اجتماعات المجلس ثلاث مرات سنوياً. ويشار إلى أنّ مدير برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وهو السيد شتاينر "Achim Steiner" يعدّ مسؤولاً عن تقديم تقاريره أمّام المجلس التنفيذي للبرنامج.

ويتألّف المجلس من مكتب يضم رئيساً وأربعة نواب يتمّ انتخابهم من بين الأعضاء في الدورة العاديّة الأولى من كلّ سنة، مع مراعاة للتمثيل الجغرافي العادل. ويقوم المكتب بتنظيم اجتماعات المجلس، وتيسير اتّخاذ القرارات فيه[4].

وقد قرّر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في القرار 94\14 أن "تتمثّل المهمّة العامّة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في مساعدّة البلدان المستفيدة من البرنامج في سعيها لتحقيق التنمية البشريّة المستدامة، بما يتماشى مع برامجها وأولوياتها الإنمائيّة والوطنيّة.."[5] وضمن هذا السياق، حثّ المجلس برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومن خلال القرار 95\22 على التركيز على المجالات التي تتمتّع بميزة واضحة للمساعدّة وتطوير القدرات الوطنيّة لتحقيق التنمية البشريّة المستدامة، وإعطاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر وبناء الإنصاف[6].

ويعمل البرنامج على الأرض في 170 دولة من خلال مكاتبه وموظفيه، وبالتعاون مع الحكومات والمجتمعات المحليّة سعياً منه لمواجهة التحدّيات الوطنيّة والدوليّة على حدٍّ سواء. أمّا مقرّه الرئيسي ففي مدينة نيويورك. وقد وصل عدد موظفي البرنامج اعتباراً من العام 2016 إلى 7384 موظّفاً حول العالم، وذلك وفقاً لإحصائيات الموارد البشريّة في نظام الأمم المتّحدة والصادر بتقرير تاريخه 2018/2/21، حيث يحتوي هذا التقرير على بيانات جمعتها وجداول نظّمتها أمّانة مجلس الرؤساء التنفيذيّين من مؤسسات

[3] www.undp.org Executive Board.
[4] www.undp.org Executive Board.
[5] www.undp.org Executive Board, Decisions of the Board: Decisions adopted by the Executive Board during 1994, page 12.
[6] www.undp.org Executive Board, Decisions of the Board: Decisions adopted by the Executive Board during 1995, page 23.

منظومة الأمم المتّحدة حول موظّفي المنظّمات(مع التعيينات لمدّة سنة واحدة أو أكثر) بدءاً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016.

ب. دور البرنامج وأهميّته:

يعدّ البرنامج لاعباً رئيساً في العمل الإنمائي الذي تقوم به منظّمة الأمم المتّحدة في دول العالم، باعتبار أنّه من جهة يمارس دوراً استشاريّاً هامّا في وضع جدول أعمال التنمية استناداً إلى أولويات الدول الأعضاء[7] ، كما يعزّز العمل التنموي المشترك في منتديات كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. ومن جهةٍ أخرى يساهم وبفعالية كبيرة في تعزيز الأثر الإنمائي لمنظومة الأمم المتّحدة من خلال زيادة مجالات التعاون بين وكالات الأمم المتّحدة الإنمائية وتنسيقها، والتي تسعى بدورها إلى تحسين اتّساق الجهود الإنمائيّة لهذه المنظومة.

ويشار هنا إلى أنّ مدير البرنامج يشغل[8] حالياً منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتّحدة الإنمائية UNDG والتي تعدّ آليّة التنسيق الداخليّة لإدارة نظام الأمم المتّحدة التنموي على المستوى الدولي، والضامن لحصول فرق الأمم المتّحدة القطرية على الدعم والإرشاد والرقابة المحايدة المطلوبة.. إضافةً إلى دور هذه المجموعة في عمليات توحيد الأموال، والبرامج، والوكالات المتخصّصة، وأقسام منظومة الأمم المتّحدة ومكاتبها التي تساهم في العمل التنموي. ويركّز برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على ثلاث قضايا أساسية: وهي المناخ والوقاية من الكوارث، والتنمية المستدامة، والحوكمة الديمقراطيّة، وبناء السلام. كما يتوجّه البرنامج في سبيل تحقيقه لهذا الدور إلى المساواة الجندرية، وبناء القدرات، وتمكين المرأة.

أمّا على المستوى الوطني، فيوفّر البرنامج في إطار عمله مشورة الخبراء والتدريب والدعم للدول النامية لمساعدتها على تحقيق مجموعة من الأهداف الوطنيّة والدوليّة، وأهمّها الأهداف الإنمائية للألفيّة. لهذا غالباً ما ينظر إلى البرنامج على أنّه أحد أكبر المصادر المموّلة للتنمية[9] والمساعدّة للحكومات في المجالات التقنية داخل منظومة الأمم المتّحدة، عدا عن أنّه يدير صندوق الأمم المتّحدة للمشاريع الإنتاجية[10] UNCDF ، وهو وكالة الاستثمار الإنتاجي التابعة للأمم المتّحدة في بلدان العالم الأقلّ نموّاً والبالغ عددها

[7] www.undp.org UNDP and the UN.
[8] www.undp.org UNDP and the UN development system.
[9] Seán Ó Siochrú, "**UNDP**", Global Information Society Watch, 2007.
[10] http://www.uncdf.org/governance-and-funding

49 بلداً[11]، إذ يساعد هذا الصندوق الدول النامية على تنمية اقتصاداتها وتطويرها عن طريق المنح والقروض كمصادر حالية للمساعدّة في هذا الإطار.

ويتولّى البرنامج مهمّة دعم تنسيق أنشطة الأمم المتّحدة على المستوى المحلي من خلال نظام المنسّق المقيم[12] الذي تديره هذه المنظّمة، والعمل الوثيق والمتكامل مع الحكومة والوكالات، ومع أيّ شريك آخر في التنمية. فمن خلال دوره التكاملي هذا، دائماً ما يسعى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى تقديم الدعم المخصّص لمشورة السياسات والحلول للحكومات أو الأنظمة بالنسبة إلى التحدّيات المتعدّدة الأقطاب.

ولأنّ البرنامج "يدعو إلى التغيير وربط الدول بالمعارف والخبرات والموارد لمساعدّة الناس على بناء حياة أفضل والعمل معهم على حلولهم الخاصّة للتحدّيات الإنمائيّة العالميّة والوطنيّة"[13] فهو يبقى ملتزماً بمراقبة داخلية مستقلّة وموضوعيّة لتحسين فعالية وكفاءة عملياته؛ بمعنى أنّه يلتزم أشدّ الالتزام بمبدأ الشفافية تجاه الجميع. من هنا فإنّ مكاتبه القطرية تنشر كلّ ما يتعلّق بالمعلومات المالية والمعلومات الخاصّة بالمشتريات وبالبرامج على مواقعها الإلكترونيّة الخاصّة بها، وذلك بشكلٍ سنوي. ويشار في هذا السياق إلى أنّه تمّ تصنيف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وعلى مدى عامين، على أنّه المنظّمة الأكثر شفافية، وذلك من قبل منظّمة المعونة[14] التي تنظر في المساهمات الماليّة ل 46 وكالة دوليّة تمثّل نسبة 98% من إجمالي تمويل عمليات التنمية في العالم، الأمر الذي يزيد من ثقة الدول والشركاء به، ويمنحه بالتالي اندفاعاً أكبر لتكثيف جهوده مع هذه الجهات.

ويعتبر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي شريكاً تنفيذيّاً رئيساً له تاريخ طويل في دعم المؤسّسات الوطنيّة وعمليات التخطيط. ولهذا الاعتبار فإنّ البرنامج، وبموجب هذه المهامّ، يوجد في البلد في مرحلة ما قبل الأزمة؛ أي في أوقات السلم والرخاء، ويستمر بالوجود فيه بعد قيام الأزمة؛ أي حين لا يبقى أحد فيه للنهوض به.

---

[11] www.uncdf.org About UNCDF.

[12] *"يشمل نظام المنسّق المقيم جميع المنظّمات التابعة لمنظومة الأمم المتّحدة التي تتعامل مع الأنشطة البرامجيّة والتشغيليّة من أجل تقديم المساعدّة التنموية والإنسانيّة، بغضّ النظر عن أيّ وجود لها رسمي في الدولة. ويهدف نظام المنسّق المقيم إلى تعزيز التعاون بين منظّمات الأمم المتّحدة المختلفة بهدف تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية التي يتمّ تنفيذها على المستوى القطري."* jo.one.un.org

[13] UNDP, "**Lebanon Annual Report 2015 _ 2016**", 18 July 2017, page 51.

[14] http://www.undp.org/content/undp/en/home/about-us.html

فضلاً عن ذلك، فإنّ البرنامج لا يعمل من خلال التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والمنظّمات المتعدّدة الأطراف فحسب، بل كثيراً ما يعتمد على حشد الناس[15] وما يمتلكون من معرفة وموارد وروابط والتزام انطلاقاً من إيمانه بأهمّية استثمار الطاقات البشريّة المتوفّرة. من هنا كانت هذه الثقة العميقة بين البرنامج وشركائه الذين يسهمون من خلال هذه الشراكات بحلول مستدامة وإدارة حكيمة للموارد.

هذا بالنسبة إلى البرنامج على المستوى العالمي، أمّا على المستوى المحلي في لبنان فتتوزّع مكاتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على مناطق عدّة في البقاع والشمال وجبل لبنان والجنوب وبيروت. ويقع المركز الرئيسي في ساحة النجمة في بيروت، مبنى البنك العربي الأفريقي _ شارع المصارف. هذا المبنى إذاً هو مبنى مشترك بين المصرف العربي الأفريقي وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ويتألف من سبعة طوابق ستة منها تابعة للبرنامج. ويشمل المركز الرئيسي مكاتب عدّة تابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة، فهو يضمّ كلّاً من مكتب برنامج متطوّعي الأمم المتّحدة UNV، ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة UNODC، ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة UNOCHA، ومكتب المنسّق المقيم في لبنان للأمم المتّحدة السيد فيليب لازاريني. في المقابل، يضم المركز الرئيسي جميع البرامج التي يعمل عليها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والعديد من المشاريع التي تنبثق عن هذه البرامج، وعدد هذه البرامج أربعة سنأتي على ذكرها في الفقرة الخاصّة بآلية عمل البرنامج.

ج. وظائف البرنامج:

تتنوّع مهام برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان ووظائفه لتشمل أوّلاً؛ إطلاق مبادرات للتنمية المحليّة، ومتابعة هذه المبادرات من أجل بناء مجتمعات مستقرة. ثانياً؛ مساهمة البرنامج في مساعدّة المؤسّسات المختلفة على تنفيذ ومن ثمّ تطوير الإصلاحات المطلوبة لتعزيز الحكم الرشيد وبناء السلام. وتتمثّل هذه الإصلاحات في المشاريع التي يطلقها البرنامج بالشراكة مع الجهات المعنيّة والقادرة على تعزيز هذه المشاريع والتقدّم بها نحو الإنماء. ثالثاً؛ يلعب البرنامج دوراً مهمّاً في صياغة الإطار الاستراتيجي للأمم المتّحدة في لبنان (2017 – 2020) والذي يجمع، وللمرة الأولى، بين عمل البرامج والصناديق والبعثات

[15] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **"التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي – دعم التقدم العالمي 2013/2012"**، تقرير، حزيران، 2013.

والوكالات كافّة التابعة للأمم المتّحدة والموجودة في البلد، وذلك ضمن إطار استراتيجية واحدة ومتماسكة لتعزيز معايير السلم والاستقرار والازدهار[16]. أخيراً يهتمّ البرنامج بتلبية الاحتياجات البيئيّة من خلال وضعه لبرامج تركز على الطاقة المستدامة وتغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعيّة. وفي تحقيقه لهذه الأهداف يعمل البرنامج مع شبكة موسّعة من الشركاء المحليّين والدوليّين سعياً لضمان استدامة عمله.

وتندرج الوظائف التي تُمَارس من قبل هذا البرنامج تحت العديد من المشاريع والمبادرات في لبنان، فالأخير ومنذ العام 1960 لم ينفك يدعم الحكومة والمواطنين للمساعدّة على الوصول إلى أهداف أكثر تشبيكاً مع القطاع الخاص، ومنظّمات المجتمع المدني والمجتمعات المحليّة.. واضعاً بالتالي سياسات أنجع تأميناً للنتائج التي تضمن استدامة التنمية الناتجة عن هذه المشاريع.

هناك إذاً أربعة برامج، برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسسي، وبرنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة، وبرنامج منع النزاعات وبناء السلام، وبرنامج الإدارة البيئيّة. بالإضافة إلى موضوع الاستجابة للأزمة السوريّة والذي يتعاطى معه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالتوازي مع البرامج الأربعة التي يعمل عليها في الأساس باعتبار أنّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي هو إحدى وكالات الأمم المتّحدة المشاركة في خطّة لبنان للاستجابة للأزمة السوريّة[17]، الأمر الذي يُحَمّلَهُ مسؤولية إدخال موضوع التعاطي مع هذه الأزمة في صلب أولوياته واهتمامّاته. وهو أكثر ما ينسجم مع أجندة برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة. من هنا كان هذا الارتباط بين برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة وموضوع الاستجابة للأزمة السوريّة.

د. البرنامج وأهداف التنمية المستدامة:

يضاف إلى هذه الوظائف مهمّة رئيسية يسعى البرنامج إلى تحقيقها منذ اعتمدها قادة العالم بتاريخ الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر 2015 بموجب القرار 1/70 والتي كانت قد دخلت حيّز التنفيذ مطلع العام 2016، وتمثّلت بسبعة عشر هدفاً تنموياً تدخل ضمن خطّة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي بموجبها ستسعى هذه الدول إلى معالجة أهمّ القضايا التي تجابه دول العالم كالفقر، والجوع، وعدم المساواة، والتعليم، والصحّة، والعمل مقابل حماية حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، والعمل على

[16] UNDP, "**Lebanon Annual Report 2015 _ 2016**", 18 July 2017.

[17] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، "**استجابة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للأزمة السوريّة في العام 2017**"، تقرير، 25 نيسان، 2018.

تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها.. وغيرها من المجالات التي عدّت من أهداف التنمية المستدامة ضمن هذه الخطّة.

هذا وتقتدي خطّة 2030 بمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الألفيّة، ونتائج مؤتمر القمّة العالمي لعام 2005، والالتزامّات التي أعلن عنها في مؤتمرات القمّة الرئيسة للأمم المتّحدة[18]. وقد جاءت هذه الخطوة بعدما كان زعماء الدول قد ألزموا أممهم عام 2000 بثمانية أهداف إنمائية للتنمية كان من المفترض أن تحقّق بحلول العام 2015. وكان أبرزها تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. إذاً هذه الخطوة، وإن دشنت مبادرات عدّة لتحقيق أهدافها، إلا أنّها لم تكن كافية، الأمر الذي حتّم اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تظهر في المستند (1).

[18] الأمم المتّحدة، **تحقيق خطّة التنمية المستدامة لعام 2030**، الدورة الثانية، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، مذكرة معلومات للمدير التنفيذي، الوثائق الرسمية (جمعية الأمم المتّحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة)، نيروبي، 23-27 أيار 2016.

المستند (1): الأهداف السبعة عشر ضمن خطّة التنمية المستدامة لعام 2030

هـ. قيم عمل البرنامج ومبادئه:

- قيم البرنامج

يعمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بمجموعة من القيم الرئيسة[19]، يذكر منها: أوّلاً، النزاهة المتمثّلة بالتصرّف الصادق والحيادي في جميع الظروف والأوقات، فالعمل في برامج الأمم المتّحدة يفرض التعاطي بهذه القيمة الأخلاقية والسلوكية بشكل دائم، خصوصاً أنّ النزاهة تؤثّر في فعالية العمل ونجاحه. ثانياً، الاحترافية، والتي تقضي بالتفاني والإخلاص في العمل الجادّ والكفوء، ما يؤمّن تحقيق النتائج المرجوّة في موعدها المحدّد، بالإضافة إلى الالتزام المطلق بأنظمة العمل وقوانينه. ثالثاً، احترام التنوّع، وهو قيمة أساس يعترف البرنامج بأنّها الأصل في نجاحه بالتصدّي لمختلف التعقيدات التي تواجهه. وأخيراً، مبدأ الشفافيّة، والذي يظهر بشكل واضح من خلال المواقع الإلكترونية الخاصّة بالبرنامج، والتي تتيح المعلومات اللازمة للجمهور كافّة.

تتوقّع الدول الأعضاء في المنظّمة والدول المانحة أن يلتزم البرنامج بأعلى المعايير الأخلاقيّة في أدائه لمهامه، ذلك أنّ هذه الدول تعهد للبرنامج بأموالها ومواردها مقابل أن يعمل هو بكامل النزاهة والإخلاص. والأخلاقيات في البرنامج هي في الأساس مبنيّة على مبدأ الحفاظ على مصالح الفئات التي يخدمها. وينعكس هذا الأمر من خلال إظهار موظّفي البرنامج احترامهم لحقوق الإنسان وقيمته، وتنوّع الثقافات، والمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. ويتوقّع من الموظّفين عدم السكوت عن أيّ سلوك يتعلّق بالتمييز الجنسي/ العرقي/ الإثني أو بالمضايقة أو الاستغلال الجنسي أو الاستبعاد أو إساءة استعمال السلطة. وحدها الثقّة تحقّق أهداف البرنامج وقيمه بالصورة التي يجب أن يكون عليها.

وتظهر الكفاءات الموجودة[20] لدى موظّفي البرنامج من خلال مهارات عدّة كالقيادة والمتمثّلة في القدرة على إقناع الآخرين على المتابعة والسير بالمشروع وفقاً للخطط المقرّرة، والابتكار من خلال إيجاد أفكار جديدة ووضعها موضع التطبيق بأكثر الطرق فعاليّة، والإدارة البشريّة والمسؤولة عن عمليات التنظيم والتنسيق الممنهج عبر التعامل الكفوء مع الموارد البشريّة المتوفرة في البرنامج. إضافةً إلى التواصل الذي يتمّ من

[19] www.undp.org Ethics at UNDP.
[20] UNDP, "**UNDP Core Competency Framework**", 2016.

خلال الاستيعاب، والإقناع، والتكيّف، والإشراك. وأخيراً التسليم عند إنهاء المشروع كما كان مقرّراً، وعلى أكمل وجه.

- مبادئ العمل في البرنامج

تفرض مبادئ العمل على موظّفي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي تجسيد أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة والتمسّك بها[21]، واحترام ميثاق الأمم المتّحدة، وحقوق الإنسان، والمساواة الجندرية، وعدم التمييز بين الأفراد والجماعات، والتصرّف وفقاً لمصلحة المنظّمة لا لمصالحهم. هذا بالنسبة إلى المبادئ العامّة، أمّا بالنسبة إلى مبادئ العمل داخل البرنامج، فيتوجّب على الموظّفين عدم تلقّي أو السعي إلى تلقّي تعليمات من أيّ مصدر حكومي، وعدم استخدام مكاتبهم أو صلاتهم التي أنشأوها في وظائفهم لمصالحهم الخاصّة أو لصالح الآخرين أو ضدّهم، كما يمنع عليهم كشف أيّ معلومة سرّية يعرفونها. وبالنسبة إلى خارج مكان العمل، يمنع على الموظّفين إبداء أيّ تعليق علني على أغراض أو أنشطة أو مصالح البرنامج، ويحظر عليهم أيضاً قبول أي مزايا ولو كانت بلا قيمة من أي مصدر حكومي، كما يمنع عليهم استخدام مواقعهم الوظيفية لممارسة أي نشاط تجاري بغية تحقيق الربح أو الاشتراك بمهنة أو وظيفة خارجية، سواء أكانت مدفوعة أم لا، من دون أخذ موافقة مسبقة من المرجع المختصّ في البرنامج. وأخيراً واجب الالتزام بمراعاة القوانين الخاصّة بهم وتلك المحليّة.

ويجب أيضاً على المدراء إنشاء بيئة عمل متناغمة، والحفاظ عليها لتكون بيئة خالية من التهديد والعداء وأيّ شكل من أشكال المضايقة وسوء استعمال السلطة[22].

ثالثاً: الإطار الخاص ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

أ. الوضع القانوني لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:

[21]UNDP Library, "**UNDP legal framework for addressing non-compliance with UN standards of conduct**". Section 1: Standards of Conduct, 3 January 2010, page 12.
[22]Ibid, page 12.

انطلاقاً من نصّ المادّة 57 من ميثاق الأمم المتّحدة، والتي سمّت في فقرتها الثانية الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتّحدة ب "الوكالات المتخصّصة"، وحيث إن المادّة 104 من الميثاق تعطي الأمم المتّحدة صفة الأهليّة القانونيّة وتليها المادّة 105، والتي تنصّ على أنّ للهيئة ومندوبي أعضائها وموظّفيها مزايا وإعفاءات تتمتّع بها بحسب ما تقتضي ممارسة مهامّها، يمكن القول بأنّ المنظّمات التابعة للأمم المتّحدة، والبرنامج واحد منها، تتمتّع بالشخصيّة القانونيّة الدوليّة. وهي تخضع للقانون الدولي الذي يحدّد حقوقها وواجباتها وأهليتها لممارسة هذه الحقوق والواجبات؛ بمعنى أنّها تخضع للاتّفاقية الدوليّة التي تنشئها. وهي أيضاً شخص من أشخاص القانون الدولي، ولها خصوصيّة قانونيّة، وشخصيّة مستقلّة على الصعيد الدولي، ومستقلّة أيضاً عن شخصيّة أعضائها. إنّ هذه الشخصيّة القانونيّة هي وظيفيّة؛ أي أنّها ترتبط فقط بوظيفة هذه المنظّمة، والشخصيّة الوظيفيّة هي الشخصيّة القانونيّة التي لها أهليّة القيام بالتعاقد، واقتناء الأموال الثابتة والمنقولة، والتصرّف بها، وحقّ التقاضي[23]. فالشخصيّة القانونيّة الدوليّة ليست غاية في حدّ ذاتها، وإنّما هي أداة تمارس المنظّمة من خلالها وظائفها ومهامها التي وجدت من أجلها[24].

وقد نصّت المادّة 96 من ميثاق الأمم المتّحدة "1 – لأيّ من الجمعيّة العامّة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدوليّة إفتاءه في أيّ مسألة قانونيّة" على حقّ فروع هيئة الأمم المتّحدة ووكالاتها المتخصّصة بطلب الفتوى من محكمة العدل الدوليّة حول أيّ مسألة تدخل ضمن اختصاصها إذا ما أذنت لها الجمعيّة العامّة، وصرّحت لها بذلك. ومحكمة العدل الدوليّة هي الأداة القضائيّة الرئيسة للأمم المتّحدة. وأعضاؤها هم جميع أعضاء الأمم المتّحدة. وقد صرّحت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لغالبية وكالات الأمم المتّحدة باللجوء للمحكمة وطلب الاستشارة القانونيّة[25] مع أنّ هذه الاستشارات لا تكون ملزمة للجهات التي تطلبها، إلا أنّ لها قيمة مهمّة جدّاً بحسب المتخصّصين الدوليّين في هذا المجال.

وبما يتّسق مع مضمون المادّة 96 يكون للمحكمة إذاً سلطة إصدار الاستشارات التي قد تطلبها الجمعيّة العامّة، أو مجلس الأمن، أو جهاز ما من أجهزة الأمم المتّحدة ووكالاتها المختصّة المأذون لها بذلك[26]. هذا،

---

[23] August Reinisch, "**Convention on the privileges and immunities of the United Nations**", United Nations audiovisual library of international law, 2009, Page 2.

[24] محمد زياني، **الشخصيّة القانونيّة للمنظّمات الدوليّة في إطار القانون الدولي**، رسالة ماجستير، إشراف أسود محمد الأمين، جامعة د. الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017، ص 67.

[25] تغريد كشك، "**محكمة العدل الدولية**"، www.grenc.com، 10\10\2006.

[26] محكمة العدل الدولية، "**تقرير محكمة العدل الدولية 1 آب 2016 – 31 تموز 2017**"، الوثائق الرسمية، لاهاي، 1 آب 2017، ص 9.

مع الإشارة إلى أنّ قرار محكمة العدل الدوليّة لعام 1949 أكدّ حقّ المنظّمة الدوليّة في دعواها ضدّ دولة عضو[27].

إنّ الاعتراف بالشخصيّة القانونيّة للمنظّمة الدوليّة يرتّب آثاراً قانونيّة عديدة؛ منها[28] الحقّ في إبرام الاتّفاقيات الدوليّة مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء أو مع منظّمات أخرى، والحقّ في تحريك دعوى المسؤوليّة الدوليّة، والحقّ في تبادل التمثيل مع المنظّمات الدوليّة الأخرى ومع الدول، والحقّ في التملّك والتعاقد والتمتّع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسيّة اللازمة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظّمات. بالإضافة إلى حقّ التقاضي أمّام محاكم التحكيم والمحاكم الدوليّة، وحقّ إنشاء قواعد القانون الدولي[29]. ويشار إلى أنّ حقّ تحريك دعوى المسؤوليّة الدوليّة وضع للتقدّم بمطالبات دوليّة لحماية مصالح هذه المنظّمة وموظّفيها، وللتقدّم أيضاً بطلبات التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بها جرّاء الأفعال غير المشروعة والتي تصدر عن شخص من أشخاص القانون الدولي[30]. إنّ إمكانية تحريك هذه الدعوى سواء أكانت المنظّمة صاحبة حقّ أم كانت منتهكة لالتزام دولي يعني، ويؤكد، أنّ للمنظّمة أن تكون مدّعياً أو مدّعًى عليها[31].

ب. امتيازات البرنامج:

أمّا بالنسبة إلى الإمتيازات والحصانات التي يتمتّع بها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، فعقب إنشاء هيئة الأمم المتّحدة، وبالرجوع إلى نصّ الفقرة 3 من المادّة 105 من ميثاق الأمم المتّحدة، اعتمدت الجمعيّة العامّة في دورتها الأولى في 13 شباط/فبراير من العام 1946 (القرار 22 ألف (د – 1)) اتّفاقية امتيازات الأمم المتّحدة وحصاناتها. وقد بدأ سريانها في 17 أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

---

[27] تغريد كشك، "**محكمة العدل الدولية**"، www.grenc.com، 10\10\2006. حادثة مقتل الكونت برنادوت في فلسطين عام 1949.

[28] العسالي عبد المجيد سعيد مصلح، **إدارة المنظّمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم**، القومي للإصدارات القانونية، 2010، ص 100.

[29] السيد رشاد، **الوسيط في المنظّمات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 22.

[30] المرجع نفسه، ص 106.

[31] تونسي بن عامر، **أساس المسؤوليّة الدوليّة في ضوء القانون الدولي المعاصر**، منشورات حلب، 1995، ص 35 و36.

وتشمل هذه الاتّفاقية ممثّلي الدول الأعضاء، وموظّفي الأمم المتّحدة، والخبراء الموفدين في بعثات الأمم المتّحدة. وما يعنينا هنا هم موظّفو الأمم المتّحدة، والمقصود بهم العاملون لديها بصفة دائمة، إذ لهم بحسب نصّ المادة 5 البند 18 (أ) حصانة قضائيّة في كلّ ما يصدر عنهم من قول أو كتابة أو عمل، على أن تكون هذه الحصانة لأجل تحقيق مصالح الأمم المتّحدة وليس المصالح الخاصّة بالموظّفين، وذلك تبعاً لنصّ المادّة 5 البند 20 منها. ويلاحظ في هذا الإطار أنّ للأمين العام الحقّ برفع الحصانة عن أيّ موظّف في الحالات التي يرى فيها أنّ الحصانة قد تحول دون تحقيق العدالة، وتضرّ بالتالي بمصالح الأمم المتّحدة. هذا، ويعفى الموظّفون من الضرائب على الرواتب. ولهم من الامتيازات العديدة في ما خصّ الضرائب والسفر والإقامة[32].

وقد أقرّت الجمعيّة العامّة عام 1947 وتحديداً بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر اتّفاقية امتيازات الوكالات المتخصّصة وحصاناتها. وأصبحت نافذة بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر عام 1948. وتسري هذه الاتّفاقية على المنظّمات الدوليّة ذات الصلة بالأمم المتّحدة، والتي تبرم معها اتّفاقات خاصّة بحسب المادّة 63 من الميثاق، وتتضمّن تقريباً ما تتضمّنه الأحكام المتعلّقة بالاتّفاقية السابقة[33].

وفي ما يخصّ مسؤوليّة المنظّمة الدوليّة، يتوجب القول بأنّ الاعتراف بالشخصيّة القانونيّة للمنظّمة الدوليّة يرتّب حتماً مسؤوليّة دوليّة عن أفعالها الضارّة بأشخاص القانون الدولي[34]. وإذا لم يتوفّر تعريف فقهي لهذا المصطلح في القانون الدولي فإنّه يمكن تعريفه بأنّه قيام المنظّمة أو امتناعها عن القيام بعمل من شأنه أن يحدث إخلالاً بالتزام دولي يسبّب الضرر الذي يستوجب التعويض عنه[35].

وحيث إن البرنامج موضوع التقرير هو جزء من منظومة الأمم المتّحدة فإنّه ينطبق عليه بالتالي ما ينطبق عليها من أحكام في هذا الشأن. وبما أنّ الجهة المختصّة بالنظر في هذه المسؤوليّة هي محكمة العدل الدوليّة يكون اختصاصها إذاً إفتائياً بالنسبة إلى البرنامج، باعتبار أنّه الدور المقصور على هيئات ووكالات الأمم المتّحدة والممارس منها، وذلك بطلب من الجمعيّة العامّة أو مجلس الأمن[36]. ولأنّ سلطة محكمة العدل الدوليّة لا تتعدّى الآراء الاستشارية يطرح تساؤل حول وجود هيئة أو هيئات قضائية دوليّة مختصّة بإصدار

---

[32]August Reinisch, **"Convention on the privileges and immunities of the United Nations**", United Nations audiovisual library of international law, 2009, Page 3.

[33]Ibid, Page 3.

[34] مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي**، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 146.

[35] سلطان حامد، **القانون الدولي العام في وقت السلم**، دار النهضة العربيّة، 1972، ص 382.

[36] المهيرات فلك، **المسؤوليّة الدوليّة للمنظّمات الدوليّة في القانون الدولي العام**، رسالة ماجستير، إشراف عبد السلام هماش، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2016، ص 83.

أحكام نهائية في ما خصّ نزاعات المنظّمة الدوليّة. من هنا يمكن أن تُذكر الجهة المخوّلة بذلك في الوثيقة المنشئة للمنظّمة الدولية وإلا، أي في حال عدم ذكر ذلك، فاللجوء القضائي إلى محكمة العدل الدوليّة، على أن يتّفق الفرقاء على اعتماد رأي المحكمة الاستشاري رأياً ملزماً، أو اللجوء إلى محاكم التحكيم الدوليّة المتّفق عليها بحسب قواعد التحكيم في القانون الدولي[37].

ويشار إلى أنّ تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الحادية والستين، وتحديداً في الفصل الرابع، يتناول مسؤولية المنظّمات الدوليّة من خلال عرضه لمجموعة من المواد التي تحدّد الفعل[38] الذي يرتّب على هذه المنظّمات مسؤوليّة دوليّة وشروط هذا الفعل[39]، إضافةً إلى حالة إسناد التصرّف الصادر عن جهاز أو وكيل تابع للمنظّمة[40].

ج. المصادر الماليّة للبرنامج:

يتمّ التمويل في العادة من خلال المساهمات الطوعيّة المقدّمة من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة، والمنظّمات المتعدّدة الأطراف، والقطاع الخاص، ومصادر أخرى. ويأتي هذا التمويل أمّا على شكل مساهمات عاديّة، أو على شكل مساهمات أخرى تعرف بالمساهمات المخصّصة، حيث تكون معدّة لمنطقة معيّنة أو لمشروع معيّن. وتمثّل الموارد المحليّة وتلك الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف الموارد الأساسيّة للبرنامج. وقد شكلت ثلثي إجمالي التمويل لعام 2016[41]. وتقدّر تبرّعات المانحين للبرنامج بحوالى خمسة بلايين دولار سنوياً، أي ما يعادل خمس مجمل المساهمات المقدّمة لمنظومة الأمم المتّحدة ككلّ[42]. أمّا بالنسبة إلى مصادر المساهمات الماليّة فهي على الشكل التالي: الحكومات التي تقدّم حوالى 66% من مجمل المساهمات، تليها المؤسّسات الدوليّة المتعدّدة الأطراف (مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي) والتي تساهم بدورها ب 33%، وأخيراً القطاع الخاص ممثّلاً بالأفراد، والمؤسّسات، والمنظّمات غير الحكومية، والشركات

---

[37] المهيرات فلك، المرجع السابق، من ص 84 حتى 87.

[38] انظر المادة 3 من التقرير، ص 39.

[39] انظر المادة 4 من التقرير، ص 40.

[40] انظر المادة 5 من التقرير، ص 42.

[41] www.undp.org Funding overview.

[42] www.undp.org Funding channels.

بنسبة 19%[43]. ومن كبار المساهمين الحكوميّين لعام 2017 بحسب الترتيب: ألمانيا، واليابان، والولايات المتّحدة الأميركية، والمملكة المتّحدة، والأرجنتين، والسويد، والنرويج، وأوكرانيا، وسويسرا، والدنمارك[44].

أمّا في لبنان، وبحسب الموقع الإلكتروني للبرنامج، فيتمّ تنفيذ البرامج والمشاريع عبر الموارد المقدّمة من المانحين الدوليّين والحكومة اللبنانية على شكل مساهمات في نشاطات البرنامج ومشاريعه. ولفهم واقع المصادر الماليّة في البرنامج في لبنان يمكن أخذ عام 2017 كنموذج لتوضيح هذه الصورة بشكلٍ أدقّ. إذ يظهر في الجدول الرقم (1) مصادر تمويل البرنامج والتي بلغت عام 2017 64.2 مليون دولار أميركي، 51.3 منها مقدّمة من المانحين الدوليّين مقابل 12.6 مليون دولار مقدّمة من حكومة لبنان.

الجدول (1): موارد تنفيذ البرامج في الفترة ما بين عامي 2011 و2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Government of Lebanon	$ 8,297,476.64	$ 8,689,617.92	$ 12,519,106.78	$ 21,997,289.21	$ 16,710,994.30	$ 18,725,492.02	$ 12,688,908.85
International Donors	$ 17,484,780.05	$ 15,745,384.42	$ 18,806,463.93	$ 22,990,139.24	$ 32,507,614.43	$ 52,210,568.88	$ 51,384,091.15
UNDP Core	$ 889,455.22	$ 659,749.10	$ 551,592.99	$ 365,073.76	$ 416,702.74	$ 155,148.29	$ 150,000.00
Total	$ 26,671,711.91	$ 25,094,751.44	$ 31,877,163.70	$ 45,352,502.21	$ 49,635,311.47	$ 71,091,209.19	$ 64,223,000.00

[43] www.undp.org Funding partners.
[44] www.undp.org Top Contributors.

الرسم البياني (1): توزيع البرامج الإجماليّة المنفّذة لعام 2017

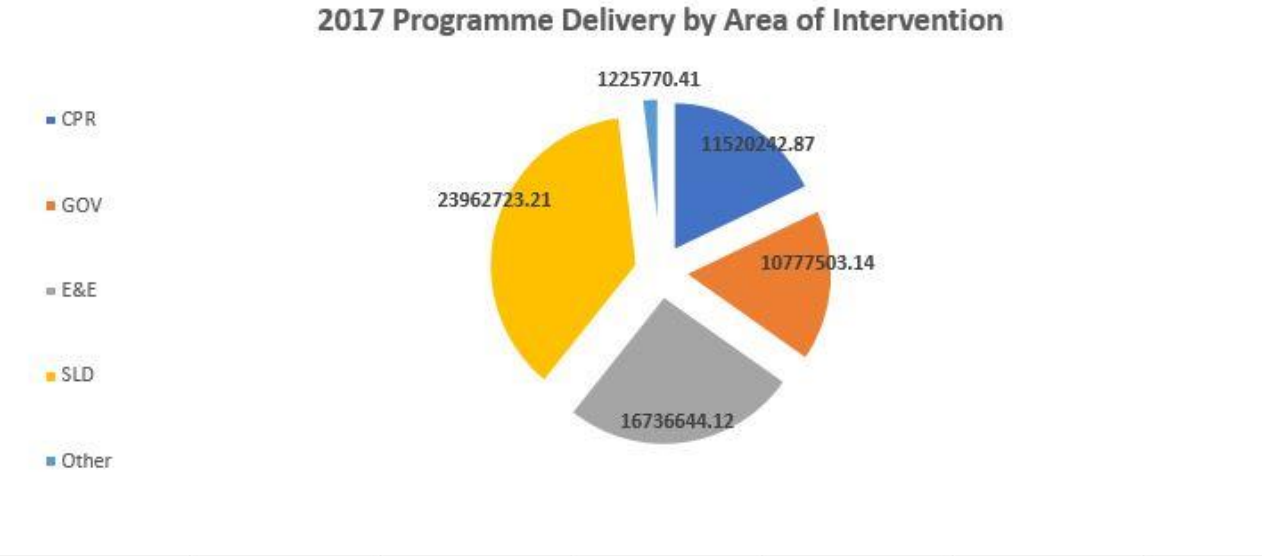

نستنتج من قراءة الرسم البياني الرقم (1) بأنّ النسبة الأعلى من حيث قيمة تنفيذ البرامج لعام 2017 كانت لبرنامج التنمية الاجتماعيّة المحليّة، يليه برنامج الإدارة البيئيّة، ومن ثمّ برنامج منع الأزمات وبناء السلام، ليأتي بعده برنامج الحكم الديمقراطي والتطوّر المؤسّسي، وأخيراً مخصّصات المصادر الأخرى.

ويمكن إجراء مقارنة في ما يتعلّق بالشقّ المالي في برنامج الأمم المتّحدة في لبنان بهدف الاطّلاع على التغيّرات الحاصلة في نسب التمويل من سنة لأخرى، ونتائج هذه التغيّرات بالنسبة إلى برامج البرنامج ومشاريعه. وقد بلغت ميزانية البرنامج لعام 2017 75.3 مليون دولار، علماً أنّ عدد المشاريع وصل إلى 56. أمّا ميزانية العام 2018 فقد بلغت 70.3 مليون دولار، علماً أنّ عدد مشاريع البرنامج انخفض ليصل إلى 46 مشروعاً، الأمر الذي يشير إلى حجم القوّة الماليّة للبرنامج والتغيّرات التي تطال برامجه ومشاريعه تبعاً لذلك، ما يبدّل أيضاً في النسب المئوية للتمويل التي يحظى بها كلّ برنامج أو مجال عمل، إذ ترتفع نسبة واحد على حساب آخر. ومثال ذلك ارتفاع نسبة تمويل برنامج منع الأزمات وبناء السلام من 56 % في عام 2017 إلى 64 % لعام 2018، مقابل انخفاض لمجال النموّ الشامل والمستدام من 18 % عام 2017 إلى 10 % عام 2018[45].

[45] www.open.undp.org Projects in Lebanon.

وبهذا التغيير تتقلّب أيضاً مصادر التمويل، ففي عام 2017 وكما يظهر الرسم البياني (2) احتلت حكومات لبنان والمملكة المتّحدة وألمانيا المراكز الثلاثة الأولى في التمويل لبرامج البرنامج ومشاريعه في لبنان. أمّا عام 2018 وكما يظهر الرسم البياني (3) فكانت حكومات المملكة المتّحدة ولبنان وهولندا في الصدارة بالنسبة إلى التمويل.

الرسم البياني (2): أوّل عشرة مموّلين لمشاريع البرنامج في لبنان لعام 2017

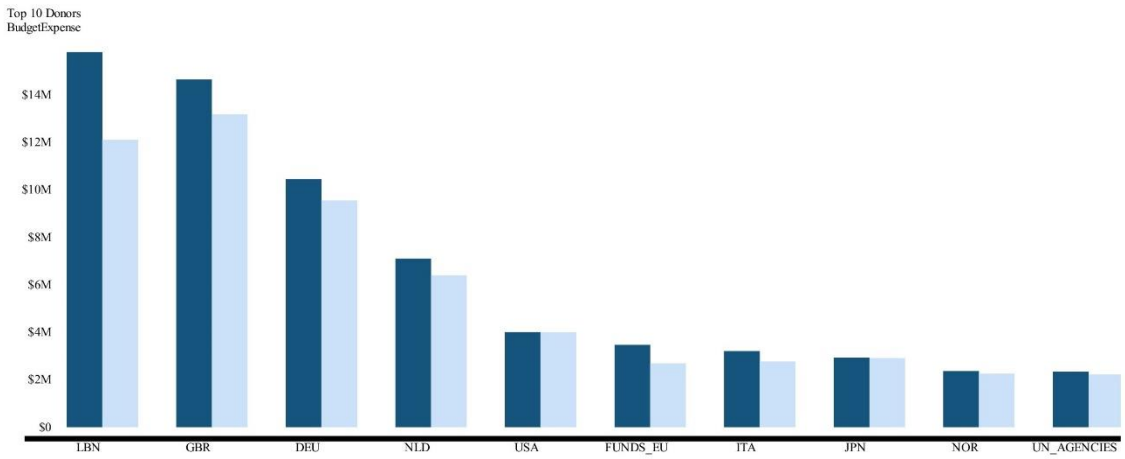

الرسم البياني (3): أوّل عشرة مموّلين لمشاريع البرنامج في لبنان لعام 2018

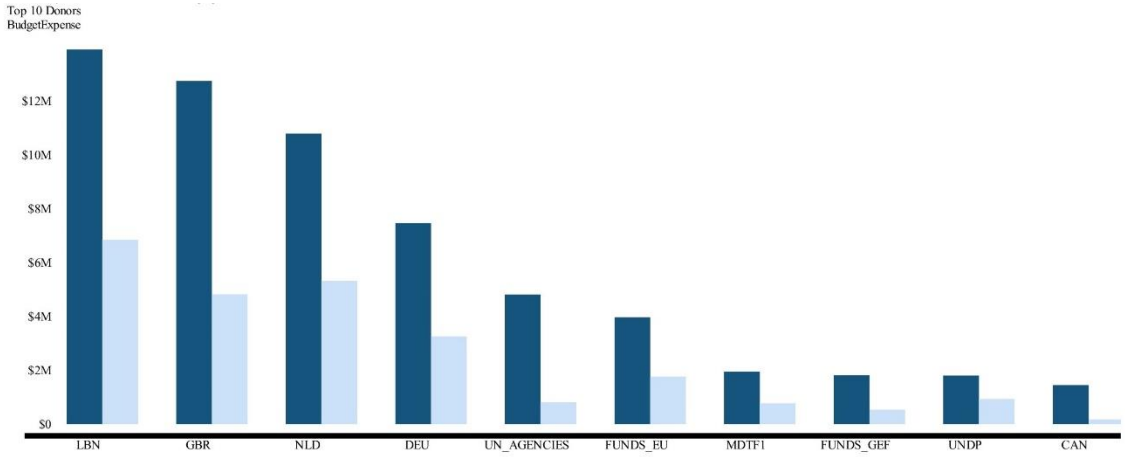

المشتريات في البرنامج

تشمل عملية المشتريات لشراء السلع والخدمات في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي مراحل تمتدّ من تحديد الحاجة إلى اختيار المصدر وطلبه، وتحضير العقود وإرسائها، حتى مرحلة انتهاء عقد الخدمات[46]. وقد أطلق البرنامج في لبنان في أيلول/سبتمبر 2017 برنامج المناقصات الإلكترونية كدعوة منه لتشجيع مقدّمي العروض المهتمّين والبائعين الحاليّين الذين يتعاملون معه إلى تحضير العروض وتقديمها على هذا الموقع تسهيلاً للعمل، وتوفيراً للوقت.

ويتبنّى البرنامج في إطار قسم المشتريات مبادئ أبرزها مبدأ "أفضل قيمة مقابل الثمن المدفوع"، والذي يعتمد بدوره على مجموعة عوامل منها الجودة، والخبرة، وسمعة البائع، ومعايير تقيس مدى مساهمة السلعة أو الخدمة بتحقيق أهداف البرنامج سواء الاجتماعيّة أو البيئيّة أو الاستراتيجيّة. ومبدأ "العدالة والنزاهة والشفافيّة" لضمان معاملة جميع البائعين المحتملين بالتساوي. هذا بالإضافة إلى مبدأ "التنافس الدولي الفعّال" من خلال تأمين فرص المشاركة العادلة مع حقّ البرنامج بحصر هذه الفرص بما يتلاءم مع مدى إنجازها الأهداف الإنمائيّة للبرنامج نفسه. وأخيراً مبدأ "المصلحة الفضلى لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي"، حيث تتمّ الصفقات والمعاملات بحسب مهام البرنامج ومنظّمة الأمم المتّحدة ومبادئهما[47].

د. المصادر البشريّة في البرنامج:

. على مستوى الإدارة العامّة

يذكر أوّلاً الرئيس الحالي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي السيد شتاينر Achim Steiner الذي رشّح من قبل الأمين العام للأمم المتّحدة السيد انطونيو غوتيريس"Antonio Guterres". وقد تولّى منصبه بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2017، وتمتد ولايته لأربع سنوات. ويعاون الرئيس مدراء المكاتب الإقليميّة (أفريقيا – وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وأوروبا ورابطة الدول المستقلّة – والدول العربيّة – وآسيا والمحيط الهادئ) ومدراء المكاتب الأخرى (مكتب السياسات ودعم البرامج – ومكتب الخدمات الإداريّة – ومكتب العلاقات الخارجية)[48].

[46] www.lb.undp.org Procurement.
[47] www.lb.undp.org Procurement.
[48] www.undp.org Leadership.

. على مستوى لبنان

أمّا في لبنان فيترأس برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الممثّل المقيم للبرنامج وهو السيد فيليب لازاريني Philippe Lazzarini ، ويعاونه مساعد الممثّل المقيم السيد إدغار شهاب. وتدير البرنامج السيدة سيلين مويرود Celine Moyroud. ويشار إلى أنّ الممثّل المقيم للبرنامج في لبنان هو الممثّل الرسمي والمسؤول الأوّل عن البرنامج في البلد، لذلك فهو يفوّض السلطة والصلاحيات إلى مستويات إدارية عدّة من بينها مساعده ومدير البرنامج. هذا وتشارك في عمليات اتّخاذ القرار مجموعات البرامج والعمليّات، والتي تهتمّ بإدارة المشاريع والموارد الماليّة والبشريّة، بالإضافة إلى المجموعة الإداريّة الخاصّة بالبرنامج.

وفي إطار تنفيذ المهامّ، تتشارك الحكومة اللبنانيّة والمانحون المتعدّدون في دعم العمل الإنمائي داخل البرنامج، وذلك عبر الدعم المالي والمادّي الذي يساهم بتحقيق أهداف البرنامج. وتعقد هذه الجهات الثلاث (البرنامج – والحكومة – والمانحون) جلسات نصف سنويّة لتقييم عمل البرنامج بالنسبة إلى التقدّم الإنمائي، الأمر الذي يدلّ على مدى أهميّة هذه الأطراف ومكانتها في البرنامج على مستوى القرار. ويشار إلى دور مجلس الإنماء والإعمار الذي تتمّ مشاورته من قبل البرنامج عند وضعه لبرامجه ومشاريعه. هذا فضلاً عن تعاون البرنامج الوثيق مع الوزارات والإدارات المعنيّة[49].

يبلغ عدد موظّفي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان 430 موظّفاً وموظّفة. وهم موزّعون على مراكزه في بيروت، وجبل لبنان، والبقاع، والشمال، والجنوب. وحيث إنّ المركز الرئيسي للبرنامج يقع في العاصمة بيروت فإنّ الإدارة ومكاتب البرامج الأربعة الرئيسة موجودة في هذا المركز الذي يضمّ أيضاً مكاتب غالبية المشاريع وأقسام الماليّة، والموارد البشريّة، والعمليات الشرائيّة، ومكاتب أخرى غير تابعة للبرنامج نفسه كمكتب برنامج متطوّعي الأمم المتّحدة UNV ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة UNODC ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة. وبهذا يكون عدد موظّفي هذا المركز خمسة وخمسين موظّفاً.

[49] www.lb.undp.org Overview.

هـ. هيكل البرنامج التنظيمي:

يوضح الهيكل التنظيمي الرقم (1) والصادر عن البرنامج لعام 2018 تراتبية الاختصاصات فيه والتقسيمات الوظيفيّة بحسب البرامج والعمليات بدءاً من الممثّل المقيم للبرنامج وصولاً إلى السائق. ويعاون الممثّل المقيم مساعد تنفيذي ويليه، أي الممثّل، المدير القطري للبرنامج الذي يتفرّع عنه كلّ من المساعد الأمني ومعاونه، والمستشار الاقتصادي ومساعده، ومحلّل برنامج متطوّعي الأمم المتّحدة والكاتب المعاون له، ورئيس قسم التواصل ويتبعه مساعدون في مجالات التواصل والتصميم الغرافيتي ووسائل التواصل الاجتماعي. ويعاون المدير القطري أيضاً المستشار التقني الرئيسي المسؤول عن اختصاصي المراقبة والتقييم، واختصاصي تنسيق المشاريع، ومسؤول التحليل، ومساعد الممثّل المقيم الذي يتولّى إدارة البرامج والعمليّات.

وتضمّ البرامج الأربعة مدير برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسسي ومساعِدَيه، ومدير برنامج منع الأزمات وبناء السلام ومساعدَيه، وموظّف المشتريات، ومسؤول المراقبة والتقييم، ومدير برنامج الإدارة البيئيّة ومساعدَيه، ومدير برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة ومساعدَيه. ويعاون هذه البرامج مساعد إداري من متطوّعي الأمم المتّحدة. ويضمّ مكتب الموارد البشريّة في قسم العمليات رئيس المكتب ومديره وموظّفين. ويضمّ قسم الماليّة رئيس القسم ومساعدين وكاتباً. ويضمّ قسم المشتريات اختصاصياً يعاونه مساعدون. ويضمّ قسم المعلومات والتواصل والتكنولوجيا رئيساً ومساعده والموظّفين الإداريّين والسائقين.

الهيكل التنظيمي (1): الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لعام 2018

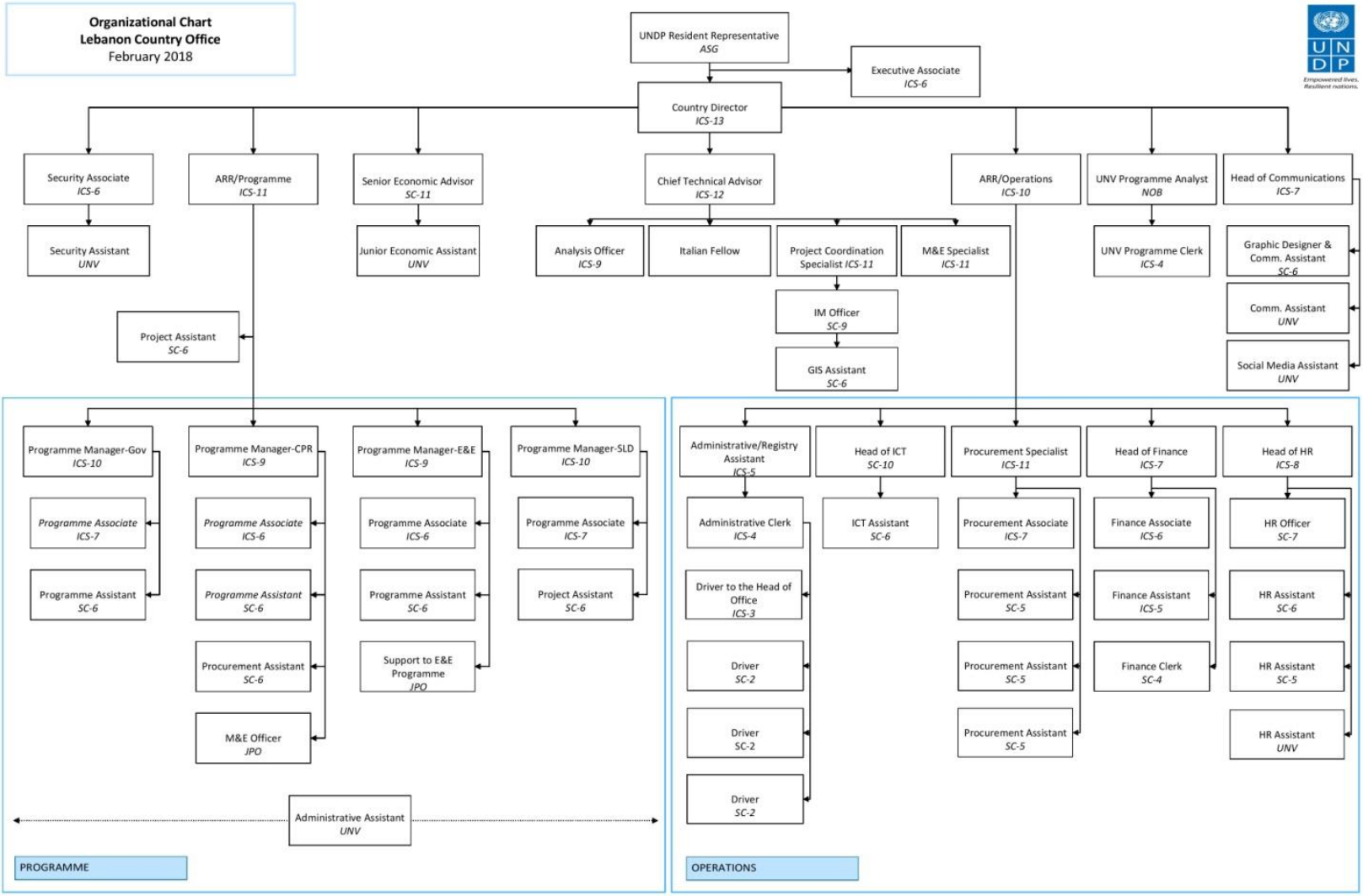

الرسم البياني (4): اختصار الهيكل التنظيمي السابق تبعاً لأهمّ العناوين الموجودة فيه.

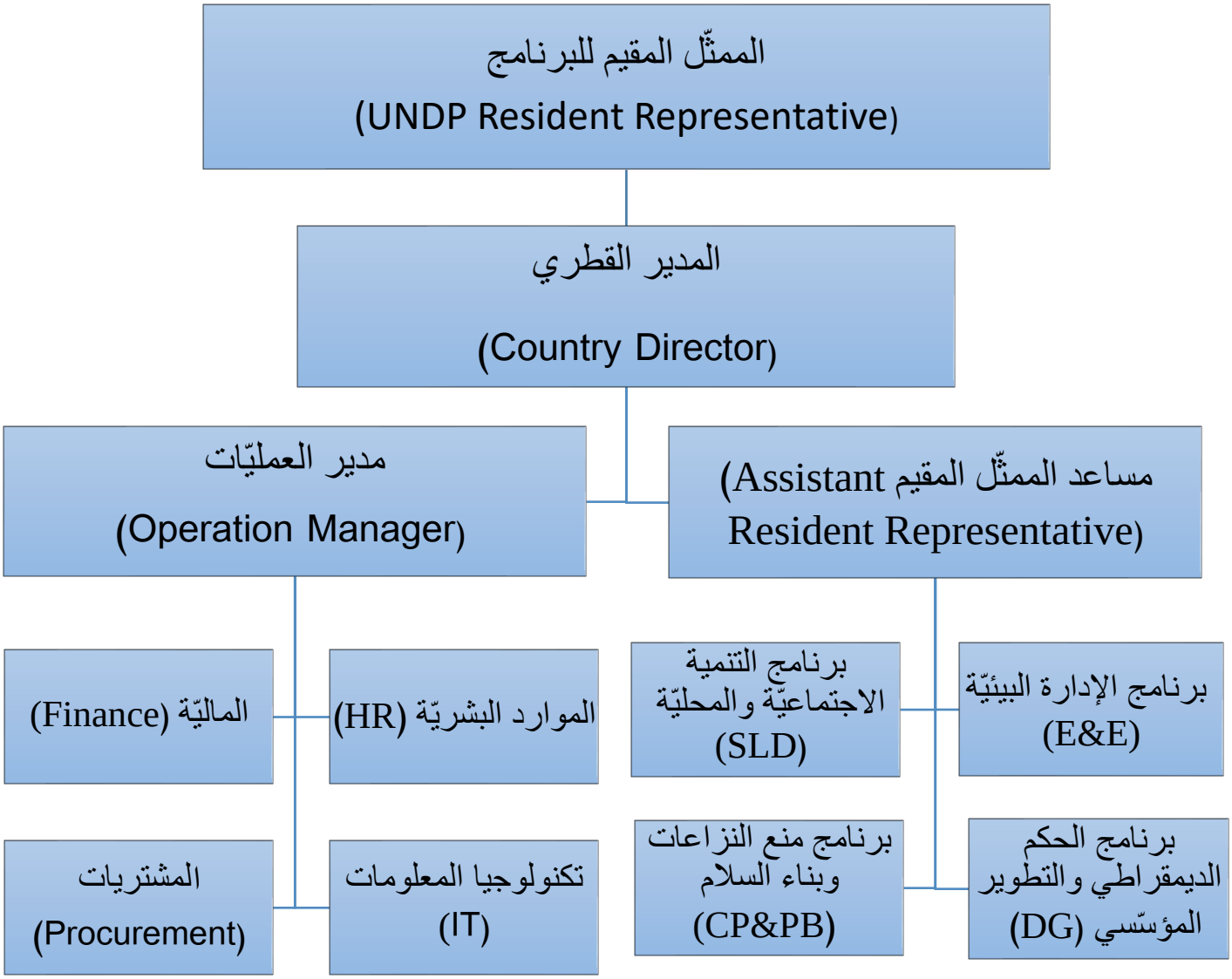

و. الفئات المستهدفة:

تتّسع دائرة الفئات المستهدفة من قبل البرنامج لأنّه ببساطة برنامج تنمويّ يطال فئات المجتمع كافّة، الأمر الذي يجعل من برامجه ومشاريعه شاملة للجمهور ككلّ. ولشرحٍ أوفى، يستهدف البرنامج فئة الشباب، لأنّه يعتبر أنّ الاستثمار الحقيقيّ لا يمكن أن يكون من دون هذه الفئة التي تمثّل المستقبل الواعد في ما لو استهدفت بالطريقة الأمثل. وأبرز مثال على اهتمام البرنامج بهذه الفئة هو برنامج قيادة الشباب YLP الذي سنأتي على ذكره بالتفصيل في القسم المخصّص له. أمّا فئة النساء فبهدف التمكين الفعلي لهن إيماناً بهذا الأمر كحق بديهي وأولوي للبرنامج، والثقة بتبعاته على مجتمعنا اللبناني الذي تستحقّ المرأة فيه أن تمثّل حقيقةً وفي المجالات كافّة. ومن خلال مبادرته مؤخّراً بإدماج العنصر النسائي في الشرطة البلديّة أعطى البرنامج صورة نموذجيّة عن عمله في هذا الميدان. أمّا الإعلام كسلطة مؤثرة للغاية في البلد فهو أيضاً محطّ اهتمام كبير بالنسبة إلى البرنامج. ويظهر ذلك من خلال مشروع بناء السلام في البرنامج. وكذلك الاهتمام بالمجتمعات المضيفة من خلال مشاريع ومبادرات مثل دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة، وعيش لبنان، وبناء السلام في لبنان، والمجتمعات المحرومة وما تشمل من مجموعات مستضعفة من خلال الاستجابة للأزمة السوريّة. وكذلك القيادات المتمثّلة بالبلديّات، والجمعيّات، والمجموعات الضاغطة أو المؤثّرة من خلال ورش العمل المكثّفة والهادفة إلى تطوير واقع المناطق كلّ حسب طبيعتها وخصائصها. ويترجم هذا الأمر حاليّاً في "مشروع بناء السلام في لبنان" بالشقّ المتعلّق بالقيادات المحليّة.

ز. عناوين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:

شعار برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

Empowered lives.
Resilient nations.

يمكن التواصل مع البرنامج في لبنان عبر الوسائل التالية:

- البريد إلكتروني: register.lb@undp.org
- الهاتف: 961 1 962 500
- الموقع إلكتروني: www.lb.undp.org
- الفاكس: 961 1962491
- فيسبوك: UNDP Lebanon@UNDPLebanon
- إنستغرام: undp_lebanon
- يوتيوب: UNDPLebanon
- تويتر: UNDP Lebanon@UNDP_Lebanon

الفقرة الثانية: آليّة عمل البرنامج

أوّلاً: التنمية البشريّة كجزء لا يتجزّأ من العمل الإنمائي للبرنامج:

تستدعي طبيعة التحدّيات التي تواجه دول العالم وشعوبها، والتزايد المستمرّ في تعقيداتها الاستدامة في العمل الممنهج والمكثّف من قبل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتّحدة المتمثّلة بوكالاتها وبرامجها وصناديقها.. ولأنّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كان قد أخذ على عاتقه مسؤوليّة التنمية بمفهومها العام، كان لا بدّ له من أن يتبنّى ما يعرف بالتنمية البشريّة كأحد الأطر الرئيسة التي يقوم عليها عمله التنموي، ليمثّل بذلك إحدى أولى المنظّمات الدوليّة التي تبنّت هذا الاتّجاه الاقتصادي القائم على محوريّة الإنسان[50]. وتعرّف التنمية البشريّة بحسب **تقرير التنمية البشريّة لعام 2015** الصادر عن "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي" على أنّها "عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانيّات ومتّسع من الفرص لاستخدامها"[51].

وقد أظهر البرنامج من خلال تقارير التنمية البشريّة التي يعدّها بأنّ التركيز الحقيقي يجب أن يكون على الاستثمار في صحّة الأفراد وفي تعليمهم وتدريبهم ليكون الفرد هو محور التنمية؛ بمعنى أن يكون الوسيلة والغاية معاً. وتكمن أهمية هذه التقارير بالنسبة إلى البرنامج بقدرتها على التحفيز على القيام بإصلاحات سياسية هامّة في كلّ من أفريقيا وآسيا والدول العربيّة وأوروبا الشرقيّة وأميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي في ما يتعلق بقضايا المشاركة والأمن الغذائي والتغيّر المناخي ونظام العدالة الجنائيّة[52]. وقد أظهر واقع الحال فعاليّة البرنامج في التأثير في السياسات وبناء القدرات، كما الضغط من أجل الإصلاح المؤسّساتي وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

---

[50] عبد الرحيم عبد الرحيم، "**التنمية البشريّة ومقوّمات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئيّة، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظّمة العربيّة للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، أيار، 2007، ص 3.

[51] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية البشرية 2015 – التنمية في كل عمل**"، تقرير، 14 كانون الأول، 2015.

[52] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، "**أضواء على برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 2014 – 2015**"، تقرير، 1 حزيران، 2015، ص 6.

ثانياً: رؤية البرنامج من خلال الخطط الاستراتيجية التي يضعها:

إنّ عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لا يقتصر على البرامج الميدانية فحسب بل يطال أيضاً التوجّه الفكري في سياسات التنمية المستدامة[53]. ولفهم النطاق العام لعمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لا بدّ من التطرّق إلى رؤية البرنامج، والأهداف التي يضعها نصب عينيه؛ والمتمثّلة بالخطّة الاستراتيجيّة الخاصّة بالفترة 2014 –2017، وتلك الخاصّة بالفترة 2018 _ 2021 انطلاقاً من أنّ هاتين الخطّتين تعبّران عن البرامج والمشاريع قيد التنفيذ في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والتي عايشتها في خلال فترة تدريبي التي امتدّت كما ذكرت آنفاً من أواخر العام 2017 حتى أوائل العام 2018.

أ. استراتيجية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للفترة 2014 – 2017:

تتمحور حول السعي لتحقيق عالم خالٍ من الفقر، ومتحرّر من أوجه اللامساواة والإقصاء[54] ليكونَ موجّهاً نحو كلّ ما هو مرتبط بالتنمية البشريّة المستدامة. وتنطلق هذه الرؤية من مواطن القوّة[55] لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والتي تتمثّل بالدور الطويل الأمد الذي يمارسه البرنامج كشريك موثوق به للعمل مع مختلف القطاعات وأصحاب المصالح في البلاد التي يعمل فيها، وبقدرة البرنامج على التأثير في السياسات وبناء القدرات، وطبعاً الشبكة القطرية الواسعة جدّاً التي يتميّز بها من غيره. هذا بالإضافة إلى كونه نواة التنسيق داخل منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية UNDS.

ولكن مقابل هذه النقاط يصطدم العمل في البرنامج بتحدّيات[56]؛ أبرزها الثغرات في المهارات، وانخفاض سرعة العمل، وارتفاع الأسعار، وانخفاض في التمويل الأساسي. إذاً يعي البرنامج لدى تصوّره لهذه الرؤية ما يمكن أن يشكّل تحديّا لعمله، وبالتالي يصوّب الأخطاء، ويواجه العوائق والتحدّيات من خلال اقتراحه نتائج يرى لها من التأثير الكبير في هذا السياق. أمّا عن هذه النتائج المقترحة فقد ذكرها تقرير "خطة البرنامج الاستراتيجية ل 2014 _ 2017" وهي على الشكل التالي:

---

[53] كلمة هيلين كلارك المديرة السابقة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في مقدمة التقرير، "**التقرير السنوي 2012/2011 المستقبل المستدام الذي نريد**"، ص 1.

[54] www.undp.org UNDP Strategic plan 2014 – 2017.

[55] Ibid, page 8.

[56] Ibid, page 8.

. استدامة وشموليّة النمو والتنمية، وإدماج القدرات الإنتاجيّة لخلق فرص عمل وظروف معيشيّة أفضل للفقراء والمستبعدين.

. تلبية توقّعات المواطنين للتنمية وللقانون والمساءلة من خلال أنظمة ديمقراطية أقوى.

. تعزيز الدول للمؤسّسات تدريجياً لتوفير إمكانية الوصول الشامل للخدمات الأساسيّة.

. تحقيق تقدّم أسرع في مجالي تمكين المرأة والحدّ من عدم المساواة الجندرية.

. قدرة الدول على تقليل احتمال نشوء صراعات، وتخفيض خطر الكوارث الطبيعيّة بما فيها التغيّر المناخي.

. تحقّق الانتعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة في أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث.

. المناقشات والأفعال المتعلّقة بالتنمية وفي المراحل كافّة تعطي الأولوية للفقر، والاستبعاد وعدم المساواة.

وتماشياً مع هذه النتائج، ولّت الأنشطة الإنمائية للبرنامج أهمّية خاصّة للتركيز على مجموعات سكانيّة محدّدة، وذلك بحسب كلّ بلد على حدة. ومن هذه المجموعات أولئك الذين يعيشون في الفقر، والفئات التي تعاني أوجه عدم المساواة، والاستبعاد من الوصول إلى الفرص والإنجازات[57].

وقد اقترح البرنامج ضمن هذه الاستراتيجية التركيز على ثلاثة مجالات عمل يمكن إذا ما طبّقت معاً أن تساهم في تحقيق عدد من النتائج المقترحة. وأمّا مجالات العمل هذه فهي كيفية تبنّي مسارات التنمية المستدامة، وكيفية بناء أو تعزيز الحكم الديمقراطي الفعّال والشامل، وكيفية بناء المرونة[58].

ويشير التقرير المذكور أعلاه إلى الرؤية والنتائج ومجالات العمل المقترحة الملائمة لجميع برامج الدول الأقلّ نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية SIDS[59] وذوي الدخل المنخفض والمتوسّط، ذلك أنّها تقدّم عرضاً مشتركاً ليصمّم في كلّ دولة تبعاً لطبيعة البرامج المعتمدة فيه.

---

[57] www.undp.org UNDP Strategic Plan 2014 _ 2017 ,page 16.

[58] Ibid, page 20.

[59] الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الجزر التابعة لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر المتوسط وبحر جنوب الصين، وعددها 52، وقد تم الاعتراف بها باعتبارها مجموعة من البلدان النامية في مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيو 1992.

ب. استراتيجية برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للفترة 2018 _ 2021:

تولي الأهمّية الكبرى لخطّة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تمثّلت هذه الرؤية ب "مساعدّة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحوّلات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات"[60]. وتقترح هذه الخطّة مجموعة حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والتي عند تحقيقها يمكن الاستجابة للأهداف التي يسعى البرنامج لها من خلال خطّته هذه، وخصوصاً أنّه من المتوقّع أن تشمل سلسلة الحلول هذه معظم أنشطة البرنامج في السنوات الأربع هذه[61]. وهي على سبيل الحصر: إبقاء الناس خارج دائرة الفقر، وتعزيز الحوكمة الفعّالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وتعزيز القدرات الوطنية للوقاية والانتعاش من أجل مجتمعات قادرة على الصمود، وتشجيع الحلول المراعية للطبيعة من أجل استدامة الكوكب، وسدّ الفجوة في مجال الطاقة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات[62].

ويشار في هذا السياق إلى أنّ كلّ حلّ من هذه الحلول سيتمّ إنجازه في إطار الشراكة مع الوكالات التابعة للأمم المتّحدة. وعلى سبيل المثال سيجري تنفيذ الحلّ الأوّل بالتعاون مع كلٍّ من منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة، ومنظّمة العمل الدوليّة، ومنظّمة الأمم المتّحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان، وصندوق الأمم المتّحدة للمشاريع الإنتاجية، وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة. أمّا الحلّ الثالث فسيتمّ بالشراكة مع مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشوؤن الإنسانيّة[63].

وبحسب ما ذكر في الخطّة فإنّ التركيز سيكون على العمل مع الحكومات والمجتمعات المحليّة المضيفة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجال بناء السلام من أجل مساعدّة السكان المتضرّرين على الحدّ والتخفيض من الأثر الطويل المدى للأزمات، ومحاولة العودة إلى مسار التنمية المستدامة في أسرع

---

[60] الأمم المتّحدة، **الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للفترة 2018 _ 2021**، الدورة الاستثنائية لعام 2017، البند 2 من جدول الأعمال المؤقت، الوثائق الرسميّة، (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان ومكتب الأمم المتّحدة لخدمات المشاريع)، ص 1.

[61] المرجع نفسه، ص 15.

[62] المرجع نفسه، من صفحة 15 حتى 18.

[63] المرجع نفسه، ص 16.

وقت ممكن. ولتنفيذ هذا الأمر، وضعت الخطّة برنامجين يمثّلان النُظم والخدمات والمعارف والمهارات الممتلكة لتغيير ما لدى البرنامج من قدرات بهدف تحقيق تكامل أشمل واستدامة أكبر[64].

وسيقوم البرنامج الأوّل؛ وهو برنامج الدعم على المستوى القطري، بمساعدّة الدول على تصميم حلول للتحدّيات الإنمائيّة وتنفيذها من خلال التعاون مع هيئات الأمم المتّحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسّسات الماليّة الدوليّة، وغيرها من الجهات التي تؤلّف هذا الدعم على المستوى القطري. هذا وستتشكل برامج الدعم القطري من فريق مدرّب على تحليل النظم والبيانات والتفكير التصميمي، ومدعوم بخبرات في التمويل والتفكير الاستشرافي والتخطيط[65].

وسيعمل البرنامج الثاني على تأمين الدعم الاستشاري في المجالين التقني والسياساتي لبرامج الدعم القطريّ، كما أنّه سيدعم جهود بناء الشراكات في داخل منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية مع المؤسّسات الماليّة الدوليّة وغيرها من الشركاء. وسيدعم هذا البرنامج عناصر عدّة أهمّها القدرات في إدارة الموارد البشريّة، والشؤون المالية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والشؤون القانونيّة، والأمن، والإدارة. وستتوزّع أيضاً هذه العناصر على 135 مكتباً قطرياً، ومكاتب متخصّصة إضافية، وخمسة مراكز إقليميّة، وثلاثة مراكز عالميّة للخدمات المشتركة في كوبنهاغن وكوالالمبور ونيويورك[66]. وسيعمل البرنامج على تأمين خدمات التنفيذ في 170 بلداً.

ولدى المقارنة بين الخطّتين يتبيّن أنّ القاسم المشترك بينهما يتمثّل بمحاربة الفقر، ولو أنّ هذا التحدّي ووجِهَ من قبل منظومة الأمم المتّحدة، حيث تراجع معدّل الفقر في العالم من نسبة 35 بالمئة سنة 1990 إلى أقلّ من 10 بالمئة لعام 2016، ليصل بذلك انخفاض عدد الفقراء في العالم إلى أكثر من بليون شخص بحسب إحصاءات الأمم المتّحدة. الأمر الذي يؤكّد مدى اهتمام منظّمة الأمم المتّحدة بموضوع الفقر تحديداً، ومن ثمّ بأهداف التنمية المستدامة المتبقيّة.

لقد انطلقت الخطّة الاستراتيجية الأولى بالتالي من مواطن القوّة، ومن الثغرات الموجودة في البرنامج لوضع مقترحات العمل الخاصّة بها. أمّا الخطّة الثانية فعمدت إلى وضع مهامها انطلاقاً من خطّة العام 2030 وما تحمله من طموحات وأهداف عالميّة.

---

[64] المرجع نفسه، ص 20.

[65] المرجع نفسه، ص 21.

[66] المرجع نفسه، ص 23.

ثالثاً: برامج عمل البرنامج في لبنان:

إنّ إطار عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لا يمكن أن يحدّد بجملة من العناوين فحسب، ذلك أنّ البرنامج يسعى لكلّ ما هو مرتبط بالعمل التنموي. الأمر الذي يوسّع دائرة أعماله ونشاطاته، وينعكس بالتالي على حجم المسؤولية التي تقع عليه في هذا المجال. وبحسب الموقع الإلكتروني للبرنامج فإنّ عمل الأخير على المستوى العامّ إنّما يطال الحكم الديمقراطي، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، والمساواة الجندريّة، والاستجابة للأزمات، والانتعاش من الكوارث المناخيّة.

أمّا على الصعيد المحليّ في لبنان، فإنّ البرامج لا تختلف كثيراً عن غيرها من سائر البلدان. وهي محدّدة على الشكل التالي: برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسّسي، وبرنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة، وبرنامج منع الأزمات، وبناء السلام، وبرنامج الإدارة البيئية، فضلاً عن موضوع الاستجابة للأزمة السوريّة الذي يعدّ من صلب اهتمامّات البرنامج في لبنان اعتباراً من تاريخ بدء الأزمة تقريباً. وسنأتي على شرح كلّ برنامج ومشاريعه على حدة مع التركيز على المشاريع التي عملت بها خلال فترة التدريب.

أ. برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسّسي:

يعنى بالحكم المبني على سيادة القانون والمشاركة والإصلاح. وهو يتولّى تقديم الدعم التقني للمؤسّسات العامّة في لبنان كي تنمو وتتقدّم من الناحية المؤسّساتيّة، كما يساهم بوضع سياسات للإصلاح المالي والاقتصادي والإداري، ويعمل على تطبيقها. هذا ويدعو البرنامج إلى تعزيز مفاهيم المشاركة والمساواة والتمكين في عملية صنع القرار. ويحثّ على إخضاع المؤسّسات المعنيّة للمساءلة لتصبح أكثر ديمقراطية، وتكون قادرة وفعّالة ودائمة الاستجابة.

وفي إطار برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسّسي تتعدّد المشاريع والمبادرات التي يقوم بها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان، فهناك "مشروع تقديم الدعم لإصلاح نظام الخدمة المدنيّة والقدرة التنظيميّة للإدارة العامّة". وهو مشروع يعمل على تقديم الدعم لإصلاح نظام الخدمة المدنيّة لتطوير المؤسّسات العامّة

وتحديثها، وكذلك البلديّات، والمنظّمات غير الحكومية لناحية تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بهدف تنمية خدماتها للجمهور وتحسين هذه الخدمات.

ويهدف "مشروع تعزيز عمليّة صنع القرار في رئاسة مجلس الوزراء"، والذي وضع لرصد البرامج في الرئاسة ومتابعتها من جهة، ولضمان المساعدّة في صياغة الخطط والإصلاحات السياسية من جهة أخرى. ويشار إلى أنّ رئيس الوزراء هو المنسّق الوطني للمشروع، الأمر الذي يؤكد موقع البرنامج كشريك حقيقيّ في البلد.

أمّا "مشروع تقديم الدعم التقني للبرلمان اللبناني" فغايته تنمية القدرات التمثيليّة والتشريعيّة والرقابة للمجلس النيابي اللبناني، والعمل مع اللجان والموظّفين فيه على التقدّم بالمساواة الجندرية، وتمكين المرأة، والإشراك، وتطبيق حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار الوطني، والحدّ من النزاعات.

ويتضمّن البرنامج مشروعاً آخر وهو "مشروع تقديم الدعم المؤسّسي والتقني إلى وزارة التربية والتعليم العالي" في مجال توفير التعليم ذي الجودة ليكون متوفرّاً ومتاحاً للجميع.

وهناك أيضاً "مشروع السياسة الماليّة والاستشارات"؛ وهو مشروع وضع بالتعاون مع وزارة الماليّة، ويقدّم بدوره المشورة والمساعدّة من الناحية التقنية للمشاريع التي نفذت أساساً في مجالات عدّة كالإصلاح الضريبي والجمركي، والإدارة الماليّة، وصياغة السياسات.

ويعمل البرنامج، ومنذ أواخر العام 2012، على "مشروع تقديم المساعدّة الانتخابية للبنان" (LEAP)، من خلال التوجّه إلى المؤسّسات وأصحاب المصلحة ومساعدتهم في عملية إدارة الانتخابات وتنظيمها لتخفيف العبء في عملية مطابقتها المعايير الدوليّة. ويتمّ ذلك عبر إعداد دورات وورش عمل تدريبية تتعلّق بأهمّيّة المصداقية والشمول والشفافية كجزء أساس من العمليّة الانتخابية الناجحة والديمقراطيّة. وفي تحقيقه لهذه المهمّة يشارك المشروع المنظّمات الدوليّة، والمنظّمات غير الحكومية المحليّة لتمكين المرأة من المشاركة والوصول إلى المراكز السياسيّة بجدارة.

ويهتمّ "مشروع تقديم الدعم المؤسّسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية التجارة" بتنفيذ أولويات وزارة الاقتصاد والتجارة الخاصّة بالنموّ الاقتصادي، وتعزيز التجارة، وتنمية الأسواق الداخليّة من خلال "رفع مستوى تحليل سياسات الوزارة الاقتصاديّة، وخدماتها العامّة، وقدراتها التشريعيّة، وتعزيز الحكم الرشيد"[67]. ويضاف إلى ذلك المشاريع والمبادرات التالية: مكتب الدعم لتوافق الآراء، والسلم المدني وتعزيز الدستور،

[67] الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسّسي. www.lb.undp.org

ودعم وتعزيز القدرة المؤسّسية لسلطات تنمية الاستثمار في لبنان (IDAL) ، ونقل المعرفة من خلال المغتربين اللبنانيّين، وتطوير القدرات المؤسّساتية في هيئة السكك الحديدية والمواصلات العامة، وتقديم الدعم التقني لمكتب وزير الدولة لشؤون المرأة (OMSWA)، ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدّي لهما مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع السوري من خلال بناء القدرات وإنتاج المعرفة (SGBV).

ب. برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة:

يعمل هذا البرنامج على تقديم المشورة، ووضع التقارير، وإجراء التقييمات حول السياسات الوطنيّة للتنمية الاجتماعيّة للحدّ من الفقر، من خلال المبادرات التي ينفّذها البرنامج في مختلف المناطق اللبنانية بشراكات محليّة وإقليميّة. وتطال هذه المبادرات القطاع الزراعي، وقطاع الصحّة، وقطاع التعليم. وتهتمّ بالتمكين والإدماج الاجتماعي. ويعمل البرنامج أيضاً على تخفيف حدّة آثار الأزمة السوريّة على لبنان من خلال دعم المجتمعات المضيفة للّاجئين. ويهتمّ البرنامج بمساعدّة "المؤسّسات دون الوطنية"، كمراكز التنمية الاجتماعيّة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة، وجعلها أكثر قدرة على تعزيز دورها في مجتمعها المحليّ.

ويندرج تحت هذا البرنامج أيضاً مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان (LHSP) الذي يدخل ضمن خطّة لبنان للاستجابة للأزمة السوريّة 2017 – 2020. وقد وضع المشروع بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة لتعزيز الاستقرار في الأمّاكن التي تعدّ مجتمعات مضيفة للّاجئين السوريّين الذين توافدوا على المناطق اللبنانية إبّان الحرب السوريّة، ما أدّى إلى زعزعة الاستقرار، والتوتّر في هذه المناطق. وينفّذ المشروع استجابة شاملة ومنسقة لآثار الأزمة السوريّة بهدف تأمين الاستقرار المجتمعي، وبناء القدرات في المجتمعات المضيفة، ومعالجة التوتّرات، ومنع الأزمات، وضمان التعايش السلمي عبر تحسين سبل العيش وتأمين الخدمات.

ويعمل المشروع على استهداف المجتمعات المحليّة الأكثر فقراً التي يوجد فيها خطر نشوء التوتّرات والصراعات الناتجة عن الوجود الكثيف للّاجئين السوريّين في هذه المجتمعات، وذلك من خلال منهجية خرائط المخاطر والموارد[68] ؛ وهي منهجية قائمة على المشاركة ومراعاة طبيعة النزاعات وحساسيّتها. وتقوم

[68] www.lb.undp.org LHSP, Social and Local Development Programme.

بإشراك المجتمعات (من بلديّات وممثّلي القطاعات وأصحاب المصالح) وتدريبها على التخطيط والاستجابة في سياق الأزمة.

ويشار أيضاً إلى دور مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان في تحديد التدخّلات التي يمكن أن يقوم بها، والتي من شأنها أن تخفّف من حدّة التوتّرات الناجمة عن النزاعات داخل البلديّات.

ويقدّر الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عدد المشاريع التي وضعها مشروع دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة بحلول نهاية العام 2017 ب 474 مشروعاً يطال 152 منطقة محليّة ضعيفة في كلّ من محافظات الجنوب والنبطيّة وبعلبك الهرمل والبقاع وعكّار وجبل لبنان. هذا، ويقدّر البرنامج عدد المستفدين من المواطنين اللبنانيّين من ذلك بأكثر من مليون شخص، بالإضافة إلى أكثر من 500 ألف لاجئ سوري.

ويعمل البرنامج أيضاً على "مشروع دعم الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية"، حيث يركّز على مجالين رئيسين[69] لتحقيق أهدافه. الأوّل يتعلّق بخلق فرص عمل لتعزيز التنمية في المناطق المحرومة من لبنان، وذلك عبر توفير الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة، وتنمية القدرات لأصحاب المشاريع الفرديّة. ويتعلّق المجال الثاني بتطوير المجتمع وتنميته لتقديم المنح الماليّة، والدعم التقني والفنّي للمشاريع المقترحة من قبل المجتمعات المحليّة بغية تحسين ظروف المعيشة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمجموعات ذوي الدخل المحدود.

وبالإضافة إلى هذين المشروعين يدخل ضمن برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة "مبادرة عيش لبنان" (Live Lebanon)، وهي مبادرة غير هادفة للربح تنظّم بالتعاون مع وزارة الخارجيّة والمغتربين، وتعمل من خلال تقديم الدعم المباشر من قبل المواطنين اللبنانيّين وأعضاء القطاع الخاص والمغتربين لتنمية مجتمعات لبنان المحرومة وتطويرها[70]. وللمبادرة أربع دعائم أساس (الصحّة – والبيئة – والشباب – وتوليد الدخل) توفّر فرصة لأصحاب المشاريع الخيريّة وللمغتربين اللبنانيّين للمشاركة في المشاريع المرتبطة بالأولويّات الوطنيّة التي من شأنها تغيير الواقع نحو الأفضل، ودعم أنشطة التنمية في وطنهم.

وبالشراكة مع البلديّات المحليّة وممثّلي المجتمع المدني إذاً يصبح كلّ مشروع مقدّم عن طريق هذه المبادرة نتيجة لكلّ من متطلّبات المجتمعات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة فيها، ولالتزام الأفراد الراغبين بتحقيق ذلك. وتنفّذ المشاريع بطلب من البلديّات ومن المنظّمات غير الحكومية بعد أن تجمع الأموال لكلّ

[69] www.lb.undp.org ESFD Fact Sheet.
[70] www.lb.undp.org Live Lebanon Fact Sheet.

منها. وتعمل "مبادرة عيش لبنان" من خلال التأهيل، والتجهيز، والتدريب، وتقديم الدعم المتعدّد الأشكال في المناطق التي تقلّ فيها الخدمات.

ج. برنامج منع النزاعات وبناء السلام:

يعمل هذا البرنامج على حلّ النزاعات الطائفيّة والمناطقيّة، ومساعدّة الأطراف المتنازعة على إدارة الأزمات بما يضمن تحقيق السلم الأهلي في البلد. وتتعدّد المجالات التي يتعاطاها البرنامج في سبيل بناء السلام؛ ومنها موضوع اللاجئين الفلسطينيّين عبر دعم الحوار اللبناني – الفلسطيني الذي يؤمّن الحقوق الأساسيّة لهذه الفئة كواجب الدولة اللبنانيّة تجاههم، إضافةً إلى إجراء تعاون، وتوفير خدمات من قبل البلديّات للتجمّعات الفلسطينية غير الرسمية[71] كالأحياء التي تعدّ من قبيل المخيّمات الفلسطينيّة، عدا المساهمة بإنشاء مرصد وطنيّ للتجمّعات الفلسطينيّة، الأمر الذي يؤثّر في عمليّات التنسيق بين المنظّمات غير الحكومية التي تعمل داخل هذه التجمّعات.

ويهتمّ البرنامج بموضوع التعليم على اعتبار أنّه أحد الدعائم الأساس لتجنّب النزاعات في أيّ مجتمع، ذلك أنّه يحقّق ترابطاً اجتماعياً بين الأفراد، ويصبّ بالتالي في خانة بناء السلام. ويعمل البرنامج أيضاً مع الإعلام في لبنان للتخفيف من حدّة النزاع الناتج عن الحساسيات، والتي طالما كانت سبباً لنشوب نزاعات داخليّة. ولأنّ العدالة ترتبط بمفهوم السلام، يعمل البرنامج أيضاً على تأمين خدمات الأمن والعدالة للفئات الهشّة من خلال تحسين منظومة هذه الخدمات في مخافر الشرطة البلديّة[72]، والتعاون مع المؤسّسات القانونيّة والإداريّة لتطوير هذه الخدمات، واستحداث مكاتب خاصّة بالمساعدّة القانونيّة للفئات التي تحتاج إلى خدمات العدالة.

أمّا عن المشاريع قيد العمل التي ينفذّها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في إطار برنامج منع النزاعات وبناء السلام فهناك "مشروع تعزيز قدرات المركز اللبناني للأعمال المتعلّقة بالألغام"، والذي وضع في الأساس لتعزيز الأمن في المناطق اللبنانيّة التي عانت – ولا تزال– آثار الحروب الداخليّة والخارجيّة، ما يهدّد استقرار البلد ككلّ. وتقوم استراتيجيّة المركز على الركائز التالية: إدارة المخاطر – وإعمال حقوق الضحايا – والإفراج عن الأراضي – والالتزام بالصكوك الدوليّة التي وضعت في هذا المجال، وإنشاء الاستدامة في العمل لإدارة

[71] برنامج منع النزاعات وبناء السلام – في العمق.www.lb.undp.org

[72] برنامج منع النزاعات وبناء السلام – في العمق.www.lb.undp.org .

ما تبقى من مخاطر[73]. ولهذه الركائز نتائج هامّة إن كان على صعيد الوطن أو الأفراد، لأنّها تؤثّر في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلد، وتمكّنه من التعاطي مع باقي المخاطر مقابل تمكين ضحايا الألغام من الاندماج مجدّداً في مجتمعاتهم المحليّة.

ويسعى "مشروع دعم تنفيذ الخطّة الاستراتيجية للجنة الحوار اللبناني– الفلسطيني" (LPDC) الذي أنشأه مجلس الوزراء بعد أن أخذ على عاتقه مسؤوليّة تحسين الظروف المعيشيّة للّاجئين الفلسطينيّين في لبنان[74] للحثّ على تنفيذ الخطّة الاستراتيجية للجنة 2015 – 2020 والتي تُمَكّن الحكومة اللبنانيّة من وضع سياسات بشأن اللاجئين الفلسطينيّين وظروفهم الحياتيّة.

ويدعم "مشروع أمن المجتمع للوصول إلى العدالة"، وبالشراكة مع مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، كلّاً من وزارة الداخليّة والبلديّات ووزارة العدل كما والبلديّات لتأمين الخدمات في مجال الأمن، وتوفير المساعدّة من الناحية القانونيّة للفئات الهشّة والضعيفة في المجتمعات المضيفة للّاجئين السوريّين والفلسطينيّين. وقد قام المشروع بتقديم الدعم لقوى الأمن الداخلي من خلال مساعدتها على تحسين مستوى خدماتها، وتطوير قدراتها على التحليل ودرء المخاطر، وفي مجال آليات الرقابة الداخليّة والخارجيّة. هذا، بالإضافة إلى الدعم المقدّم للسجون سواء عبر تحسين البنى التحتيّة للمرافق الإصلاحية، أو تطوير نظام الرقابة المعتمد لديهم، أو تحسين ظروف المحتجزين عبر اعتماد تدابير خاصة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

ويدخل مشروع آخر ضمن هذا البرنامج؛ وهو "مشروع تعزيز قدرات إدارة مخاطر الكوارث في لبنان" الذي وضع لتنفيذ أهداف الخطّة الإقليميّة المتعلّقة باللاجئين الإقليميّين والقدرة على الصمود. وتمثّل الخطّة استراتيجية أقرّت من قبل حكومات الدول التي تستقبل اللاجئين السوريّين. ولأنّ الكوارث ومخاطرها سد منيع أمّام التنمية المستدامة وجد هذا المشروع لتعزيز قدرة لبنان على الصمود. وهو بالتالي يهدف إلى مساعدّة الحكومة اللبنانية على إنشاء مؤسّسات وطنيّة قادرة على تأمين المعلومات الخاصّة بمخاطر الكوارث ونظم إدارتها لتستطيع أن تطوّر قدراتها على مواجهتها.

ويسعى "مشروع بناء السلام في لبنان" لتوفير مساحات نقاش علنيّة قادرة على أن تخلق أرضيّة مشتركة لتوطيد التفاهم مع الآخر، كما أنّه يعمل على خلق ترابط اجتماعي، ومحلي، ومجتمعي، ووطني بين الجهات الفاعلة (من أعضاء مجالس بلديّة ومخاتير) وبين المجتمع المدني (من منظّمات غير حكومية ووسائل إعلام وشباب وقادة روحيّين). ويعتمد المشروع برامج تدريبيّة عدّة تنظّم بالتعاون مع اختصاصيّين ومستشارين

[73] www.lb.undp.org Lebanon Mine Action Center Fact Sheet.

[74] دعم وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للجنة الحوار اللبناني– الفلسطيني.www.lb.undp.org

لتأهيل الجهات المستهدفة من المشروع، وتعزيز الحوار بينهم بغية بناء الثقة والتوافق. وفي تحقيقه لهذه المهامّ يعمل المشروع على مستويات عدّة:

الأول: بناء السلام عبر القيادات المحليّة

يعمل هذا المشروع بالتعاون مع "مشروع دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" على وضع آليات واستراتيجيات للاستقرار الاجتماعي في المناطق اللبنانيّة، من البقاع (الشمالي والأوسط والغربي) إلى الجنوب (بما في ذلك النبطيّة) إلى الشمال (عكار، ووادي خالد، وأكروم، وغيرها) وجبل لبنان (بما في ذلك ضاحية بيروت الجنوبيّة)، بغرض توفير مساحة آمنة للمجموعات المحليّة لتحليل النزاعات القائمة في مجتمعاتهم، ومحاولة وضع حلول مستدامة لها بدعم من فريق برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والمستشارين الذين يتعامل البرنامج معهم. ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع على مستوى القيادات المحليّة مليوناً و495 ألف شخص، علماً أنّ عدد البلديّات المشاركة في استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي وصل إلى 125 بلديّة.

الثاني: بناء السلام عبر الإعلام

يهدف إلى المساهمة في تعزيز الإيجابية والأمانة والمصداقية في العمل الإعلامي من خلال الترويج للخطاب الموضوعي الهادئ البعيد عن الكراهية، وإعطاء أهميّة أكبر للأحداث الإيجابية في البلد، بدلاً من التركيز على الأحداث السلبية. وقد أصدر المشروع مجموعة كتيّبات في هذا الصدد؛ ومنها "مصادر التغطيات الإعلاميّة والحقّ في الوصول إلى المعلومات"، و"رصد المبادرات الإيجابيّة في التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام اللبنانيّة"، و"الإعلام الديني في لبنان"، و"رصد العنصريّة في الإعلام اللبناني وتمثيلات السوري والفلسطيني في التغطيات الإخباريّة"، و"التحريض الديني وخطاب الكراهية"، و"رصد البرامج الحواريّة في المحطّات التلفزيونية". ويصدر المشروع ملاحق إخبارية خاصّة به يحرص على أن يتمّ توزيعها مع بعض أهمّ الصحف المحليّة (النهار، والسفير (سابقاً)، والدايلي ستار، ولوريان لو جور). ويشارك في كتابة مقالات هذه الصحف كتّاب وإعلاميّون وباحثون وصحافيّون وفنّانون مقيمون في لبنان يتناولون موضوعات السلم الأهلي، وأثر الأزمة السورية في البلد. ويشار إلى أنّ صدور كلّ ملحق يُتبع بجلسة مناقشة علنيّة يحضرها المشاركون في الملحق لتبادل ما فيه من أفكار ووجهات نظر، ووضع اقتراحات لموضوعات الملحق القادم. وقد أطلق المشروع في العام 2013 "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان"، وذلك بالتعاون

مع وزارة الإعلام، ومؤسّسة مهارات، وبمشاركة من 34 مؤسّسة إعلاميّة بغية تعزيز السلم الأهلي من خلال دور الإعلام في لبنان، وبهذا أصدر المشروع عشر دراسات رصد خاصّة بموضوعات الميثاق.

الثالث: بناء السلام عبر التعليم

يهدف المشروع، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، إلى إدخال مفاهيم بناء السلام إلى المدارس كي تعتمد وتصبح نمط حياة وسلوك بالنسبة إلى المدراء والأساتذة والطلّاب والأهالي. ويستهدف المشروع على هذا المستوى ومن خلال مبادرة "مدارس خالية من العنف" طلّاب المرحلة المتوسّطة من صفوف السادس والسابع والثامن والتاسع أساسي في المدارس الرسميّة، وخاصة تلك التي تستقبل عدداً من الطلاب اللاجئين لديها، للوقاية من أيّ نزاع قد يحصل بين هاتين المجموعتين من الطلّاب.

وتعمل المبادرة على بناء القدرات لكلّ من الطاقم الإداري من موظّفين ومدرّسين ومن الطلّاب وأهاليهم، وتوعيتهم حول كيفية جعل البيئة التي يعيشون فيها بيئة خالية من العنف، عبر تزويدهم بالمعلومات التي تخوّلهم وضع مدوّنة سلوك خاصّة بهم تحدّد مفهوماً للعنف وقواعد لعدم إعماله، ومن ثمّ تقديم الدعم لكلّ مجموعة ليتمّ تنفيذ نشاط مدرسي يمثل مبادرة المجموعة لبناء السلام في المدرسة، على أن يكون النشاط فنيّاً من مسرح أو موسيقى أو حتى نشاطاً لخدمة المجتمع، وذلك بحسب رغبة المجموعة نفسها. وفي نهاية المشروع يتمّ الإعلان عن مدوّنة السلوك بشكل رسمي، وتصبح موجبة لجميع الطلّاب في المدرسة، كما يقدّم المشروع بالتزامن مع هذا الإعلان مساهمة منه لتعزيز البنية التحتيّة في المدرسة. وقد تمّ استهداف 56 مدرسة رسميّة ضمن هذه المبادرة حتى الآن (11 مدرسة في ضاحية بيروت الجنوبيّة –و 15 مدرسة في البقاع –و 15 مدرسة في جبل لبنان –و 15 مدرسة في طرابلس) وقد استفاد 34 ألفاً و281 طالباً سورياً ولبنانياً من هذه المبادرة حتى منتصف العام 2017.

الرابع: بناء السلام عبر المجتمع المدني

يدعم المشروع على وجه الخصوص جمعيّة "محاربون من أجل السلام"؛ وهي منظّمة غير حكوميّة لبنانية أنشأها مجموعة مقاتلين سابقين من مختلف الأحزاب التي شاركت في الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1990). وتهدف المنظّمة إلى تعزيز مفاهيم السلام، والتماسك الاجتماعي، والمصالحة، والحوار بين

المجتمعات كافّة في لبنان من أجل الحدّ من عودة مظاهر العنف من خلال اعتماد أساليب عديدة كالمسرح التفاعلي، والقصص الملهمة حول التجارب الشخصيّة، ونقاط التحوّل في حياتهم، وذلك عبر إشراك الشباب والناشطين في المجتمع المدني، كما التواصل مع المحاربين القدامى لضمّهم إلى المنظّمة، وإخراجهم من دائرة العنف إلى دائرة السلام.

الخامس: بناء السلام عبر رسم خرائط النزاع وتحليله

ينشر المشروع، بالتعاون مع مركز "دعم لبنان"، خرائط على شبكة الإنترنت حول النزاعات التي تقع في البلد. ويتمّ تحليلها بهدف مساعدّة الجهات الفاعلة، إذ يتعقّب المشروع الحوادث والاحتجاجات والنزاعات بين الأفراد والجماعات، ومن ثمّ يحلّل ديناميات النزاع واتّجاهاته. وقد تمّ تحديد أكثر من عشرة آلاف حادث منذ إطلاق المشروع[75]. هذا، بالإضافة إلى تقارير ونشرات يصدرها المركز بشكل دوري تتعلّق أيضاً بتحليل النزاع وسياق الاستقرار الاجتماعي في مواقع جغرافيّة مختلفة[76].

د. برنامج الإدارة البيئية:

يدخل هذا البرنامج ضمن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان "الاستدامة البيئيّة". ويركّز على دعم سياسات البيئة والطاقة على المستوى الحكومي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعيّة، وذلك بالعمل مع المجتمعات المحليّة ومنظّمات المجتمع المدني، وتطبيق القواعد والاتّفاقيات الدوليّة (بروتوكول مونتريال – واتّفاقية الأمم المتّحدة الإطاريّة حول تغيّر المناخ – واتّفاقية التنوّع البيولوجي) بما يضمن الاستدامة البيئيّة، وإدارة المياه، وحماية الموارد المائيّة بما يضمن حفظها، إضافة إلى التكيّف مع التغيّرات المناخيّة، ودعم الحكومة اللبنانيّة لرفع نسبة استخدام الطاقة المتجدّدة بحلول العام 2020 إلى 12 بالمئة[77]. هذا ويعمل البرنامج حاليّاً على 25 مشروعاً مع كلّ من وزارة الطاقة والمياه، ووزارة الزراعة، ووزارة البيئة.

---

[75] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، النشرة الإخبارية، الفصل الأول، عدد رقم 15، 2017، ص 8.

[76] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، "سياق الاستقرار الاجتماعي في قضائي مرجعيون وحاصبيا" – "سياق الاستقرار الاجتماعي في قضائي النبطية وبنت جبيل" – "سياق الاستقرار الاجتماعي في قضائي البقاع الأوسط والشوف".

[77] برنامج الإدارة البيئية – في العمق www.lb.undp.org

وتتعدّد مشاريع برنامج الإدارة البيئيّة لتشمل:

-"مشروع الإدارة المستدامة للأراضي في حوض القرعون"، وهو مشروع وضع سعياً لإدارة أراضي الحوض من خلال تحقيق نوع من التوازن بين الإدارة البيئيّة والاحتياجات الإنمائيّة عبر إجراء عمليات التخطيط والرصد، والاستثمار الإنمائي، والتقييم البيئي الإستراتيجي لما يؤدّي ذلك إلى الحفاظ على سبل العيش بالنسبة إلى المجتمعات المجاورة للمنبع والمصبّ.

-"مشروع دعم المجتمعات المحليّة اللبنانية، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي في لبنان، والوصول إلى تطبيقات الطاقة المتجدّدة في عكار"، ويعمل المشروع على تلبية إحدى أهم الحاجات التي تفتقدها منطقة عكار، ألا وهي إمدادات الطاقة. من هنا يهدف المشروع إلى استخدام تقنيات الطاقة المتجدّدة: كنظام الإنارة الكهروضوئية للشوارع، ونظم توليد الطاقة الكهروضوئية الصغيرة للمنازل، وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسيّة لتأمين مياه الغسيل والاستحمام[78].

-"مشروع دعم مشروع الحدّ من التلوّث البيئي في لبنان" – (LEPAP) وخصوصاً التلوّث الصناعي عبر تعزيز عمليات الرصد والتنفيذ لدى وزارة البيئة. ويعدّ هذا المشروع مبادرة مشتركة بين مصرف لبنان والبنك الدولي ومؤسّسة التعاون الإيطالية ووزارتي البيئة والماليّة.

-"مشروع دعم المجتمعات المضيفة في شمال لبنان في قطاع المياه والصرف الصحي"، وذلك من خلال تحديد وتنفيذ أشغال إمداد وتخزين المياه وتهيئة الأشغال وتسليمها إلى مؤسّسة مياه شمال لبنان.

-"مشروع المشرق لتطوير الطاقة الشمسيّة"، والذي يهدف إلى التركيب والتشغيل والتسليم – بعد اختيار الموقع المناسب والجهة المستفيدة بناءً على معايير، وبعد مراجعة الطلبات كافّة – بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المحليّين لإتمام الرصد ومن ثمّ التنفيذ.

-"مشروع توليد الطاقة المتجدّدة اللامركزية الصغيرة" (DREG) بولاية وزارة الطاقة والمياه، وبالتنسيق مع المركز اللبناني لحفظ الطاقة، وبإشراف من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. وغاية المشروع تخفيض انبعاثات الغازات عبر تكثيف الاستثمارات في مجال توليد الطاقة المتجدّدة اللامركزية، ووضع سياسة لهذه الاستثمارات لصالح مصادر الطاقة التابعة للقطاع الخاص، وكذلك تشغيل الطاقة، ومراقبة جودتها.

[78] برنامج الإدارة البيئيّة – مشروع الوصول إلى تطبيقات الطاقة المتجددة في عكار www.lb.undp.org

– "مشروع المركز اللبناني لحفظ المياه وإدارتها" (LCWCM) لتنسيق عمليّة الإدارة المستدامة للمياه عبر تقديم الدعم التقني، وذلك المتعلّق بوضع السياسات في هذا المجال.

وبالإضافة إلى هذه المشاريع يذكر أيضاً ضمن برنامج الإدارة البيئية "مشروع تأهيل مكبّ صيدا"، و"المشروع القطري للطاقة الفعّالة والمتجدّدة"، و"مشروع التعزيز المؤسّساتي لتنفيذ بروتوكول مونتريال في لبنان"، و"مشروع بناء القدرات لانخفاض الانبعاثات في لبنان"، وتطوير النفط والغاز المستدام في لبنان، وتقديم الدعم المؤسّساتي لوزارة البيئة، والإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في قضاء بعلبك.

هـ. الاستجابة للأزمة السوريّة:

تحتلّ الأزمة السوريّة مكانة كبيرة في صلب اهتمامات البرنامج، حيث يشكّل هذا الموضوع واحداً من أصل خمسة مجالات عمل رئيسة يضطلع بها برنامج الأمم المتّحدة في لبنان. وهو يحتل هذه المكانة لاعتبارات عدّة؛ أهمّها: أوّلاً أنّ البرنامج هو إحدى وكالات الأمم المتّحدة المشاركة في خطّة لبنان للاستجابة للأزمة السوريّة 2017 – 2020. ثانياً، أنّ تداعيات الأزمة باتت لا تحتمل، وخصوصاً أنّ الحكومة اللبنانيّة غير قادرة على مجابهة الأزمة، أو على الأقلّ إدارتها. ولأنّ الآثار عديدة كالتزايد الكبير في نسب البطالة والفقر، والتدهور في البنى التحتيّة، والضعف في قطاعي التعليم والصحّة، والتراجع في كمية الموارد والخدمات، ما أدّى إلى توتّرات اجتماعية، وتحديداً في المجتمعات المحليّة، وتلك التي كانت محرومة في الأساس؛ أي ما قبل الأزمة السوريّة. ووقد قدّرت الحكومة اللبنانيّة عدد اللاجئين السوريّين ب 1.5 مليون مقابل 4 ملايين مواطن لبناني – وهذا فضلاً عن أكثر من 280 ألف لاجئ فلسطيني. من هنا يتولّى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في إطار استجابته للأزمة السوريّة "برنامج تثبيت الاستقرار والانتعاش" .(SRP)ويقوم هذا البرنامج على جمع الأنشطة والمشاريع التي يقوم بها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في إطار دعم خطّة لبنان للاستجابة للأزمة لإدارة المشاريع وفرق العمل وتنسيقها.

وينطلق البرنامج من نظريّة أساسها أنّ الحكومة اللبنانيّة قادرة على الاستجابة للأزمة إذا ما قدّم لها الدعم لإيصال الخدمات والفرص الاقتصاديّة وتحقيق الأمن، الأمر الذي يعزّز الاستقرار الاجتماعي في البلد. وللمشاركة في تنفيذ خطّة لبنان للاستجابة للأزمة وضع البرنامج ثلاث غايات أساس:

. تعزيز استقرار المجتمعات المضيفة وقدرتها على الصمود من خلال دعمها للوصول إلى الخدمات تحسيناً للظروف المعيشيّة لسكانها المحليّين والنازحين على حدٍ سواء.

. دعم المؤسّسات العامّة الرئيسية بغية تطوير قدرتها على إدارة الأزمات، من مؤسّسات وطنيّة ودون وطنية وبلديات عبر تقديم الدعم للموظّفين في هذه المؤسّسات لجعلهم أقدر على التعاطي مع الأزمة، عدا عن الدعم المقدّم للحكومة والوزارات والمتمثّل بالأبحاث والدراسات والمشاريع والسياسات.

. تنسيق أنشطة تثبيت الاستقرار والانتعاش في لبنان، حيث يجمع البرنامج الحكومة مع الوكالات الدوليّة والمانحين تحت إطار واحد، وخطّة واحدة للاستجابة للأزمة باعتبار أنّ له دوراً تنسيقيّاً بين الوكالات، وكونه يعد الوكالة الرئيسيّة المعنيّة بقطاعات الاستقرار الاجتماعي وسبل المعيشة والطاقة[79]. هذا ويعي القيّمون على البرنامج أنّ المعونة والمشاريع وحدهما لا يقدران على ضمان السلم والتنمية في لبنان، آخذين في الاعتبار أهمية دور المؤسّسات السياسيّة الموجودة في البلد، والتي لها قدر من السلطة الشرعيّة لإدارة النزاعات ومعالجة الأزمات، الأمر الذي يحتّم الشراكة بين البرنامج والقطاعات الرئيسيّة في البلد.

ويشكل الالتزام الأوّل والأساسي لبرنامج تثبيت الاستقرار والانتعاش موضوع دعم المجتمعات الضعيفة، فقد نفّذ البرنامج، ومنذ بداية الأزمة السوريّة حتى الآن أكثر من 650 مشروعاً يطال 1.5 مليون شخص[80] ، وذلك بالعمل مع السلطات والمجتمعات المحليّة. وقد قدّم مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة الدعم للمجتمعات المحليّة الأكثر ضعفاً مع إعطاء الأولوية لتلك التي توجد فيها أعلى نسبة للّاجئين السوريّين، إذ منذ إنشائه في منتصف العام 2013 نفّذ المشروع 460 مشروعاً في 120 موقعاً محلياً كالتزام منه بالاستجابة للأزمة السوريّة على النحو المطلوب. ويقوم المشروع على رسم خرائط المخاطر والموارد (MRR)؛ وهي تقنيّة وضعت بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة (MOSA) والبلديّات لمعرفة نوع الاستجابة للأزمة تبعاً لطبيعة التحدّيات التي تواجه المجتمع المحلي.

إنّ عملية رسم الخرائط هذه تستدعي بادئ ذي بدء ورش عمل تقوم فيها الأطراف بجمع المعلومات وتقديمها، ووضع خطّة عمل أو خطط عمل، ليتمّ بعدها تحميل بيانات البلديّة ومواردها وخطط عملها في موقع وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ما يمّكن الشركاء في خطّة الاستجابة من التشاور بشأن التدخّلات الأولى التي تحصل في البلدة. ويشار إلى أنّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي نقل تقنية ال (MRR) إلى (MoSA) ليكون عدد المواقع التي أجريت فيها هذه التقنية 251 موقعاً. أمّا العنصر الثاني للمشروع فيتمثّل في الاختيار والتصميم. ويحصل ذلك بعد أن يقوم فريق تابع للمشروع بإجراء مناقشات مع البلديّة حول المشاريع

[79] الاستجابة للأزمة السوريةّ – لمحة عامّةwww.lb.undp.org

[80] www.lb.undp.org Supporting Vulnerable Communities – Response to the Syrian Crisis.

الأكثر تأثيراً في المجتمع المحلي، والأكثر انسجامًا مع متطلّباته وحاجاته انطلاقاً من المعلومات التي جمعت عبر تقنية ال (MRR).

وتركّز المشاريع المقترحة عادةً على الخدمات الاجتماعيّة الأساسية، والاستقرار الاجتماعي، والبيئة، والطاقة، وسبل العيش. وقد ساهم المشروع حتى الآن بإصلاح المدارس، ومرافق الرعاية الصحية، وبالتدريب المهني والأنشطة الشبابية، وبتوليد الطاقة وإدارة مياه الصرف الصحي، وبالتخلص من النفايات الصلبة وبإدارة النزاعات. ويتمّ التصميم أخيراً من خلال تحديد أسباب التوتّر وآليات علاجه من قبل فريق متخصّص والمسؤولين المحليّين في البلدة. أمّا العنصر الثالث والأخير فهو التنفيذ والدعم، ودائماً ما يتمّ التنفيذ بإشراف فريق البرنامج والشركاء المحليّين.

وينبغي القول إنّ البرنامج قد أثبت من خلال تنفيذه لهذه المشاريع قدرته على المساهمة في سدّ الفجوة بين الحكومة والمجتمعات المحليّة، ما قلص من حجم التوتّرات الاجتماعيّة، وساهم في تجديد ثقة المواطنين بالبلديّة، والنظر إليها على أنّها مصدر قويّ للخدمات.

القسم الثاني: المهامّ المنجزة في خلال فترة التدريب

الفقرة الأولى: برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة

يستدعي التقرير، وبعد الانتهاء من عرض هيكليّة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومجالات عمله، الانتقال إلى وصف تجربة التدريب فيه من خلال المهامّ والأنشطة المنجزة ضمن هذه الفترة.

بعيد قيامي بملء استمارة التدريب على موقع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي اتصلت بي مديرة برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة السيدة ندى سويدان لإجراء مقابلة في مقرّ المكتب الرئيسي للبرنامج في بيروت، وحدّدت الموعد بتاريخ 2017/9/11. وبعد اجتياز المقابلة الشفهية اتفقنا على المباشرة بالتدريب بتاريخ 2017/10/4.

وخلال هذه المهلة وكجزء من تحضيري للتدريب عكفت على قراءة العديد من منشورات البرنامج في لبنان، وذلك لفهم طبيعة العمل في الأقسام والمشاريع المختلفة من البرنامج. وقد ساعدني هذا الأمر لاحقاً على معرفة توجّهاتي في النشاطات والأعمال التدريبيّة.

أوّلاً: البدء بالتدريب لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

استقبلتني السيدة ندى سويدان في اليوم الأوّل من التدريب مرحّبةً بي هذه المرّة كمتدرّبة في "برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة"، وأطلعتني على موقع البرنامج ودوره في المنظّمة. وحدّثتني بإيجاز عن المشاريع التي ينفذّها حالياً، ثمّ شرحت لي عن دورها وموقعها في هذا البرنامج. وفور انتهائها من ذلك، قدّمتني إلى مساعدتها الآنسة نور ستفان التي تعمل كمساعدّة رئيسية في برنامج "التنمية الاجتماعيّة والمحليّة" طالبة منها أن تعرّفني على فريق العمل الخاصّ بالبرنامج.

ثانياً: التدريب في مبادرة "عيش لبنان" (Live Lebanon):

كانت البداية مع مبادرة "عيش لبنان" عندما التقيت مساعدّة المدير في هذا البرنامج الآنسة شيرين أبو حسن التي قدمت لي شرحاً وافياً عن ماهيّة هذه المبادرة ودعائمها ومشاريعها، وتحدّثت عن الموظّفين العاملين فيها وسفراء النوايا الحسنة والشركاء المحليّين، والحملات التي ينظّمونها، وطرق الاستحصال على التمويل..وهكذا وباندفاع كبير تولّيت أولى مهمّاتي في اليوم الأوّل من تدريبي لدى البرنامج، حيث طلبت مني الآنسة شيرين البدء بكتابة "اقتراح مشاريع" لأفكار مقدّمة من بلديّات وجمعيّات ومؤسّسات لبنانيّة إلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي – مبادرة "عيش لبنان"، وذلك بعد إطلاعها إيّاي على نموذج اقتراح مشروع يتعلّق بالتدوير.

وعلى هذا المنوال أمضيت الفترة الأولى من تدريبي، وذلك بالعمل على كتابة اقتراحات لمشاريع محليّة. وقد تمكّنت من كتابة خمسة منها. ولإنجاز كتابة اقتراح مشروع كان عليّ أوّلاً قراءة الطلب المقدّم إلى "Live Lebanon" ومن ثمّ استخلاص أهمّ المعلومات، وإعادة صياغتها متضمّنة التالي، وبالترتيب:

- عنوان المشروع
- اسم منفّذ المشروع (يجب أن يكون دائماً UNDP,Live Lebanon)
- الشركاء في المشروع (أيّ اسم مقدّم الطلب)
- موقع المشروع
- نطاق العمل
- الجهة المستهدفة/المستفيدة من المشروع
- الغرض من المشروع
- أهداف المشروع
- التبرير: المشكلة/المشاكل التي تواجه الجهة المستهدفة من المشروع _ المنهجية المعتمدة لمعالجة المشكلة/المشاكل التي تواجه الجهة المستهدفة من المشروع _ النتيجة المتوقّعة (الأداء النوعي والكمّي) _ علاقة المشروع بالأهداف الاستراتيجيّة الخاصّة ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومبادرة عيش لبنان
- الأنشطة المخطّط لها
- النتائج الأساسيّة المتوقّعة
- دور كلّ شريك في المشروع

- مدى استدامة المشروع
- الميزانيّة الإجماليّة

ويقدّم اقتراح المشروع بعد كتابته إلى سفراء النوايا الحسنة المغتربين والمحليّين لتمويل المشاريع التي يعتبرونها أولوية بالنسبة إليهم. ويتمّ النقاش والأخذ والردّ حول هذه المشاريع بين مدير Live Lebanon والمموّلين ليرسوا أخيراً على مشروع يصار إلى تنفيذه بالتعاون مع الشركاء المحليّين للمشروع. ويأتي في مقدّمتهم وزارة الخارجية والمغتربين (MoFA) و Live Love Lebanon بالتعاون مع وزارة السياحة (MoT)، وشركاء آخرون كمحطة MTV وشركتا MTC و ALFA للاتّصالات.

أمّا اقتراحات المشاريع التي عملت عليها فيمكن اختصارها بالتالي:

- مشروع الدرّاجات الناريّة الطبّية: وغايته تحسين الخدمات الطبّية من خلال إطلاق درّاجات ناريّة طبّية تضمن الوصول السريع إلى ضحايا السكتة القلبيّة المفاجئة في منطقة بيروت (سبيرز والجمّيزة وبعبدا والمريجة وفرن الشباك) وذلك عبر توفيرها في مراكز الطوارئ الطبيّة، حيث تكون الدرّاجات مجهّزة بالمعدّات واللوازم القادرة على إنقاذ هؤلاء الضحايا. ويقودها مسعفون مدرّبون ليقوموا بالإسعافات الأوّلية ريثما تصل سيّارة الإسعاف العاديّة. وقد قامت بتقديم الفكرة رئيسة Champs Fund من المركز الطبّي في الجامعة الأميركيّة في بيروت AUBMC.

- مشروع القلب الآمن: ويتعلّق بإعداد ثماني عشرة مدرسة رسميّة في لبنان لوقاية طلّابها وموظّفيها من السكتة القلبيّة المفاجئة من خلال تجهيز المدارس بالأجهزة اللازمة، وتدريب الموظّفين ذوي الصلة (مدرّسو التربية البدنيّة، والأطبّاء، والمستشارون الصحّيون في حال وجودهم) على استخدامها.وقد قدّمت هذه الفكرة أيضاً من قبل رئيسة Champs Fund من المركز الطبّي في الجامعة الأميركية في بيروت AUBMC.

- مشروع قرية عازور: وهو خاصّ بإنشاء فندق سياحيّ صديق للبيئة يضمّ بيوتاً خشبيّة لكلّ منها حديقة صغيرة يعتني بها من يسكن البيت. وذلك بهدف تشجيع مغتربي القرية الذين لا يملكون منازل فيها على زيارة الفندق والمشاركة في هذا المشروع المستدام. الأمر الذي يطوّر الجانب السياحيّ البيئيّ في القرية. وقد قدّمت فكرة المشروع من قبل بلديّة عازور ممثّلة برئيسها، ونائبه وسبعة أعضاء آخرين.

- مشروع حديقة بشعله العامّة: ويهدف إلى استصلاح العقار المستأجر من قبل البلديّة من أجل تأمين مساحة خضراء وحديقة عامّة ليتمكّن أبناء القرية من الالتقاء والتواصل في جّو هادئ ونظيف، إضافةً إلى إنشاء مطعم صغير يصلح للعمل في جميع الأوقات والمناسبات، ما يؤمّن فرص عمل لسكّان البلدة، وكذلك إنشاء متجر صغير يهتمّ بتصريف مزروعات البلدة من خضار وفواكه موسميّة ومنتجات بلديّة وتراثيّة تشتهر بشعله بإنتاجها. وقد قام بتقديم فكرة المشروع رئيس بلديّة بشعله.

- مشروع جسر علي النهري: وموضوعه إنشاء عبّارة فوق مجرى النهر في قرية علي النهري كجسر لفتح منفذ آخر لمرور السيارات، وبالتالي التخلّص من أزمة السير الخانقة في القرية، والتخفيف من صعوبة المواصلات فيها. وقد تقدّمت بهذا الطلب بلديّة علي النهري ممثّلة بنائب رئيسها.

ثالثاً: التدريب لدى مشروع "دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" (LHSP):

المحطة الثانية في التدريب بعد مكتب Live Lebanon كانت في مشروع Support to the Lebanese Host Communities – LHSP حيث أرسل لي فريق العمل عدداً من التقارير السنويّة الخاصّة بالمشروع عبر البريد الإلكتروني كي أفهم من خلالها الإطار العام للمشروع، إضافةً إلى الإنجازات التي حصلّها على أرض الواقع.

أ. برنامج القيادات الشابّة:

أطلق برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي "برنامج القيادات الشابة" Youth Leadership Programme في الدول العربيّة في العام 2015 لتعزيز دور الشباب العربي وإشراكه في أعمال التنمية المستدامة، ولتشجيع الشباب والشابات العرب على اكتشاف أساليب مبتكرة للتصدّي لتحدّيات التنمية المستدامة من خلال استثمار طاقاتهم وقدراتهم في مشاريع محليّة مستدامة، ما يعمّق من معرفتهم بموضوعات التنمية والقيادة والابتكار، ويجعل منهم قوّة تغيير في مجتمعاتنا العربيّة.

يدعم، إذاً، برنامج YLP الشباب كي يصبحوا صانعي تغيير وقادة حقيقيّين عبر بلورة أفكارهم ووضعها موضع التطبيق من خلال منهجيات وتقنيات عديدة كتصميم التفكير، ونمذجة الأعمال، وتصميم المشاريع، والتوجيه، والتشبيك، وإقامة الشراكات، ووضع استراتيجيات التمويل. ويعزز البرنامج أيضاً الكفاءات والمهارات في مجالات القيادة، والابتكار الاجتماعي، وريادة الأعمال الاجتماعيّة، والتكنولوجيات الرقميّة، وأهداف التنمية المستدامة، ويوفّر منصّة إقليميّة لاكتساب الخبرة والمشاركة في المعرفة.

ويركّز البرنامج بشكل أساسي على تعزيز مفاهيم المساواة الجندرية، وتمكين النساء في حقل التنمية المستدامة. ويعمل على تطوير القدرات القيادية والمهارات الاجتماعيّة للمشاركين. ويؤمّن التواصل بينهم وبين القادة الشباب والمبتكرين، حيث يصبح الشباب وسيلة للتغيير الاجتماعي، وبالتالي السياسي. هذا ويأتي البرنامج في سياق جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة SDGs ليطال الهدف الخامس، وهو "المساواة بين الجنسين"، والهدف التاسع، وهو "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة".

ويشارك لبنان إلى جانب أربع عشرة دولة عربيّة في البرنامج[81]. وللسنة الرابعة على التوالي كان ل YLP صدى مميّز في الأوساط المحليّة اللبنانيّة، إذ يشهد البرنامج إقبالاً كبيراً من الشباب اللبناني المؤمن بأنّ فرصاً كهذه تجعل منه مواطناً فاعلاً قادراً على تحقيق العمل الإنمائي وبالتالي التغيير. ويستمرّ البرنامج

[81] الدول المشاركة في البرنامج هي اليمن ولبنان وسوريا وليبيا والجزائر وتونس والمغرب ومصر والأردن والمملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عمان والأمّارات العربيّة المتّحدة والعراق وفلسطين.

بالجمع بين مختلف الخلفيات والايديولوجيات اللبنانيّة المتنوّعة لتوحيدها في سبيل العمل الإنمائي. وبهذا يخلق أرضيّة مشتركة لاستثمار الكفاءات الموجودة، وللتمهيد للأجيال القادمة.

وقبل عرض تجربتي مع هذا البرنامج من خلال أبرز المهامّ التي قمت بها، لا بدّ أوّلاً من عرض الخطّ الزمني لحياة YLP3، وذلك لربط مراحل البرنامج والممتدّة لأشهر بالمهامّ التي أوكلت إليّ.

لقد تمّ إطلاق YLP3 بتاريخ 2017/9/12 في أوتيل "Dunes" في بيروت في خلال ورشة عمل امتدّت على مدى يومين، تلتها ورشة أخرى بتاريخ 2017/10/4 في طرابلس مع مركز "بيات"، جمعيّة تطوير الأعمال في طرابلس "BIAT" التابعة لغرفة التجارة في طرابلس. وبعدها تمّ عقد سلسلة لقاءات واجتماعات في المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في بيروت، وصولاً إلى ندوة أقيمت في مركز Lazio "BIC[82]" في إيطاليا في الفترة الممتدة من 2017/11/14 إلى 2017/11/18. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم تتخلل هذه المراحل تصفيات لمشاركي YLP3؛ بمعنى أنّها شملت الجميع، على عكس المراحل الأخرى التي تأهّل لها عدد منهم فقط[83] ؛ كمرحلة الأردنّ مع خمسة مشاركين، ومرحلة مصر مع خمسة آخرين، وأخيراً مرحلة الولايات المتّحدة الأميركية مع مشاركين اثنين.

– مرحلة الأردنّ

لقد تأهّل في البدء وبناءً على مدى ابتكارية أفكار مشاريعهم خمسة مشاركين لبنانيّين من مشتركي YLP3 للمشاركة ببرنامج "Mara Mentor" في مدينة عمّان في الأردنّ، والذي أطلقه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسّسة مارا[84] للمناطق العربيّة لتدريب روّاد الأعمال وأصحاب المشاريع العرب ودعمهم وتشبيكهم من خلال تطبيق إلكتروني يربط بينهم وبين موجّهين ومشرفين للتواصل وتبادل الأفكار وطرح الأسئلة. وقد جرت الندوة على مدى يومين، فبدأت بتاريخ 2017/11/8 بحضور مئة مشارك من

[82] شركة مساهمة هدفها الرئيسي هو تشجيع المبادرات المبتكرة في مجال الأعمال المرتبطة بعمليّات التنمية المحليّة.

[83] على مستوى لبنان.

[84] مؤسسة مارا هي مؤسّسة اجتماعية تأسّست عام 2009 وتعمل على دعم روّاد الأعمال وتحديداً الفئة الشابة من خلال توجيه أصحاب المشاريع قيد الإنشاء أو حديثي النشأة للوصول إلى النجاح والاستدامة.

الدول العربيّة، وبإشراف 35 مدرّباً لعرض المشاريع، وللتنسيق حول كيفية توجيه المشاركين والتواصل معهم على مدار ستة أشهر.

- مرحلة مصر

لقد تمّ تنظيم المنتدى الإقليمي لبرنامج القيادات الشابّة لعام 2017 بالاشتراك مع منظّمة الأمم المتّحدة للمرأة، والوكالة السويديّة للتنمية الدوليّة (SIDA)، ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBRF)، وذلك في مدينة القاهرة من تاريخ 2 وحتى 6 كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "تسريع الحلول المبتكرة للتنمية المستدامة". ونُظِّم المنتدى لدعوة خمسة شبّان من كلّ دولة من الدول العربيّة الأربع عشرة المشاركة في برنامج YLP3. هذا، وقد انضمّ إلى المشاركين مشرفون عدّة من خبراء وقادة شباب، إضافةً إلى موظّفي المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. واستمرّ هذا الحدث لخمسة أيّام شملت مجموعة متنوّعة من الجلسات التقنية والعمليّة لأربعة مواضيع أساسيّة، وهي: "المشاركة المدنيّة، والتكنولوجيا، والتمويل البديل، والشراكات والتحالفات". وبهذا يكون قد شكّل المنتدى الإقليمي فرصة مهمّة بالنسبة إلى المشاركين كونه أفسح لهم في المجال لتبادل الخبرات والمهارات والموارد والمعرفة، عدا المهارات التي اكتسبوها في مجالات القيادة والتواصل والتشبيك والتفكير التصميمي وبعد النظر وغير ذلك.

وقد حضر المشاركون في خلال هذه المرحلة أكبر حدث خاص بالابتكار وريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وهو قمة "Rise Up Summit". ويقام هذا الحدث سنوياً في القاهرة ليجمع روّاد الأعمال والمستثمرين والرؤساء التنفيذيّين من جميع دول العالم. وقد تخلّلت القمّة مجموعة من ورش العمل والدورات التدريبيّة ذات الصلة بأهداف برنامج YLP3، ما شكّل فرصة أمّام المشتركين للإفادة من خبرات الموجودين والتفاعل معهم، وبالتالي إغناء تجاربهم وصقلها من أجل التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم.

ومن أهمّ ما نتج عن المنتدى الإقليمي الثالث للبرنامج إعلان برنامج القيادات الشابة " YLP Declaration". وهذا الإعلان تمّت صياغته وتصديقه من قبل المشاركين، بالتعاون مع بعض ممثلي YLP1 وYLP2 ، والذين كانوا حاضرين أيضاً في المنتدى الإقليمي. ومن خلاله أكّد المشاركون إحساسهم بالعضويّة، والتزامهم بنهج برنامج القيادات الشابّة.

واختتم المنتدى الإقليمي بعرض نماذج المشاركين، ومن ثمّ عرض التقدّم الذي تمّ إحرازه من خلال البرنامج. وختم أيضاً باختيار أبرز صانعي التغيير وعددهم إثنا عشر، ليمثلوا الدول العربيّة في منتدى

الشباب العالمي ECOSOC[85] الذي يعقد في نيويورك بتاريخ 30 و31 كانون الثاني/يناير من العام 2018.

– مرحلة الولايات المتّحدة الأميركية

تأهّل لهذه المرحلة كلّ من ملاك صفى، صاحبة مشروع "خدني معك"، وخليل فقيه، صاحب مشروع "RECLEB" من لبنان للمشاركة في منتدى الشباب العالمي، وللمشاركة في دورة "الشباب والابتكار: Future Proofing Development"، والتي نظّمت كجزء من عمل منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتّحدة، لتبادل الخبرات والمبادرات، ولوضع توصيات ملموسة للمنتدى بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولمناقشة مواضيع كدور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامج القيادات الشابّة، والسياسات والاستراتيجيات التي تمكّن أو لا تمكّن من إشراك الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات والأولويات التي تواجه المناطق العربيّة، وإنجازات أجندة 2030، ومبادرات التغيير الاجتماعي.

ومثّلت ورشة التقييم "YLP3 Assessment Workshop" آخر محطة في برنامج القيادات الشابّة لعام 2017. وقد تمّت بتاريخ 2018/2/23 في فندق "Riviera" في بيروت، حيث منح مشتركو البرنامج شهادات مشاركة، وتمّ تقييم مشاريعهم مع إعطاء تغذية راجعة (feedback) حولها بحضور كلّ من مديرة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي السيدة سيلين ميرود، ومديرة برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة السيدة ندى سويدان، وسفيرة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي للنوايا الحسنة للشباب والجندرة السيدة راي باسيل. وبهذا اختتم برنامج القيادات الشابّة لعام 2017 على أمل أن يستمر هذا البرنامج بصنع وكلاء تغيير حقيقيّين مثقّفين وقادرين على النهوض بمجتمعاتهم وإنمائها.

أمّا المهامّ التي مارستها فتمثّلت بالتالي:

1. تنظيم جداول تتعلّق بالمعلومات الشخصيّة حول المشاركين في البرنامج، ومن ثمّ تسجيل الحضور في الجلسات وورش العمل الأولى. وبطلب من مديرة برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة المسؤولة

[85] المجلس الاقتصادي والإجتماعي هو واحد من أصل ستة مكونات أساسية لمنظومة الأمم المتحدة. أنشأ عام 1946 من أجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

عن تدريبي، والتي تمثّل أيضاً النقطة المحورية للشباب Youth Focal Point قمت بوضع تقرير يلخّص جلسات YLP3، ويذكر أبرز الأعمال التي تمّت خلال هذه الجلسات وأهمّها.

2. مساعدّة بعض مشتركي YLP3 وعددهم أربعة في مناقشة أفكارهم وبلورتها، والبحث عن معلومات، والاتّصال بالمؤسّسات والمنظّمات وطلب الدعم كوسيلة تشبيك، وتعبئة بيانات ونماذج متعلّقة بريادة الأعمال. ذلك أنّ معظم اللقاءات والاجتماعات كانت تتمّ في المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في بيروت، الأمر الذي مكّنني من التواصل الدائم مع المشتركين، والتعرّف أكثر على YLP كبرنامج، وأخذ فكرة واضحة عن مسيرة المشترك، والصعوبات التي قد تواجهه، وكيفية التغلّب عليها بالتصميم والعمل الجاد.
3. متابعة اللقاءات المكثّفة التي كانت تعقد في مكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وخصوصاً أنّ الأخير أمّن للمشاركين مشرفين اثنين لتوجيههم خلال مراحل البرنامج، وهما زياد علامة و آلاء شبارو. وهما رائدا أعمال شباب لهما من الخبرة والتجارب الغنيّة ما يضمن مواكبة المشتركين، وتزويدهم بالمشورة والدعم، وتحديداً في ما خصّ وضع الرؤية وخطط العمل والجداول المالية وغيرها من الأمور التي تعتبر من العوائق التي قد تعترض طريق الأشخاص الجدد في هذا المجال.
4. الإعداد لمرحلة إيطاليا من خلال الاتّصال بالمشاركين والتواصل معهم من أجل ملء طلبات الاستحصال على تأشيرات لهم، ومن خلال اختيار الفندق وتقسيم الغرف بين المشتركين، والمتابعة مع كلّ مشترك حول التزامه وجهوزيته لهذه المرحلة كعمليّة تنسيق بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والمشتركين ال 25 في برنامج القيادات الشابّة.

ومن أهمّ اللقاءات التي أتاح لي الحظّ بأن أكون جزءاً منها كان اللقاء مع المديرة الإقليمية لبرنامج القيادات الشابّة في العالم العربي السيدة كوثر زروالي بتاريخ 2017/10/11، والتي قدمت من المغرب في جولة على البلاد العربيّة المشاركة في YLP3 للاطّلاع على مجريات البرنامج ولتقديم الدعم المعنوي للمشاركين. وخلال اللقاء عرض المشاركون أفكار مشاريعهم، وأبدت السيدة كوثر رأيها بكلّ مشترك على حدة معطيةً إيّاه النصائح اللازمة. ولا شكّ في أنّ هذا اللقاء قد شكّل بالنسبة إلى المشتركين دفعة قويّة في مسار عملهم.

ب. قسم الاستقرار الاجتماعي والمعيشة في برنامج التنمية الاجتماعيّة المحليّة:

في إطار العمل مع قسم الاستقرار الاجتماعي والمعيشي في برنامج التنمية الاجتماعيّة المحليّة طُلب مني إجراء التسجيل الصوتي الخاصّ بالمسح الذي أطلقه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عبر تطبيق الواتساب Whatsapp في الفترة الزمنية الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حتى آذار/مارس 2018 في قريتي القرعون وبر الياس.

ويستهدف هذا المسح المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريّين المقيمين فيها، بغية فهم ديناميات الصراع بين المواطن اللبناني واللاجئ السوري، ومعرفة احتياجات الناس لمحاولة تأمينها لاحقاً من خلال مشاريع مستدامة، وتشجيع المجتمعات الضعيفة على إيصال صوتها إلى المنظّمات الدولية القادرة على مساعدتها، إضافةً إلى اختبار جدوى استخدام تطبيق واتساب كوسيلة مسح تفاعلية وكجزء من عملية الإستجابة للأزمات في لبنان.

جاءت فكرة هذا المشروع من صميم واقع المناطق اللبنانية المستضيفة للاجئين على اعتبار أن نسبة التوتّرات بين السوريّين واللبنانيين في لبنان تستمر بالتزايد مع حلول العام السابع من الأزمة السورية، هذا ويتعرض اللاجئون السوريون لمضايقات لفظية[86] مما يزيد من حالات العداوة ويؤثر بالتالي على ظروف الحماية لهذه الفئة ويحرمها من أبسط حقوقها.

ولأن المعرفة الرقمية منتشرة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين المقيمين فيها[87]، عمد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من خلال مشروعه هذا إلى استخدام تطبيق واتساب كآداة لجمع البيانات التي تمكنه من معرفة أسباب التوتّرات بين الطرفين ومحاولة الحد منها.

تم اختيار قرية القرعون كقرية نموذجية لإجراء هذا المسح إنطلاقاً من أنها قرية تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريّين في لبنان بحسب إحصائات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وهي قرية يتعايش فيها المسلمين والمسيحيين بسلام، وتعتبر العلاقات فيها ودية، ولا يبلغ عن الكثير من التوتّرات فيها. وقد أرسلت

[86] ARK- UNDP National Perception Survey -January 2018.

[87] 84% من اللاجئين السوريّين يستخدمون تطبيق واتساب بحسب تقرير برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:
(Speak up via WhatsApp: Understanding the Life Worlds of Syrian refugees and host communities in Lebanon)

أسئلة الإستطلاع (والتي تطال مواضيع تتعلق بالعلاقات السورية اللبنانية، إحتياجات الناس، وردود أفعالها حول مشاريع سبق ونفذت في قريتها) على شكل رسائل صوتية متتابعة إلى 1434 هاتف، وكان قد استجاب لهذه الأسئلة 242 شخص. مقارنةً مع قرية بر الياس التي استجاب فيها أكثر من 500 شخص.

تمثل الإستبيان بمجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي اعتمدها البرنامج بدلاً من الأسئلة المتعددة الخيارات بهدف معرفة الحاجات والمخاوف والصراعات اليومية التي يعايشها اللاجئون السوريون واللبنانيون على حدٍ سواء، وبالتالي تحليل مستقبل اللاجئيين السوريّين في لبنان وحل الصراعات بين الطرفين.

وفي ما يلي نصّ الاستبيان الذي أرسل إلى سكان قرية القرعون:

مرحبا، معكم سحر من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ. نودّ أن نطرح عليكم بعض الأسئلة عبر الرسائل الصوتيّة لكي نفهم بشكل أفضل الاحتياجات والمخاوف في منطقتكم. إنّ رسائلكم لن يقرأها أو يسمعها إلّا العاملون لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ولن يتمّ نشر هذه المعلومات بأيّ حال من الأحوال مع أيّ شخص غير معنيّ بهذه الدراسة. سنحمي سريّة بياناتكم. إنّ المشاركة في هذه الدراسة طوعيّة، ولديكم الحقّ في عدم المشاركة فيها. في حال وافقتم على المشاركة، سنرسل إليكم رسالتين أو ثلاث رسائل في الأسبوع لمدة شهر واحد (تشرين الثاني) والتي يمكنكم الإجابة عنها بكلّ بساطة عبر رسالة صوتيّة. سنكون ممتّنين لكم إن كنتم قادرين على تزويدنا بأمثلة وقصص حول تجاربكم اليوميّة في منطقتكم لكي نتمكّن من فهم وضعكم ووضع المحيطين بكم بشكل أفضل. الرجاء عدم ترك أيّ سؤال من دون إجابة. ويمكنكم بدلاً من ذلك إخبارنا بأنّكم تفضّلون عدم الإجابة عن سؤال. وفي نهاية الشهر، وعند استكمال الدراسة، سنزوّدكم برصيد هاتفيّ للتعويض عن استخدام خدمات البيانات للمشاركة في الدراسة. هذا التعويض نقدمّه لمرّة واحدة فقط، ولا توجد أي منافع مباشرة أخرى مقابل مشاركتكم، ولكن من الممكن استخدام المعلومات الواردة في هذه الدراسة لتحسين السلامة العامة ورفاهية المجتمع في منطقتكم الآن أو في المستقبل. وسنكون ممتنّين لكم إن شاركتم الرابط إلى الدراسة مع معارفكم أو أصدقائكم أو اسرتكم بحيث يمكنهم المشاركة إن رغبوا في ذلك.

الرجاء أخذ العلم أنّ رقم الهاتف هذا مخصّص فقط لإجراء هذه الدراسة ولا يقدّم أي خدمة طارئة. للحالات الطارئة، الرجاء الاتّصال بالشرطة على رقم الهاتف: 112. وبالنسبة لاحتياجات الحماية، بإمكان اللاجئين في منطقة البقاع وبعلبك الاتّصال بمفوضّية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين على رقم الهاتف التالي: 76611811. وفي حال كان لديكم أيّ سؤال حول الدراسة، الرجاء الاتّصال ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ على رقم الهاتف التالي: 769 190 76

1. *الرجاء تزويدنا ببعض المعلومات الأساسيّة الخاصّة بكم: العمر، الجنس، الجنسيّة، المهنة وعملكم الحاليّ في حال كنتم تعملون. الرجاء عدم تقديم اسمكم أو أيّ معلومات شخصيّة أخرى لمساعدتنا على إبقاء بياناتكم مجهولة المصدر.*

2. *ما هي الاحتياجات الرئيسيّة في بلدتكم ولماذا؟*

3. *هل يمكنكم تزويدنا بثلاث خدمات ذات أولويّة تحتاج إلى تحسين وهل يمكنكم تقديم بعض المقترحات حول سبل تحسينها؟*

4. *هل وجد أي توتّر أو نزاع في منطقتكم؟ وفي هذه الحالة، ما هي الأسباب التي تقف وراء التوتّرات وهل يمكنكم تقديم مثال حول إحدى المرّات التي واجهتم أو واجه سكان من معارفكم مثل هذه النزاعات أو التوتّرات في منطقتكم؟*

5. *هل تأثّرتم شخصيّاً أو تأثّرت أسرتكم أو أصدقاؤكم بالبطالة أو التنافس على الوظائف وفرص العمل في منطقتكم؟ في هذه الحالة، أخبرونا ماذا حصل؟ ما هي أسباب البطالة أو التنافس على الوظائف في منطقتكم؟*

6. *كيف تصفون العلاقات ضمن مجتمعكم المحلّي؟ هل تحسّنت أو تدهورت خلال العام الماضي؟ وفي هذه الحالة لماذا تحسّنت أو تدهورت؟ ما هي برأيكم المصادر الرئيسيّة للتوتّر بين أفراد مجتمعكم المحلّي؟ هل يمكنكم تقديم مثال حول سبل ظهور هذه التوتّرات في الحياة اليوميّة في منطقتكم؟*

7. *بأي وتيرة تتواصلون مع أفراد المجتمع الآخر في منطقتكم؟ هل تعتبر هذه التفاعلات بطبيعتها اقتصاديّة (مثلا الإيجار، العمل،...) أو اجتماعيّة (مثلاً صداقة، شبكات دعم اجتماعيّ)؟ في حال عدم التفاعل الكبير مع أفراد المجتمع الآخر، ما هي الأسباب التي تقف وراء هذا الأمر؟*

8. *ما هو وضع العلاقات بين اللبنانيّين والسوريّين في بلدتكم؟ هل تحسّنت أو تدهورت خلال العام الماضي؟ وفي هذه الحالة، لماذا تحسّنت أو تدهورت؟ ما هي برأيكم المصادر الرئيسيّة للتوتّر بين اللبنانيّين والسوريّين؟ هل يمكنكم تقديم مثال حول سبل ظهور هذه التوتّرات في الحياة اليوميّة في منطقتكم؟*

9. *ما هي مخاوفكم ومشاغلكم الرئيسيّة؟ هل تشعرون بالأمّان في منطقتكم؟ وفي حال كانت الإجابة بالنفي، ما الذي يجعلكم تشعرون بعدم الأمّان؟ هل يمكنكم إخبارنا قصّة عن حالة شعر فيها بعض الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو شعرتم شخصيّاً بعدم الأمّان (من دون إعطاء أسماء)؟ هل تحسّنت ظروف السلامة والأمّان في منطقتكم أو تدهورت خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟*

10. *هل كان أحد معارفكم أو كنتم شخصيّاً ضحية جريمة أو اعتداء خلال العام الماضي؟ وفي هذه الحالة، ماذا فعلتم بخصوص ذلك؟ هل أبلغتم مثلاً الشرطة أو البلديّة أو جهة فاعلة مجتمعيّة أخرى عن الحادث؟ وفي حال عدم الإبلاغ، لماذا؟ هل قمتم بحلّ المشكلة عبر الأسرة والأصدقاء؟*

11. هل سمعتم بالفعاليّة التالية[88]؟ ما هو انطباعكم عن هذه الفعاليّة ولماذا؟ كيف أثّرت في أسرتكم وأصدقائكم وفيكم شخصيّاً؟

12. قبل نحو عام تقريباً، قام برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ بالتعاون مع البلديّة بتركيب نظام بالإنارة بالطاقة الشمسيّة في الممشى قرب السد في القرعون. هل عرفتم بالمشروع وهل قمتم شخصيّاً بزيارة الممشى قرب السدّ واستفدتم من الإنارة بالطاقة الشمسيّة؟ وفي حال كانت الإجابة بالنفي، لماذا؟ ما هو التغيير/التحسين الذي كان يجب إدخاله على المشروع لكي تستفيدوا أو يستفيد الأشخاص الذين يعيشون في وضعكم نفسه من هذا المشروع؟

13. كيف ترون مستقبل السوريّين في لبنان؟ إلى متى سيبقى السوريّون في لبنان برأيكم ولماذا؟

14. هل أنتم راضون عن العمل مع الأمم المتّحدة أو منظّمات غير حكوميّة في لبنان؟ وفي حال عدم الرضى، هل يمكنكم تحديد المشاكل الرئيسيّة التي تشوب عملها برأيكم واقتراح سبل معالجتها؟

15. *هل يهمّكم الحصول على معلومات وآراء حول هذه الدراسة وفي هذه الحالة كيف ترغبون في الحصول عليها، عبر الواتساب أو الرسائل النصيّة؟*

يشار إلى أنّ هذه الأسئلة (ما عدا 11 و12) أرسلت أيضاً إلى مجموعة من أرقام هواتف قرية بر الياس التابعة لقضاء زحلة، بالإضافة إلى السؤال التالي:

[88] ويقصد بها موضوع تركيب نظام الإنارة بالطاقة الشمسية في القرعون، والمذكور في السؤال رقم 12.

ماذا تعرف عن المشاريع الإنمائية التي قامت بها الأمم المتّحدة أو المنظّمات غير الحكومية في منطقة بر الياس؟ كيف استفدت أنت أو أشخاص مثلك من تلك المشاريع وما الذي يمكن تحسينه بشأن هذه المشاريع في المستقبل؟

تمت كتابة تقرير حول هذا المسح بقلم "Leila Ullrich" تحت عنوان :(Speak up via WhatsApp Understanding the Life Worlds of Syrian refugees and host communities in Lebanon) ونُشر على الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان بتاريخ 2018/4/30. عملت ليلى كمستشارة الاستقرار الاجتماعي في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان وفي أكاديمية في مركز علم الجريمة في جامعة أوكسفورد. وقد أقامت بعد كتابتها للتقرير ندوة حول هذا الموضوع في كلية الحقوق في جامعة أوكسفورد بتاريخ 2018/5/22 حيث تحدثت عن تطبيق الواتساب كآداة لإجراء مسح نوعي واسع النطاق، وعن آثار إستخدامه، كما وحللت القصص اللبنانية السورية بالإستناد إلى مفاهيم عدّة كاللجوء والأزمات والتمييز والتعايش وغيرها.

يعرض التقرير الذي أعدته "ليلى ألريش" إستبيان ونتائج المسح الذي أجراه فريق عمل قسم الاستقرار الاجتماعي والمعيشة في برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة، كما يتضمّن أموراً عدّة أبرزها تحليل البيانات، والفئات التي استهدفها البرنامج، والاحتياجات المختلفة للسوريّين واللبنانيّين، والتوتّرات والنزاعات في قرية القرعون، والعلاقات المحايدة الموجودة في القرية، ومشكلة نقص فرص العمل لا المنافسة، والأمن والخوف في قرية القرعون، ورضا الناس عن منظّمات الأمم المتّحدة.

ويظهر االرسمان البيانيّان (3) و (4) أدناه أنّ الحاجات الأولوية للبنانيّين في قرية القرعون تتمحور حول ثلاثة أمور يأتي في مقدّمتها البنى التحتيّة للقرية بنسبة 44% يليها كل من البيئة بنسبة 28% والظروف المعيشيّة بنسبة 28% أيضاً. أمّا بالنسبة إلى أولويّات السوريّين في القرية فهي محدّدة أكثر، وتطال أوّلاً تقديم الدعم في فصل الشتاء (التزويد بالوقود على سبيل المثال) بنسبة 27%، وثانياً العمل بنسبة 21% ، يليه تأمين مأوى/منزل للإيجار بنسبة 17%، ثم المأكل بنسبة 12%، والدعم النقدي بنسبة 9%، والمدارس/التعليم أيضاً بنسبة 9%، وأخيراً المشافي/الصحّة بنسبة 4%.

الرسم البياني (5): الاحتياجات ذات الأولوية للبنانيّين[89]

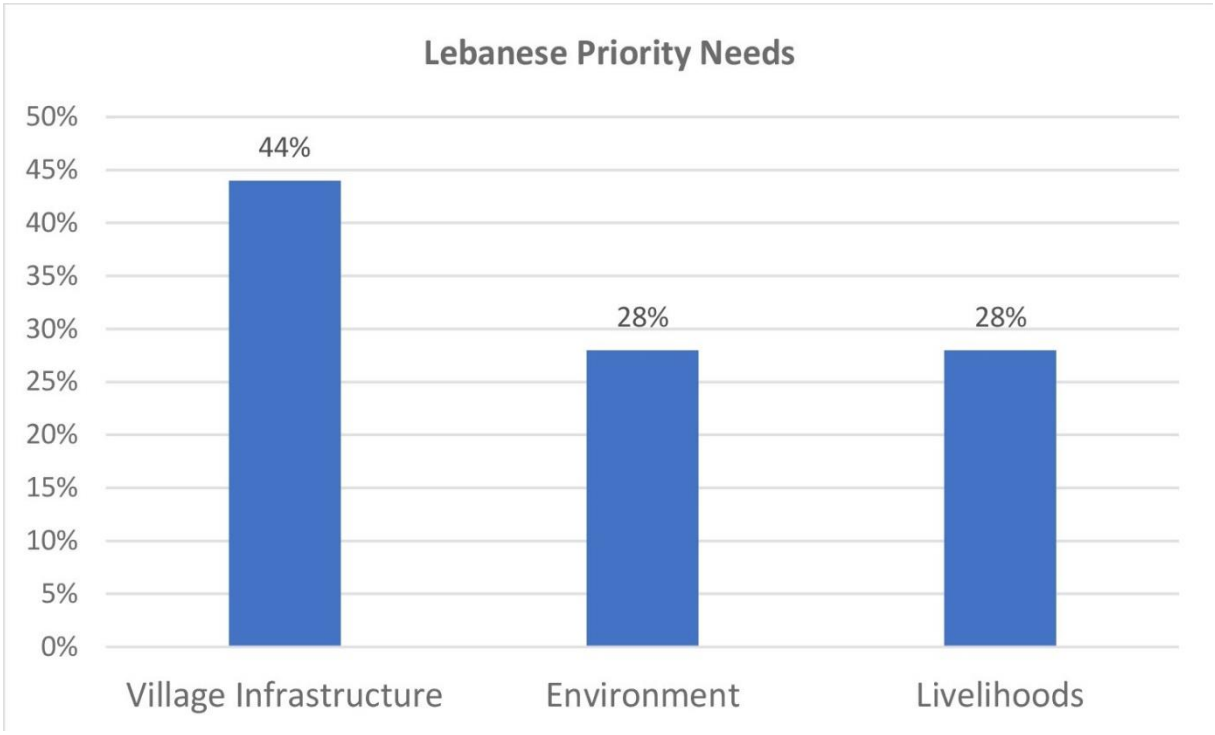

[89]Leila Ullrich, report, **"Speak up via WhatsApp: Understanding the Life Worlds of Syrian refugees and host communities in Lebanon"**, 30 April 2018, page 28.

الرسم البياني (6): الاحتياجات ذات الأولوية للسوريّين[90]

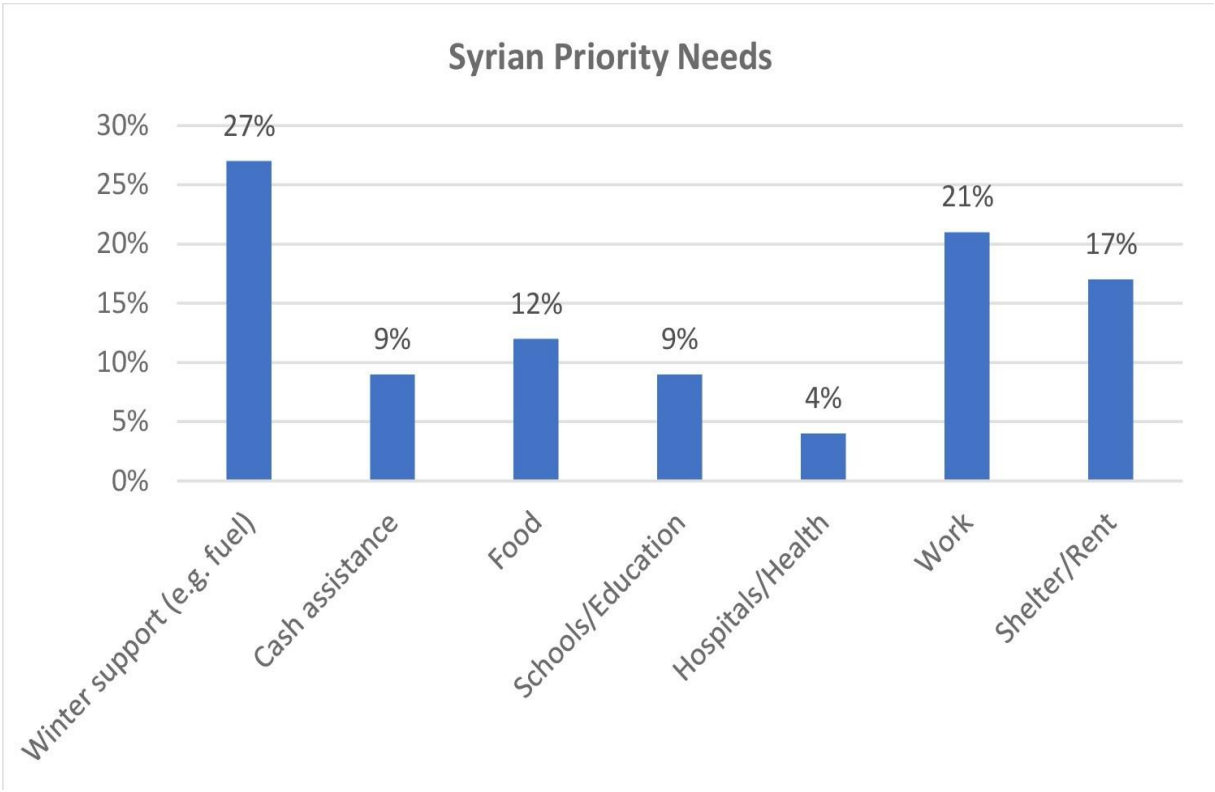

ويظهر هذا الرسم أنّ حاجات اللاجئين السوريّين تعتمد أكثر على المفهوم "الشخصي"، أمّا حاجات سكان القرية فهي بالمقابل تعتمد على المفهوم "الجماعي". وهذا أمرٌ طبيعي، لأنّ اللاجئ السوري الذي لا يعتبر نفسه في الأساس من سكّان القرية إنّما يطالب بالحاجات اليوميّة التي تمكّنه وأسرته من أن يعيشوا في المجتمع المضيف، على عكس اللبناني الذي يطالب بتحسين حال القرية ككلّ باعتباره جزءاً دائماً منها.

ويتوقّف بالتالي نجاح مشروع معيّن واستدامته في المجتمعات المضيفة للّاجئين على مراعاة المنظّمة الدوليّة لهذا الأمر، واعتماد أسس التدخّل وفقاً لأولويات كلّ فئة بما يضمن المساواة في تأمين الحقوق، وبالتالي الحدّ من التوتّرات بين الفئتين.

[90] Leila Ullrich, report, **"Speak up via WhatsApp: Understanding the Life Worlds of Syrian refugees and host communities in Lebanon"**, 30 April 2018, page 27.

ج. مهام أخرى في برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة:

ومن المهام الأخرى التي قمت بها في اطار برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة:

1. كتابة نصّ باللغة الإنجليزية موضوعه "راي باسيل": سفيرة النوايا الحسنة للشباب والجندرة في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

و"راي باسيل" هي بطلة عالمية في ألعاب الرماية، وقد فازت بالعديد من الميداليات الذهبيّة والفضّية لدى تمثيلها لبنان في بطولة كأس العالم، وبطولة الألعاب الآسيوية وبطولة العالم للرماية. وتكريماً لجهودها ولرفعها اسم لبنان عالياً في المحافل الأولمبية أراد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي أن ينّصبها سفيرة النوايا الحسنة للشباب والجندرة لديه كونها تستحقّ هذا اللقب عن جدارة، وخصوصاً أنّه لقب على مستوى إنجازاتها وهي في بداية مسيرتها الرياضيّة.

ويدخل هذا الأمر في صميم دور برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لتطبيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف الخامس الذي يعنى بتحقيق المساواة الجندرية من خلال القضاء على العنف والتمييز ضد النساء، وتمكينهنّ في مختلف الجوانب الحياتيّة.

2. التحقّق من ميزانية برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة من خلال إجراء مقارنة بين جداول Excel مفصّلة ومستندات إداريّة تظهر الأرقام النهائيّة.

وتعرض الجداول الميزانية الكلّية، وحجم الإنفاق، والتكاليف الجارية، والمبالغ المتبقّية للبرنامج في البلديّات التي تنفّذ فيها مشاريع البرنامج.

3. اختيار أفضل خمسة مرشّحين من أصل أربعة وأربعين مرشّحاً لوظيفة "سائق ومساعد لوجيستي" في برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة لمنطقة البقاع.

وتمثّلت مهمّتي بفرز السير الذاتيّة للمرشّحين، وانتقاء تلك التي تناسب الوصف الأدقّ للوظيفة، والذي يحدّد متطلّباتها بالتفصيل.

الفقرة الثانية: برنامج منع النزاعات وبناء السلام

بعد مرور حوالي الشهر على تدريبي لدى برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة انتقلت إلى برنامج منع النزاعات وبناء السلام مع "مشروع بناء السلام في لبنان" بإشراف مديرة المشروع السيدة جوانا نصّار. ومكتب المشروع هو مكتب منفصل عن المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ولكنّه يقع في الشارع ذاته، وتحديداً في مبنى البنك العربي، علماً أنّ برنامج منع النزاعات وبناء السلام يقع في المكتب الرئيسي باعتبار أنّ هذا الأخير يضمّ البرامج الأربعة الرئيسية لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

استقبلني فريق عمل "مشروع بناء السلام في لبنان" في اليوم الأوّل من تدريبي بكلّ ترحيب. وقاموا بتعريفي على مكاتب المشروع الأربعة وهي: مكتب مديرة المشروع، ومكتب الإدارة والمالية، ومكتب الإعلام والتعليم والمجتمع المدني، ومكتب القيادات المحليّة. واتفقنا على أن أنضمّ في البدء إلى مكتب القيادات المحليّة.

أوّلاً: مكتب القيادات المحليّة:

ويعمل في هذا المكتب منسقّو استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي ومساعدوهم، إذ يوجد منسق ميداني مسؤول عن منطقتي الشمال والجنوب ويعاونه مساعدان موجودان في مكاتب البرنامج في كلّ منطقة، ومنسّقة ميدانية مسؤولة عن منطقتي البقاع وجبل لبنان، ويعاونها أيضاً مساعد في كلّ منطقة. ولأنّ وظيفة المساعد الخاصّ بمنطقة البقاع أصبحت شاغرة آنذاك، ولأنّ إجراءات التقدّم للوظيفة واختيار الموظّف المناسب هي في الأساس معقّدة إذ إنها تأخذ الكثير من الوقت، سنحت لي الفرصة أن أعمل كمساعدّة لمنسّقة الاستقرار الاجتماعي في البقاع، ولكن في مكتب بيروت. إضافة إلى مساعدّة المنسّقين في المناطق الأخرى وذلك بطلب منهما.

لقد وضع "مشروع بناء السلام في لبنان" آليات أو استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي (MSS) من أجل دعم المجتمعات المضيفة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز العلاقات داخلها على ضوء تداعيات الأزمة السوريّة، وكذلك من أجل توفير مساحة آمنة ومشتركة للمجموعات المحليّة لمناقشة مخاوفها في

الأمّاكن العامة، واقتراح آليّة لحلّ هذه المخاوف. ولذلك فهي تأتي ضمن إطار "مشروع دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" المشترك بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة في لبنان.

إذاً يمكن القول إنّ أهمّ أهداف هذه الآليات هي التصدّي للتحدّيات الثقافية والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تواجه المجتمعات المستضيفة للنازحين السوريّين، ومحاولة تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخلها، إضافةً إلى تفعيل دور البلديّة في منع نشوب الصراعات من جهة وإدارة الأزمات وبناء الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، وأخيراً بناء الثقة بين البلديّة والمواطنين والمانحين والمجتمع المدني من خلال خطّة لإدارة الأزمات طويلة الأجل.

ويختار المشروع وعلى مستوى القيادات المحليّة مجموعة من القرى اللبنانيّة تبعاً لمعايير محدّدة. ويعمل فيها لمدة سنة ونصف السنة تقريباً، ومن ثمّ ينتقل إلى قرى جديدة. ومجموعة المعايير هذه قام بوضعها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالتعاون مع مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وهي: نسبة اللاجئين السوريّين المسجّلين في القرية، ونسبة الفقر، ونسبة التوتّر في هذه القرى، والتي يجب أن تكون من متوسّطة إلى مرتفعة، وعدم وجود آليات للسلام أو برامج لبناء القدرات في هذه القرى عند وقت اختيارها.

وتكون المشاركة في عملية وضع استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في المكان قيد المشروع على مستويين اثنين، الأوّل يضمّ قادة المجتمع من رؤساء البلديّات وأعضاء المجالس البلديّة والمخاتير. والثاني يضم الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات المحليّة من أحزاب وجمعيّات وشباب وغيرهم. ويتمّ في البداية إجراء تحليل للأسباب الكامنة وراء الصراع، وبناءً على نتائج التحليل تقوم المجموعة بتطوير MSS من خلال آلية عمل خاصّة بها.

ويقوم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالعادة وقبل البدء بالمشروع عند كلّ دورة باستدراج عروض خاصّة بالخبراء والمستشارين للعمل ضمن مشروع "بناء السلام" على مستوى القيادات المحليّة مع مكتب استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي. وقد اختار البرنامج لعامي 2017 و2018 مستشارة منفردة تعمل لحسابها الشخصي، وثلاثة مستشارين من شركة ((Beyond Reform and Development (BRD) . ويتولّى هؤلاء المستشارون مسؤوليات عدّة أهمّها إدارة الجلسات، وتيسير الحوار، وإعداد ورش العمل، وكتابة التقارير الدورية وتقديمها لمديرة مشروع "بناء السلام في لبنان". وكلّ ذلك بالتعاون مع المنسّقين الميدانيّين في المشروع.

ويقيم المشروع شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة MoSA تتمثل بالمرحلة الأولى بالحضور المستمرّ لموظّفي مراكز التنمية لدى الوزارة SDC في اجتماعات المشروع وورش عمله. وكمرحلة لاحقة وعند نهاية المشروع تصبح هذه الفئة مسؤولة عن عملية المتابعة المستمرة مع القرى لضمان استدامة آليات الاستقرار الاجتماعي التي قام بوضعها أهالي القرى.

أ. مراحل المشروع في كلّ القرية:

- المرحلة التحضيرية:

قبل تصميم برنامج بناء القدرات يتمّ أوّلاً إجراء تحليل محلي للصراع الرئيسي مع ممثّلين من البلديّات وممثلين عن المجتمع المحليّ. ولهذا الغرض، ومن أجل إتمام العمليّة على أكمل وجه، تعقد اجتماعات تمهيديّة مع البلديّة المختارة بهدف شرح العمليّة، ومناقشة الخطوات المختلفة، والحصول على ملاحظات البلديّة. وخلال هذه الاجتماعات تستعدّ البلديّة للالتزام، ويتمّ تقييم الاجتماع، وتؤخذ التوصيات للمراحل القادمة لضمان صحّة العمليّة ككلّ. ويدعى خلال هذه المرحلة كلّ من رئيس البلديّة وأعضاء المجلس والمخاتير والناشطين المحليّين في المجتمع إلى ترشيح أشخاص آخرين للمشاركة في الجلسات إفادة للمشروع.

- مرحلة تحليل النزاع:

في هذه المرحلة، يقوم "مشروع بناء السلام في لبنان" بتعيين خبير استشاري في تحليل النزاعات ومنع نشوبها، مع خبرة واسعة في مجالات التيسير، والوساطة، والمصالحة والتدريب على إدارة الأزمات، وذلك لدعم سير العملية. ولكي تضع كلّ مجموعة عمل منظومة النزاع الخاصّة بها يتولّى الخبير مع فريق عمل المشروع دراسة نزاعات المنطقة بعد إجراء سلسلة من اللقاءات والاجتماعات حول القضايا التالية:

4. أنواع النزاعات المحليّة القائمة في القرية
5. السبب وراء هذه النزاعات المحليّة القائمة
6. الصراعات المستقبليّة المحتملة في القرية

7. ديناميات الصراع الرئيسيّة والجهات الفاعلة
8. قضايا التماسك الاجتماعي في المنطقة واحتياجات المنطقة ومشاكلها التي تؤثر في التماسك الاجتماعي بين اللبنانيّين والسوريّين.
9. الآلية أو النهج القائم المعتمد من كلّ بلديّة للتعامل مع التحدّيات والصراعات اليومية
10. تأثير الأزمة السوريّة بشكل عامّ على التماسك الاجتماعي
11. اقتراح المشاركين في ما يتعلّق بمحتوى دورات بناء القدرات القادمة وبمواعيدها ومكان انعقادها

- مرحلة تحديد آليات الاستقرار الاجتماعي من خلال بناء القدرات

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز مهارات السلطات المحليّة ومهارات الجهات المحليّة في تحديد النزاعات الموجودة وتحليلها ومعالجتها باستخدام مختلف أساليب حلّ النزاعات، وإنشاء آليات مجتمعيّة لبناء السلام لتعزيز التماسك الاجتماعي، وخاصة مع التأثير المتزايد للأزمة السوريّة في المجتمعات المضيفة، والضغط المتزايد تلقائيّاً على المجتمع اللبناني بأكمله. ويشارك المشاركون في هذه المرحلة في مواضيع مختلفة من التدريب مثل: آليات حلّ المشاكل، ودور الوسيط، وحلّ النزاع وفهم الصراع، وأنواع الصراع وأشكاله والاستجابة له، والحوار: من مهارات الاتّصال ومهارات الاستماع ومهارات التحدّث، وعوائق الحوار، والتفاوض كتعريف وشروط لازمة للتفاوض ومراحل التفاوض، وإدارة الصراع داخل المجموعة، والوسائل السلميّة لحل النزاعات، ورسم خرائط الصراع من خلال تقنية مرئية لإظهار العلاقات بين أطراف الصراع وتحديد منافذ التدخّل.

كما أنّهم يشاركون في مناقشة عدد من دراسات الحالة التي تتناول النزاعات والصراعات التي تواجهها البلديّات والجهات الفاعلة المحليّة. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المشاركين في كثير من الأحيان اختيار قضيّة محليّة محدّدة تؤدّي إلى نشوب نزاع على المستوى المحلي (التدخّل المباشر) أو قد يكون عاملاً محتملاً لتحفيز النزاع في المستقبل (التدخّل الوقائي)، ومن ثمّ يفتح الخبير الاستشاري خمسة نقاشات ليتمّ استخدامها من قبل المشاركين كدليل خلال هذا التمرين بهدف حشد المشاركين للاجتماع داخل بلديّاتهم وللمشاركة في التفكير النقدي والتعامل مع الأزمة المحليّة. أمّا النقاشات التي دارت بين المشاركين فقد تمحورت حول المواضيع التالية:

- تحديد المشكلة المحليّة أو نوع التوتّرات التي ترغب في معالجتها مع توضيح الأسباب الجذرية الكامنة وراء وجودها
- مناقشة الاستراتيجية التي يجب اعتمادها للتعامل مع القضيّة المحليّة المختارة
- مناقشة المراحل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية
- العقبات التي يمكن أن تكون بمثابة حاجز أثناء تنفيذ الاستراتيجية
- الشروط أو العوامل المطلوبة لنجاح هذه الاستراتيجية

ويقوم المشاركون الذين حضروا التدريبات وورش العمل الخاصّة ببناء القدرات بعقد اجتماعات في البلديّة للتوصّل إلى استراتيجية منظّمة لمعالجة المشكلة المحليّة المختارة. هذا ويتمّ إعطاء المشاركين شهراً واحداً للعمل على هذه العملية التي تهدف أيضاً إلى اختبار المعرفة المكتسبة من خلال ورش العمل.

بعد ذلك ينقح المشاركون العروض التقديميّة، ويقومون بإعادة تعديلها استنادًا إلى تعليقات الخبير الاستشاري المقدّمة في أثناء جلسات التدريب. ويتمّ تنظيم حدث ختامي يجمع جميع البلديّات معاً مرّة أخرى لمناقشة آلياتها بحضور ممثّلي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

- مرحلة التنفيذ

تصرف المنح خلال هذه المرحلة لدعم وتنفيذ الآليات التي توصّلت إليها مجموعة العمل، ويتمّ إطلاقها عبر حدث أو نشاط تختاره أيضاً مجموعة العمل. وقد تأخذ الآليات أشكالاً مختلفة كإنشاء لجنة شبابية أو لجنة ثقافية اجتماعية أو جمعية أو ناد مثلاً. ويقوم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بإضفاء الطابع المؤسّساتي على الآلية المختارة. وبهذا يختم المشروع في القرية، ويعمد إلى اختيار قرى جديدة.

وانطلاقاً ممّا تقدّم يمكن اعتبار أنّ الرسم التالي يعبر عن مسار العمل في "مشروع بناء السلام" على مستوى القيادات المحليّة:

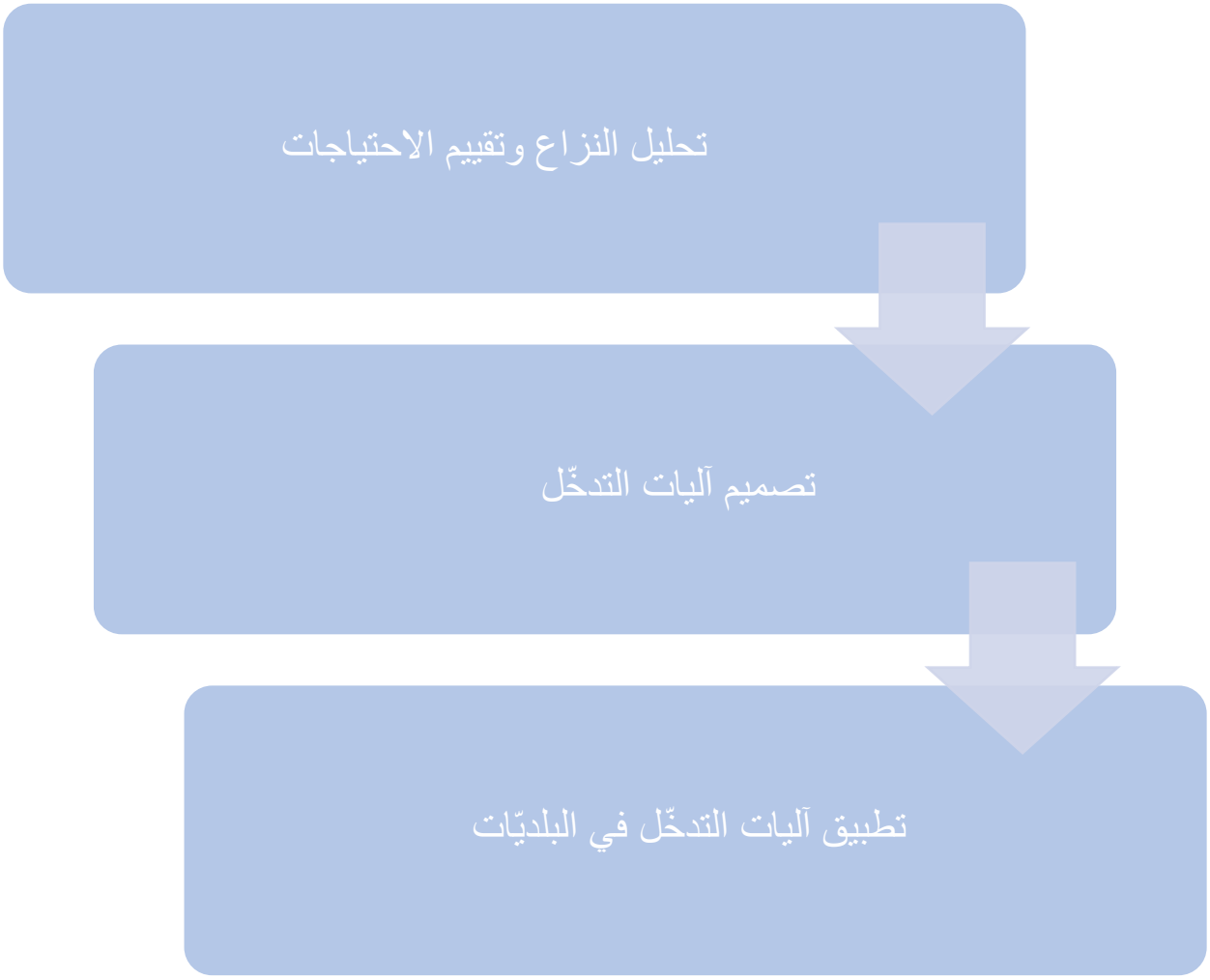
تحليل النزاع وتقييم الاحتياجات
تصميم آليات التدخّل
تطبيق آليات التدخّل في البلديّات

ولأنّ طبيعة العمل لدى مكتب استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي تتطلّب القيام بزيارات ميدانيّة متتالية للقرى التي ينفّذ فيها "مشروع بناء السلام" هذه الاستراتيجيات، كان عليّ مرافقة المنسّقة الميدانية، والتحضير معها للاجتماعات وورش العمل في قرى ومناطق البقاع وجبل لبنان، إضافةً إلى مرافقة المنسّق الميداني في بعض الأحيان وعندما لا تتعارض أوقات الزيارات في المناطق.

ب. القرى المختارة من قبل المشروع:

ويشار إلى أنّ عدد القرى اللبنانية المختارة للفترة الممتدة من منتصف عام 2017 إلى منتصف عام 2018 كان قد بلغ 36 قرية، وهي مقسّمة على الشكل الوارد في الجدول الرقم (2):

الجدول (2): القرى اللبنانية المختارة لتنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي لعامي 2017 – 2018

المحافظة	القرية
النبطية	رميش
	صفد
	انصار
	زفتا
الجنوب	سكسكية
	البيساريه
	حاصبيا
	بقسطا
البقاع	اللبوة
	المنارة
	عين كفرزبد
	عنجر
	مجدل عنجر
بعلبك الهرمل	القاع
	بوداي
	حورتعلا
	العين
	دير الاحمر
جبل لبنان	كيفون
	بيصور
	جبيل
	سبلين
	الناعمه
	كترمايه
	الشياح
	بعقلين
الشمال	مجدليا
	طرابلس الزيتون
	تل عباس الغربى
	التليل
	الهري
	تكريت
	مشمش
	دير دالوم
	زغرتا
	شكا

ج. الاجتماعات وورش العمل:

الهادفة إلى تنفيذ مراحل المشروع في القرى بدءاً من الإجتماعات التمهيدية مع البلدية، إلى اللقاءات المتتابعة بين الخبير الإستشاري ومجموعة العمل، وصولاً إلى التدريبات وورش العمل وأخيراً إطلاق آلية الاستقرار الاجتماعي الخاصة بالقرية.

- الاجتماعات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

I. اجتماعات لتقييم العمل المنجز
II. اجتماعات ممهّدة لورشة العمل الثانية

I. اجتماعات لتقييم العمل المنجز:

لقد اجتمعنا مع رئيس وأعضاء بلديّة بعقلين لتقييم ورشة العمل الأولى ضمن إطار المرحلة الأولى من آليات الاستقرار الاجتماعي. وفي هذا الاجتماع تمّ تقييم ورشة العمل من وجهة نظر البلديّة، ووجهت بعض الملاحظات حول ردود أفعال المشاركين في الورشة.

وقمنا بزيارة "جمعية مؤسّسة البيت اللبناني للبيئة" في منطقة كفرحيم كجزء من عملية متابعة عمل "لجنة كفريا" التي أنشئت بموجب المرحلة الأخيرة من آليات الاستقرار الاجتماعي. وكانت الجمعية قد أقامت ورشة عمل موضوعها "فرز النفايات وإعادة تدويرها" بهدف مساعدّة لجنة كفريا على وضع خطّة عمل في هذا الإطار ومن ثمّ تطويرها لتتمّ مشاركتها مع بلديّة كفريا.

II. اجتماعات ممهّدة لورشة العمل الثانية:

– اجتماع في القاع

عقدنا بتاريخ 2017/11/8 كفريق عمل "مشروع بناء السلام" مع مستشارة المشروع في البقاع اجتماعاً في مدرسة القاع الفنّية ضمّ أعضاء بلديّة القاع وأعضاء بلديّة الظلّ[91] وممثلي الأحزاب المتنافسة في القرية. وقد عقد هذا الاجتماع للمتابعة مع مجموعة القاع بعد إتمام ورشة عمل مشتركة نظّمت لدراسة ونقاش الواقع الاجتماعي لقرى البقاع في "أوتيل كنعان" في بعلبك. واستهلّ اللقاء بتقييم الورشة، ومراجعة العوامل الداعمة للسلام وتلك المؤجّجة للنزاع، والتي أوردها المشاركون أنفسهم، ومن ثمّ قاموا بالتعليق عليها. والجدير بالذكر هنا هو طلب الحاضرين بتغيير بعض العوامل بسبب احتدام مواقفهم بعد مناقشة هذه العوامل، والتي تشكل خارطة لوصف الواقع الاجتماعي في القاع. ووضعت أخيراً خطوات للمرحلة القادمة كان منها إنشاء مجموعة على تطبيق واتساب للتواصل بشأن الاجتماعات والورش المقبلة.

– لقاء في كيفون

لقد قمنا بتنظيم لقاء لمجموعة عمل كيفون أقيم في البلدة، وحضره رئيس وأعضاء البلديّة، وإثنان من موظفي مراكز التنمية التابعة لوزارة الشوؤن الاجتماعيّة، وأعضاء من "جمعية كيفون الخيرية"، وآخرين من الجهات الفاعلة في البلدة. وفي خلال اللقاء قامت المستشارة برسم منظومة النزاع الخاصّة بكيفون والمستخلصة من مجموع الأفكار المطروحة في ورشة العمل الأولى التي انعقدت عند إطلاق المشروع. وشرحت للمشاركين كيفية التأثير في منظومة النزاع عبر اختيار نقطة معيّنة ومحاولة كسرها. والفكرة التي دار حولها الموضوع كانت أنّ التدخّل على مستوى نقطة محدّدة سيؤثر في مستوى المنظومة بأكملها، وبالتالي على العلاقات والديناميكيات الاجتماعيّة في المنطقة.

– اجتماع في حورتعلا

لقد أعيد في هذا الاجتماع تعداد العوامل الرئيسية المؤججة للنزاع في القرية، وتمّ فيه النقاش حول مدى قدرة مجموعة العمل على التدخّل والتغيير الفعلي في القرية، وكيفية ذلك بالنظر إلى طبيعة القدرات المتوفّرة، وبالإستناد طبعاً إلى الدعم التقني المقدّم من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. ويتمثّل الدعم التقني ببناء القدرات ووضع الخطط وكتابة المشاريع والتواصل مع مموّلين. وقد حضر الاجتماع رئيس وأعضاء البلديّة، ومحامو المنظّمات الدوليّة وموظّفوها، والجمعيّات من سكّان البلدة، ومجموعة من الشباب المهتمّين بالمشروع.

[91] مجموعة شباب وشابات من القاع يعملون في القرية تحت اسم بلديّة الظل – لقاع أفضل.

– اجتماع في بوداي

حضر الاجتماع رئيس البلديّة، والمختار، وموظّفو مراكز التنمية، وبعض الأطراف الفاعلة في القرية. وكان التحدي الأبرز في هذا الاجتماع إصرار مجموعة عمل بوداي على الأولويات الإنمائيّة بدلاً من تلك الاجتماعيّة للبلدة، مع العلم أنّ تقنية الMRR والتي يتمّ إعمالها من قبل "مشروع دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" تنفّذ في هذه القرية، وبالتعاون مع البلديّة بالتزامن مع الMSS التابعة ل "مشروع بناء السلام في لبنان".

– لقاء في عنجر

حضر اللقاء رئيس البلديّة، وموظف من مركز التنمية الاجتماعيّة التابعة ل MoSA، ورئيس الجمعيّة البيئيّة في البلدة، وبعض من متطوّعي الصليب الأحمر في عنجر، وعضو جمعية صليب إعانة الأرمن. ومهّد اللقاء لورشة لاحقة من خلال عرض تحليلي لمنظومة النزاع الخاصّة بعنجر، ومناقشة مكوّناتها، ومحاولة انتقاء النقطة أو النقاط الأنسب للتدخّل في هذه المنظومة سعياً لتفكيكها، وبالتالي تحسين الواقع الاجتماعي في عنجر.

– اجتماع في دير الأحمر

عملت مجموعة عمل دير الأحمر وفي اجتماع حضره رئيس البلديّة ونائبه، والمختار، وموظفون من مراكز التنمية الاجتماعيّة، وبعض الأهالي المنتسبين لجمعية "طليتا قوم"، على تفصيل أسباب ونتائج كلّ نقطة ضمن منظومة النزاع. ووضعت بعض الاقتراحات بشأن التدخّل على مستوى واقع الشباب، وخاصةً ذلك المتعلّق بالهجرة.

– اجتماع في أنصار

تمّ البحث في بلديّة أنصار الجنوبية عن نقاط تأثير للتدخّل في منظومة النزاع الخاصّة بالبلدة. وتوصّلت مجموعة العمل إلى أنّ التدخّل يجب أن يكون على مستويين، الأوّل يتعلّق بالجهد البلدي والمتمثّل بخلق مشاريع إنتاجيّة عبر التشبيك مع مؤسّسات ومنظّمات. والثاني يتعلّق بالتواصل المجتمعي الذي سينعكس على حجم المشاركة في المجتمع، وبالتالي على نسبة الإقصاء والتهميش. وانطلاقاً من أنّه إذا تمّ العمل على

هذين الأمرين بالتوازي، يمكن الوصول إلى تخفيض في نسبة البطالة وتحسين في البنى التحتيّة، وذلك من وجهة نظر المشاركين.

- ورش العمل التي شاركت فيها:

1. ورشة عمل "بناء قدرات القيادات المحليّة لتطوير آليات الاستقرار الاجتماعي والمحلي":
وهي ورشة خاصّة بالمرحلة الثانية من استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي. وقد جاءت بعد ورشة عمل نُظِمَت في البدء لتحليل النزاع ولتقييم الاحتياجات في كلّ قرية من القرى المشاركة في المشروع، حيث قام المشاركون خلالها بتحليل المعلومات، وبتحديد الواقع الاجتماعي للقرى. تلت ورشة العمل الأولى سلسلة لقاءات واجتماعات عقدت للتأكيد على دقّة خرائط النزاع وإذا ما كانت تعبّر فعلاً عن الواقع الاجتماعي للقرى.

وأقيمت الورشة الثانية في "قادري أوتيل" في زحلة على مرحلتين، المرحلة الأولى بتاريخ 26 و27 كانون الثاني 2018 وجمعت بين قرى البقاع الأوسط، وهي المنارة، وعنجر، ومجدل عنجر، وعين كفرزبد. والمرحلة الثانية بتاريخ 23 و24 شباط 2018 وجمعت بين قرى البقاع الشمالي وهي بوداي، وحورتعلا، ووادير الأحمر، والعين، واللبوة، والقاع. وهدفت الورشة إلى مراجعة مسار المشروع في القرى مع مجموعات العمل التابعة لكلّ منها من خلال تحديد المراحل المنجزة ووضع الأهداف المستقبلية، وإلى البحث في سبل واستراتيجيات إحقاق التغيير في نظم النزاع وتطبيقها على خرائط نظم القرى، إضافةً إلى التعرّف على إطار التفكير بممارسات السلام[92] والدروس المستفادة لبناء سلام فعّال (RPP Framework)، وأخيراً إلى تطوير آليات بناء السلام في القرى عبر وضع خطّة العمل.

وقد انتهت ورشة عمل بناء قدرات القيادات المحليّة التي نظمت على مدى يومين بوضع كلّ مجموعة لخطّة عمل تقوم على الأمور التالية:

[92] مشروع التفكير بشأن ممارسة السلام هو مشروع عمل على تحليل 26 حالة دراسية وعلى استشارة أكثر من 1000 مختص في مجال السلام، وبإشراك أكثر من مئتي مؤسسة من ضمنها منظّمات دوليّة غير حكومية ومنظّمات محليّة. وقد قام المشروع بنشر نتائج دراسته التي دامت لثلاث سنوات على شكل دروس أساسيّة لممارسة العمل في مجال السلام.

. الأشخاص/الهيئات الذين يجب إشراكهم في الخطّة.

. الحاجات الإداريّة والمهارات الشخصيّة التي تحتاجها القرية لتنفّذ هذه الخطّة وتطوّرها.

. مسح الموارد التي تشمل الموارد الطبيعيّة، والموارد المؤسّساتية، والموارد الثقافيّة، والموارد البشريّة، والموارد الماليّة، والموارد الماديّة، والموارد العمرانيّة، والموارد العلاقاتيّة، والموارد الفكريّة.

. مراحل تطوير خطّة التدخّل.

وفي خلال ورشة العمل هذه طلبت مني المنسّقة الميدانية أن أتولّى مهامّ عدّة كان أبرزها مساعدتها في تحضير ملفات المشتركين، وتدوين الملاحظات، والتقاط صور كي تنشر على مواقع التواصل الخاصّة ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وتحضير فواتير النقل والمواصلات بعد أخذ هوّية كلّ مشترك وتصويرها. وقد قدّم المشروع هذه المساعدّة البسيطة للمشاركين باعتبار أنّ بعض القرى بعيدة المسافة عن مكان ورشة العمل.

2. ورشة عمل "بناء قدرات فرق مراكز التنمية الاجتماعيّة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة لتطوير آليات الاستقرار الاجتماعي":

أقيمت الورشة بتاريخ 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في زحلة في "قادري أوتيل" وفي زفتا في منتجع "شمس الأصيل". شاركتُ في اليوم الأوّل في ورشة العمل في زفتا مع المنسّق الميداني لمنطقة الجنوب ومساعده. وحضرت في اليوم التالي في زحلة مع منسّقة منطقة البقاع. وكان موظفو مراكز التنمية الاجتماعيّة قد جاءوا من عدّة قرى منها بوداي، واللبوة، والخيام، وجزين، وصور، وطليا، وحارة صيدا، وجباع، والصرفند، وشمسطار، وبعلبك، وراشيا، وكوكبا، وجبال البطم، وعيتا الشعب، وكفرصير، وزحلة، وسحمر، وحوش الأمراء.. وقد أظهروا التزاماً تاماً بمستقبل المشروع من خلال إيمانهم بأهدافه ومنهجية عمله، وخصوصاً أنّهم يعلمون بأنّ التعويل سيكون عليهم بعد نهاية المشروع. والجدير بالذكر أنّه كان من بين الموظفين مدير مركز، ورئيس دائرة، ورئيس قسم، ومرشد اجتماعي، مشرف فني، مساعد اجتماعي

وغيرهم، الأمر الذي يشير إلى تعدّد الوظائف وتنوّعها، ويؤكد رغبة الوزارة باستدامة المشروع باعتبار أنّ موظفيها وبمختلف المراكز الوظيفيّة جاهزون لتقديم الجهد والوقت لضمان هذا الأمر.

3. ورشة عمل "رائدات من طرابلس: واقع المرأة بين التحدّيات والفرص والسياسات العامّة":

شكّلت هذه الورشة جزءاً من مسار تطوير آليات الاستقرار الاجتماعي في طرابلس. وهدفت إلى جمع رائدات وناشطات شابّات من مدينة طرابلس لمناقشة الوضع الحالي للنساء في المدينة، وأولوياتهن، والتحدّيات الرئيسية التي تواجههن، إضافةً إلى تقديم توصيات لسياسات هادفة لتحسين حياتهن. وهدفت الورشة إلى تأسيس منبر للشابّات الأكثر نشاطاً في المدينة للتواصل، والتعرّف على ما تفعله الشابّات الرائدات، وفتح المجال أمّامهن للتعاون والبناء على إنجازات بعضهن بعضاً.
نظمت الورشة بتاريخ 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وعقدت في فندق "ميرامار" في طرابلس .شملت مجموعة واسعة من المواضيع أهمّها التعليم، وريادة الأعمال، والإبتكار، واليد العاملة، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاجتماعي، والمشاركة السياسية، ودور المرأة في بناء السلام والمصالحة، ومشاركة المرأة في الاستجابة للأزمة السوريّة، وآثار هذه الأزمة في المرأة في المدينة. وناقشت المشتركات هذه المواضيع، ووضعت توصيات حولها بإشراف كلّ من الدكتورة الجامعية كارمن جحا كميسّرة للورشة، والسيدة نهلا حامّاتي رئيسة المنطقة التربوية في الشمال، والسيدة جوانا نصار مديرة مشروع "بناء السلام في لبنان"، والسيدة مروى أبو دية مستشارة لدى شركة BRD، والسيدة عبير شبارو نائبة رئيسة "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"، والسيدة سوزان جبور مديرة مركز "ريستارت لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب"، والكاتبة الدكتورة مها كيال، ورائدة الأعمال السيدة هلا فاضل.
وتمثّلت مسؤوليتي ما قبل الورشة بالتحضير لملفات المشاركين. وكان يتضمن كل ملف برنامج الورشة، ودفتر وقلم، وملحق بناء السلام الأخير، والنشرة الإخبارية الأحدث، وكتيّب صغير خاصّ بالمشروع. ويشار إلى أنّ كلّاً من الملحق والنشرة يصدر عن المشروع بشكل دوري.
وعند بدء ورشة العمل كان عليّ أن أستقبل المشاركات والإعلاميّين، وأن أسجّل حضورهم، وأن أسلمهم بطاقات المشاركة والملفات الخاصّة بهم. وخلال الورشة طلب مني أخذ الملاحظات، وتدوين أبرز الاقتباسات لتستعمل في نشرة المشروع الإخبارية القادمة.

وإحدى المهام التي توليتها أيضاً خلال فترة تدريبي لدى مكتب استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي كان عملية الاتّصال المستمرة بمجموعات العمل في قرى البقاع وجبل لبنان وأحياناً طرابلس لدعوتهم:

. لحضور اللقاءات الممهّدة للمرحلة الثانية من استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي. وكانت هذه اللقاءات تعقد في العادة إمّا في بلديّة القرية أو في مركز وزارة الشوؤن الاجتماعيّة أو في الحسينية.

. للمشاركة في المرحلة الثانية من استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي والمتمثّلة بورشة العمل الثانية ضمن المشروع.

ومن الصعوبات التي كنت أواجهها أحياناً لدى إتصالي بالمشاركين كانت مسألة الإجابة عن استفسار بعضهم عن التقديمات الماديّة والإنمائيّة التي ستنالها القرية في نهاية المشروع، إذ كان عليّ في هذه الحالة أن أعيد شرح مفهوم (استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي :MSS) المنبثق عن مشروع "بناء السلام"، وطريقة تطبيقه، والنتائج المرجوّة منه، ومن ثمّ مقارنته مع مفهوم (تقنية رسم خرائط المخاطر والموارد :MRR) المنبثق عن مشروع "دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" وأهدافه ونتائجه. إضافةً إلى مسألة الاستماع إلى تعليقات وشكاوى بعضهم الآخر حول عدم رضاهم عن مجريات اللقاءات، أو عن وجود بعض المشاركين ضمن مجموعة العمل، ودائماً ما كنت أحاول أن أذكّر بأنّ الآليات التي نعمل عليها من شأنها أن تخفّف من حدّة هذه الحساسيات، وتُكَون حلقة اجتماعية مشتركة ومتماسكة قادرة على جمع مختلف الأطراف لما فيه مصلحة القرية ومنفعتها.

وتطلّبت عملية الاتّصال بكلّ مجموعة عمل في كل قرية جهود عديدة تمثلت بالاتّصال أكثر من مرّة للتذكير باللقاءات والاجتماعات، والاستماع لرغبات المشاركين حول مواعيد اللقاءات التي يفضلونها بما يتوافق مع أوقات فراغهم، وإعادة شرح المشروع بأكمله أحياناً، وغيرها من الأمور التي استلزمت الكثير من الوقت حتى إتمامها. ولكن لولا التواصل المستمر مع مجموعات العمل لما نجح المشروع الذي يعتمد في الأساس على الالتزام التامّ من قبل المشاركين، باعتبار أنّ هذه المجموعات هي الجهات المخوّلة بوضع استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في القرى.

ومن المهامّ التي توليتها أيضاً في أثناء تدريبي لدى مكتب القيادات المحليّة:

1. ترتيب وترجمة ملاحظات المنسّقة الميدانية حول اجتماعات أقيمت في بعض القرى البقاعية.
2. إنشاء مجموعات على تطبيق واتساب للتواصل بشأن مواعيد الاجتماعات واللقاءات لكلّ من المشاركين وموظّفي مراكز التنمية الاجتماعيّة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة.
3. تعبئة بيانات إلكترونية تتعلّق بحضور المشاركين في مجموعات العمل في اللقاءات وورش العمل التي ينظّمها المشروع.
4. تعداد ساعات حضور موظفي مراكز التنمية لدى وزارة الشؤون الاجتماعيّة في ورش العمل التي نظّمها المشروع باعتبار أنّ هذه الورش كانت تحصل ضمن دوام العمل الوظيفي، وذلك من أجل إعداد الملفات الخاصّة بكلّ موظف وتسليمها إلى قسم الإدارة والمالية لتمنحهم مخصّصات ماليّة مقابل إشراكهم في المشروع. وقد أنجزت وبالتعاون مع المنسّق الميداني الملفات الخاصّة بموظفي مراكز عكار، والشمال، والنبطية، والجنوب.

ثانياً: التدريب لدى المكاتب الأخرى في المشروع:

أ. مكتب الإعلام:

يعمل مكتب الإعلام في "مشروع بناء السلام في لبنان" على إصدار نشرات إخبارية وملاحق خاصّة بالمشروع بالإضافة إلى دراسات تحليليّة[93]، ويعمل أيضاً على إعداد فيديوهات قصيرة حول عمل المكاتب الأخرى التابعة للمشروع، حيث يصدر 12 فيلماً وثلاثة إلى أربعة ملاحق سنوياً. وفي عام 2013 قام مكتب الإعلام وبالتعاون مع وزارة الإعلام بإطلاق "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان"، وذلك

[93] هذا المشروع يتم من خلال التشبيك مع "مؤسسة مهارات" وهي مؤسسة غير حكومية تعنى بقضايا الإعلام وحرية الرأي والتعبير، أسسها مجموعة من الصحافيين اللبنانيين للدفاع عن حرية الصحافة والعمل على تطوير الإعلام. "مهارات" هي عضو في الشبكة الدولية للتبادل الحر للمعلومات والتي تضم نحو 90 منظّمة تعنى بحرية التعبير حول العالم.

بمشاركة 34 مؤسسة إعلامية، ومن ثمّ قام برصد تنفيذ مواد الميثاق من خلال إصداره دراسات خاصّة بمواضيع الميثاق.

وبالنسبة إلى ملحق بناء السلام، فقد أصدر مكتب الإعلام ومنذ العام 2013 وحتى الآن تسعة عشر ملحقاً. والملحق يوزّع وينشر باللغات العربيّة، والإنجليزية، والفرنسية في صحف "النهار" و"السفير" (توقفت عن الصدور) و"الدايلي ستار" و"لوريان لو جور". وتعتبر مواضيع انعكاسات الأزمة السوريّة وبناء السلام من أهم المواضيع التي يطالها الملحق. هذا وتستوحى باقي المواضيع من جلسات النقاش التي يعقدها مكتب الإعلام بعد صدور كلّ ملحق. وفكرة الملحق انبثقت للضغط على الكُتّاب الذين يرّوجون للخطاب الطائفي أو للشائعات والفتن، والذين ينشرون معلومات خاطئة ومغلوطة ومحاسبتهم.

ويشار إلى أنّ "مشروع بناء السلام في لبنان" هو المشروع الوحيد في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الذي يعمل مع الإعلام وعلى الإعلام، وبالتالي يعتبر المشروع النقطة المركزية بالنسبة إلى الإعلام في البرنامج.

ويمكن تقسيم المهام التي استلمتها لدى تدريبي في هذا المكتب تبعاً لطبيعتها على الشكل التالي:

1. التفريغ والترجمة

من الأمور التي تكرّرت لدى تدريبي في مكتب الإعلام موضوع تفريغ محتويات مقابلات وفيديوهات وأفلام قصيرة خاصة بمشروع بناء السلام وترجمتها أو تعريبها. وكان أهمها:

. فيديو حول استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في بلدة الصويري البقاعية تحت عنوان "الطابة تجمع شباب الصويري في البقاع الغربي".

. فيديو يتعلّق بنشاطات "لجنة كامد اللوز" في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2017 والتي أطلقت في إطار استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في بلدة كامد اللوز البقاعية.

. فيديو حول دور الأهل ولجان الأهل في عملية بناء السلام من خلال مبادرة "مدارس خالية من العنف" Violence Free Schools في طرابلس والمناطق المجاورة لها.

. فيديو خاص بالمشاريع التي نفّذها "مشروع بناء السلام في لبنان" في طرابلس على مختلف المستويات ومع عدّة جهات بهدف تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المدينة.

. فيلم يتعلق بالمشاريع والأنشطة المنفّذة من قبل "مشروع بناء السلام في لبنان" خلال العام 2017 على المستوى المحلي ومستوى الإعلام والتربية والمجتمع المدني.

. مقابلة أجرتها منسّقة المجتمع المدني في المشروع مع أكاديميين من جامعة Queen's University Belfast "QSB" والذين حاضروا في ورشة عمل أجراها المشروع على مستوى مكتب المجتمع المدني.

2. التواصل مع الإعلاميّين

. تحديث اللائحة الإلكترونية الخاصّة بإعلاميي شمال لبنان والموظّفين في صحف الديار، والمستقبل، والسفير، والبلد، والأخبار، والشرق، والنهار، واللواء، والدايلي ستار، وفي مواقع المدن والوكالة الوطنية للأخبار، وفي تلفزيون المستقبل، والمنار، و MTV، و NTV، و NBN، و OTV، وLBCI، وتلفزيون لبنان، وفي راديو الفجر وصوت لبنان. وقد تمّ ذلك من خلال الاتّصال بكلّ إعلاميّ، والتأكّد من صحّة المعلومات الموجودة عنه كرقم هاتفه وبريده الإلكتروني وإذا كان لا يزال يعمل لدى المؤسسة ذاتها، وعن الطريقة التي يفضل أن يتواصل المكتب معه من خلالها، أي سواء عبر الاتّصال المباشر أو بإرسال رسائل نصيّة عبر تطبيق الواتساب أو البريد الإلكتروني.

. الاتّصال بإعلاميي طرابلس لدعوتهم إلى التغطية الإعلامية لورشة عمل "نساء رائدات من طرابلس" التي نظمت بتاريخ 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وعقدت في فندق "ميرامار" في طرابلس.

. إنشاء مجموعة تواصل على تطبيق واتساب تجمع بين الإعلاميّين الذين حضروا في الجلسة الأولى لمناقشة ملحق بناء السلام العدد 17 والتي عقدت في "دار النمر" في بيروت بتاريخ 13 من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2017.

3. التشبيك مع جهات جديدة

. خلق منطقة تواصل للمكتب في كسروان كون المشروع لا يملك لائحة بالأشخاص الذين يجب أن يتواصل معهم في هذا القضاء، وذلك بهدف إيجاد جمهور، ودعوته للمشاركة في الجلسة الثانية لمناقشة ملحق بناء السلام، والتي عقدت في "بيت الشباب والثقافة"[94] في زوق مكايل بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2018.

إنّ عملية إيجاد هذا الجمهور استدعت منّي البحث، وبطلب من منسّقة الإعلام في المشروع، عن:

– أسماء العمداء والأساتذة الجامعيين في كليّات جامعة الروح القدس، وجامعة سيدة اللويزة، والجامعة اللبنانية الكندية، والجامعة اللبنانية الألمانية، وأرقام هواتفهم وبريدهم الإلكتروني

– أسماء المدراء ومسؤولي الإعلام ومسؤولي التواصل في الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية في زوق مكايل والمناطق المجاورة لها: البترون، والحازمية، وجل الديب، والجديدة، وجونية، وكسروان، وزوق مصبح، وأرقام هواتفهم وبريد الإلكتروني. وقد استعنت بموقع "دليل مدني"[95] لتأمين هذه المعلومات.

. أسماء عمداء ومسؤولي مكاتب شؤون الطلّاب في الكليّات التي توجد فيها اختصاصات الإعلام، والتواصل، والصحافة، والتصوير، والإذاعة والتلفزيون، وأرقام هواتفهم. ودعوة طلّاب هذه الاختصاصات للمشاركة في مسابقة تصوير فوتوغرافي حول ذكرى الحرب الأهليّة اللبنانيّة، والتي نظّمها "مشروع بناء السلام في لبنان".

[94] مركز ثقافي أسسته بلدية ذوق مكايل عام 2009.

[95] دليل مدني هو موقع إلكتروني تَنشر عليه كافّة المنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية والجمعيات الموجودة في لبنان المعلومات المتعلقة بها، كما وتعرض من خلاله الوظائف المتاحة لديها.

4. التدقيق والتصحيح

. التحقّق من ملحق بناء السلام العدد 17 الصادر عن المشروع، وتصحيح الأخطاء المطبعية أو تلك الواردة سهواً سواء في الشكل أو في الخطّ أو في العناوين. وذلك قبل طباعة النسخ النهائية للملحق وتوزيعها.

. التحقّق من ملحق بناء السلام العدد 18 بنسختيه العربيّة والإنجليزية وتصحيح ما ورد فيه من أخطاء.

5. وسائل التواصل الاجتماعي

- إطلاق إعلانات حول ملحق بناء السلام وخلال الأسبوع الأوّل من إصداره لتنشر على صفحة "الفايسبوك" الخاصّة ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان بهدف تشجيع متابعي صفحة البرنامج على تحميل الملحق وقراءته. وتمثلت الإعلانات التي نشرت في ملخّصات لأفكار كلّ مقالة. وقد قمت بكتابة ستة عشر إعلاناً صغيراً، وذلك بعد قراءة مقالات الملحق، ومن الأمثلة عليها:

"مين هو النازح بكسروان وقدي عم يتقبّلو المجتمع الكسرواني؟

لتعرفوا أكتر عن الموضوع فيكن تقروا للصحافية مادونا سمعان " حين ينزح "الغريب" إلى كسروان: كره بالجملة ورضى بالمفرق ". هالمقال ننشر اليوم بملحق "بناء السلام في لبنان" وصدر مع النهار والدايلي ستار ولوريان لو جور".

شو بكون إحساس النازحين وقتا يغّيرو أمّاكن سكنهن أكثر من مرة من بعد ما تهجّروا من وطنهم الأم؟

الكاتب محمد الحاج حسين بجاوب عن هالسؤال بمقالته " رحيل بذاكرتين " المنشور اليوم بملحق "بناء السلام في لبنان" واللي صدر مع النهار والدايلي ستار ولوريان لو جور".

6. التحضير لجلسات المناقشة والمشاركة بها

. حضور جلسة مناقشة "ملحق بناء السلام في لبنان" والتي أقيمت بتاريخ 2017/12/13 في "دار النمر" في بيروت. وتمّ فيها مناقشة مواضيع العدد السابع عشر من الملحق. واستمع فيها إلى اقتراحات وتعليقات المشاركين فيها. وتمثّلت مهامّي خلال الجلسة باستقبال الإعلاميين والمشاركين وتسجيل الحضور، وترتيب المنشورات التابعة لمشروع بناء السلام على طاولة الاستقبال ليتسنى للحاضرين الأخذ منها بعد استلامهم الملفات التي تحضّر للمشاركين في كلّ ورشة عمل أو ندوة.

. كتابة تقرير حول جلسة مناقشة العدد السابع العشر لملحق بناء السلام يتضمّن مجريات الجلسة واقتباسات الإعلاميين وتسليمه لمنسّقة الإعلام في المشروع.

. تحديث لائحة "مشاركي جلسات مناقشة ملحق بناء السلام". والغاية من وجود هذه اللائحة هي دعوة الموجودين عليها والمضافين إليها في كلّ مرّة لحضور الجلسات القادمة.

7. تحديث وثيقتي "أداة تقييم المخاطر"

. الوثيقة الأولى والخاصّة بشركاء برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي هي عبارة عن نموذج يستخدم لجمع المعلومات المتعلّقة بالشركة التي من المحتمل أن تصبح شريكة للبرنامج. وعند تعبئة هذا النموذج يتوجّب على الشركة أن تقدّم (وفي حال توفّر لديها) روابط منشورة أو نسخ مطبوعة للتالي:

- تقارير سنويّة
- بيانات مالية مدقّقة وبيانات مدقّقي الحسابات لديها
- بيانات تتعلّق بسياساتها الإدارية و/أو تقارير تتعلّق بأيّ ممّا يلي: البيئة والاستدامة، والاستثمار الاجتماعي، وحقوق الإنسان، ومعاملة الموظّفين
- أي مصدر آخر للمعلومات حول نشاطها التجاري

. الوثيقة الخاصّة بالبرنامج نفسه والتي تساعده على جمع المعلومات المتعلّقة بالشركات الشريكة له، وعلى تقييم مدى رغبته بمتابعة هذه الشراكة، وعلى تحديد الحالات التي تحتاج متابعة مع المقرّ الرئيسي للبرنامج. وبالتالي فإنّ هذه الوثيقة تحتوي على الخطوات العملية التي يجب أن تتّبع للتوصّل إلى قرار بشأن شراكة معيّنة.

مهمّتي في هذا الإطار تمثّلت بمطابقة الخانات التي تقع ضمن العناوين المشتركة في كلّ من الوثيقتين.

ب. مكتب التعليم والمجتمع المدني:

1. التعليم

بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع اختصاصيّين استشاريّين يعمل "مشروع بناء السلام في لبنان" على بناء السلام على مستوى التعليم من خلال "مبادرة مدارس خالية من العنف Violence Free Schools VFS". المبادرة التي يتمّ فيها إشراك التلاميذ والأهالي والمدارس من إدارة وأساتذة تهدف إلى تفعيل دور المدارس الرسميّة اللبنانيّة في عمليّة تحصين السلام وتعزيز مفاهيم المواطنة وبناء السلام واللاعنف وإدارة النزاعات وإدخالها إلى البيئة المدرسيّة.

ونفّذت مبادرة مدارس خالية من العنف سابقاً في خمس عشرة مدرسة رسمية متوسّطة في البقاع، وخمس عشرة مدرسة أخرى في جبل لبنان. ويتمّ تنفيذها حالياً في طرابلس. وتحتاج المبادرة إلى سنة كاملة من العمل كي تنفّذ خلالها المراحل الأربع التالية:

. جلسات توعية حول مفهوم وأشكال العنف وكيفية التعاطي معه

. تدريب الطلاب والأساتذة على استخدام طرق خاصّة للحدّ من العنف

. وضع مدوّنة سلوك من قبل الطلاب والأهالي والأساتذة في كلّ مدرسة من المدارس الخمس عشرة، واختيار تجهيزات أو إصلاحات معيّنة يمكن أن تحدّ من العنف وتساعد على تكوين مجتمع مدرسي أفضل، وهذا ما يؤمّنه المشروع بعد موافقة الوزارة

. الإعلان عن كلّ هذا من خلال نشاط أو حدث لتصبح مدوّنة السلوك شرعة ونموذجاً إلزامياً لكافّة الصفوف

ومن الجلسات التي شاركت بها الجلسة الأولى ضمن المرحلة الأولى من المبادرة في "مدرسة المربي عبد الهادي الدهيبي الرسمية للصبيان" في طرابلس، حيث استطاع التلاميذ والأهالي تعريف العنف بعد ذكر المستشار لمجموعة حوادث منها مثلاً (لا يلعب الطلّاب في الملعب لأنّه لا يتّسع للجميع / لم يذهب الولد المُقعد للمدرسة لأنّها غير مجهّزة لذلك (لذوي الاحتياجات الخاصة) / رفع المعلم صوته في وجه أحد التلامذة لأنّه لم يحضّر درسه)، كما وعرّفت سلوكيّات العنف وأشكاله (اللفظي، والجسدي، والنفسي، واللبنيوي، والتمييز الجنسي، والتفرقة) من خلال التفكر حول حالات يومية شبيهة بالأمثلة السابقة.

–جلسات ضمن المرحلة الثالثة من المبادرة في "مدرسة المقالع" ومدرسة "النبي كزيبر" غايتها تقرير النشاط الخاصّ بالمرحلة الأخيرة والتجهيزات التابعة له بتمويل من المشروع.

2. المجتمع المدني

تتمثّل مهمّة منسّقة المجتمع المدني في "مشروع بناء السلام في لبنان" ومن خلاله بدعم "جمعية محاربون من أجل السلام Fighters For Peace" وهي منظّمة لبنانية غير حكومية أنشأها مجموعة من المحاربين السابقين في الحرب الأهلية اللبنانيّة للمساهمة في بناء السلام والحدّ من العنف، وذلك عبر إشراك الشباب الناشط في عملية بناء سلم أهلي مستدام، وإرساء مصالحة حقيقيّة في لبنان. وفي سبيل تحقيق أهدافها تمارس الجمعية عدّة مهام منها القيام بزيارات للمدارس والجامعات ومخيّمات اللاجئين لإجراء جلسات نقاش فيها، والتواصل مع المجتمع المحلي من خلال القيام بمجموعة أنشطة توفّر مساحة آمنة للتفكير والتأمّل ولتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمحاربين القدامى، والقيام بتدريبات حول بناء السلام والمصالحة، والتواصل مع مقاتلين حاليّين وسابقين في دول أخرى[96].

وفي خلال عملي مع منسّقة المجتمع المدني، وبعد المشاركة في ورشة عمل "دعم قدرات جمعية محاربون من أجل السلام" المنظّمة من قبل "مشروع بناء السلام في لبنان" بتاريخ 4 و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في

[96] www.fightersforpeace.org

"أوتيل لانكاستر" في الحازمية، تولّيت مهمّة توثيق أهمّ المواضيع التي تناولتها ورشة العمل المعقودة على مدى يومين، والتي تناولت موضوع التفكير بشأن مدينة طرابلس وكيفية التحسين فيها، ودراسات حالة ومناقشات، وفرص توسيع ونمو الجمعية، وكيفية تحقيق الاستدامة في العمل، وموضوع التمويل، ورسم خريطة الموارد البشرية، ووضع خطة عمل تمثّلت بجدول أعمال الجمعيّة للسنة القادمة.

أمّا التوثيق فقد تمّ من خلال إعداد جداول باللغتين العربيّة والإنجليزية أرسلت في ما بعد إلى الأستاذين الجامعيّين د. جولي نورمان و د. درو ميخائيل اللذين حضرا من جامعة "كوينز" في "بلفاست" في إيرلندا إلى ورشة العمل بهدف المشاركة في عمليّة دعم قدرات أعضاء "جمعية محاربون من أجل السلام".

ج. مكتب الإدارة والمالية:

يعمل مكتب الإدارة والماليّة على تنظيم عمل مكاتب "مشروع بناء السلام في لبنان" وتقديم الدعم اللوجستي لكلّ فريق، كما يهتمّ بتنسيق كلّ ما هو مرتبط بالإدارة المركزيّة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان. ويضمّ المكتب منسّقة الإدارة والمالية ومساعدها اللذين عرضا عليّ مساعدتهما في بعض المهامّ خلال فترة تدريبي، والتي كان أهمّها:

. تنظيم ملفات موظّفي مراكز التنمية الاجتماعيّة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة الذين يعقد المشروع معهم شراكة على مستوى استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في مكتب القيادات المحليّة. ويحوي كلّ ملف أوراقاً خاصّة بالجلسات وورش العمل التي حضرها الموظّف. وهي أوراق موقّعة من الموظّف نفسه تفيد بمكان وزمان الجلسة والتوقيت الدقيق لحضور الموظّف، إضافةً إلى ملاحظات المنسّق الميداني حوله. وقد قسّمت هذه الملفات لتشمل مرحلتين: الأولى تمتدّ من شهر أيار/مايو إلى شهر أيلول/سبتمبر، والثانية من شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2017 في مناطق البقاع والجنوب والشمال وجبل لبنان.

. تعبئة قسائم لتسديد النفقات المتوجّبة على المشروع لكلّ موظّف من موظّفي مراكز التنمية الاجتماعيّة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة المشاركين في المشروع. حيث يحدّد اسم الموظف، لأي منطقة ينتمي، المبلغ المالي المستحق ومجموع الأيام التي تواجد فيها الموظّف في الاجتماعات وورش العمل المنظّمة من قبل المشروع في إطار عمليّة دعم الاستقرار الاجتماعي، مع وصف مفصّل لعدد أيّام التدريب وعدد أيّام اللقاءات.

ثالثاً: تقييم العمل التدريبي الذي أجريته في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:

لا يسعني كمتدرّبة أن أقيّم برنامجاً بأكمله، فكيف إذا كان البرنامج تابعاً لمنظومة الأمم المتّحدة نفسها، ولكن يمكنني القول بأنّ تجربتي مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي تعدّ بالنسبة إليّ تجربة قيّمة وفريدة بغناها لما قدمته لي من خبرات في مهلة قصيرة نسبياً. وفي هذا الإطار يمكنني أن أعرض بعضاً من المكتسبات التي حصّلتها وكذلك الصعوبات التي واجهتها كعمليّة تقييميّة مبسّطة أصل في نهايتها إلى تقديم اقتراحات متواضعة أمّام حجم إنجازات هذه المنظّمة التي أكنّ لها كلّ التقدير.

أ. مكتسبات التدريب:

إنّ فترة التدريب لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وإن كانت قصيرة إلّا أنّها مكنّتني من التعلّم والاكتساب الكثيرين. ويعود الفضل في ذلك إلى إدارة البرنامج التي سمحت لي بالتدريب لدى أكثر من مشروع وبطريقة مرنة.

ومن أهم المكتسبات التي حصلّتها من وجهة نظري مهارة التواصل مع الناس، وما نتج منها من تفاعل إيجابي، وخصوصاً أنّني تواصلت مع أشخاص من خلفيّات متعدّدة كمقاتلين سابقين و رؤوساء بلديات، ومن أعمار مختلفة كشباب YLP أو صغار VFS، إذ تعلّمت مع الوقت أنّ التعاطي الاجتماعي السليم يجب أن يختلف بحسب كلّ فئة، وإن كنّا في إطار المشروع نفسه، لأنّ بعض الأشخاص مثلاً يفضلون الكلام على الاستماع، بينما لا يعبّر آخرون عما يدور في بالهم، لهذا فإنّ مهارة التواصل تقتضي إيصال ما ينبغي إيصاله وبالوقت الأمثل مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات والمواقف كافّة.

إضافةً إلى هذا، وبحكم مشاركتي في العديد من ورش العمل المنظّمة من قبل البرنامج، وبشكلٍ خاص الورش التدريبية لموظّفي مراكز التنمية الاجتماعيّة التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعيّة ليصبحوا استشاريين ومرشدين، تمكّنت من تعلّم الكثير حول كيفية إدارة النزاعات أو الوقاية منها، وذلك باعتماد أساليب الوساطة والتيسير والمصالحة وفنونها.

وفي موضوع كتابة اقتراح مشاريع أيضاً، والتي سبق أن تعلّمنا أسسها في اختصاص ماستر المنظّمات الدوليّة، وتحديداً في مادّة المنظّمات غير الحكومية، أتيحت لي الفرصة في خلال هذا التدريب لأن أطبّق بعضاً من الأمور النظريّة التي تعلمناها خلال السنة الأولى من هذا الاختصاص.

وقد تعرّفت في خلال فترة التدريب على أبعاد العمل التنموي التي لم أكن لألمسها لولا العمل الميداني مع فرقاء البرنامج، فمع الإقرار بأهميّة العمل الإداري في المكاتب والأقسام إلا أنّ آثار أيّ نشاط وتبعاته إنّما تظهر على أرض الواقع. وخيرُ دليل على هذا الأمر البعد الاجتماعي لمشاريع البرنامج المختلفة.

ب. صعوبات التدريب:

على الرغم من اكتساب العديد من المهارات، والتأقلم والتطوّر مع الوقت تبقى صعوبات العمل التدريبي أمراً طبيعياً يواجه أيّ متدرّب طوال فترة التدريب. ولأنّني اخترت التدريب لدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كان عليّ تحمّل مسؤولية الاطّلاع على مجالات عمل البرنامج كافّة وما أكثرها في الواقع، ذلك أنّ البرنامج يعمل في كلّ مجال يصبّ في مفهوم التنمية.

ومن أولى الصعوبات التي واجهتها مسألة عملي في مكتب مديرة "برنامج التنمية الاجتماعيّة والمحليّة"، والتي بحكم وظيفتها ومكانتها كمديرة برنامج من أصل أربعة برامج في UNDP كثيراً ما كان يتوجّب عليها السفر، ما أثّر في كمية المهامّ التي كانت تنسب إليّ من قبلها في ذلك الوقت، ولكن وبسب المرونة داخل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي استطعت لاحقاً أن أتولّى العديد من المهامّ التي كانت تصدر عن مشاريع مختلفة.

وقد تطلّب منّي موقعي كمتدرّبة لدى برنامجين أن أعمل في عدّة مشاريع أو في عدّة أقسام من مشروع معيّن في الوقت نفسه، الأمر الذي استصعبته في البداية لأنّني اضطررت للتعامل مع أكثر من جهة تعمل بملفات وأطر عمل مختلفة، ولكنّي وومع اشتداد كثافة الضغط فإنّي كثّفت جهودي فنجحت في الاعتياد على تنفيذ جميع المهامّ الموكلة إليّ، وفي الوقت المناسب.

وقد تمثّلت إحدى الصعوبات في العمل ما بعد الدوام الإداري أيضاً؛ أي حتى المساء، وذلك بسبب العمل الميداني خلال التدريب في "مشروع بناء السلام في لبنان" الذي غالباً ما كان يبدأ بعد الظهر وتستغرق الرحلة ساعات للوصول إلى القرى لعقد اللقاء أو الاجتماع، ومن ثمّ العودة منها.

وقد أدّى ضيق الوقت، وعدم القدرة بالتالي على المشاركة في جميع الأنشطة المنظّمة، فقد كان بعضها يتعارض مع بعضها الآخر بسبب مواعيد التنظيم، الأمر الذي كان يحتّم عليّ الإختيار بين النشاطات ذات الأولوية بالنسبة لي والمشاركة فيها.

وهناك أخيراً مسألة عدم الاستحصال على موافقة إدارة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالنسبة إلى موضوع استخدام المستندات أو التقارير أو المعلومات التي كنت أطلّع عليها خلال فترة التدريب في تقريري هذا، بل الاكتفاء بمجمل المعلومات المنشورة على موقع البرنامج الإلكتروني باعتبار أنّها مخصّصة لإطّلاع الجمهور عليها، الأمر الذي يقلّل بطبيعة الحال من المصادر والمراجع التي في ما لو استخدمتها لكان هذا التقرير أغنى وأكمل.

ج. اقتراحات لتفعيل عمل البرنامج:

1. تكثيف التنسيق بين المشاريع

هناك ضرورة لتكثيف العمل المشترك بين المشاريع التابعة لبرامج مختلفة في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، لما لهذا الأمر من آثار مهمّة جدّاً على صعيد تطوير العمل والسرعة في إنجازه. فمثلاً "مشروع دعم المجتمعات اللبنانيّة المضيفة" و"مشروع بناء السلام في لبنان" يعملان تقريباً في المناطق اللبنانية ذاتها وبالتنسيق المشترك، إلّا أن واقع الأمر أظهر ضعفاً على مستوى مجموعات العمل التي لا تزال تضمّ أناساً غير قادرين على فهم الفرق بين المشروعين، وهدف كلّ منهما، وذلك على الرغم من اللقاءات المتتابعة وورش العمل التي يتخلّلها الكثير من الشرح والتفسير. من هنا أهمية اقتراح ضرورة الاتّصال والتلاؤم ما بين المشروعين للحدّ من الالتباسات الموجودة لدى البعض، والتي تؤدّي في بعض الحالات إلى البطء في العمل.

2. الحدّ من تكرار العمل

بالنسبة إلى المستشارين الذين يتعاقد معهم البرنامج للقيام بالأعمال التدريبيّة والاستشارية في المشاريع التي تتطلّب وجود هذه الكفاءات، لفتني موضوع الوجود الدائم لموظّفي البرنامج في خلال التدريبات التي يجريها المستشارون ومن منطلق الإشراف على عملهم. فإذا كان موظف البرنامج مسؤولاً عن خبير استشاري أو مدرّب في مشروع ما فهذا يعني أنّ هذا الموظّف قادر في ما لو تمّ تدريبه على إنجاز العمل نفسه وبنتيجة مضمونة، ما يحدّ بالتالي من التكرار في العمل، ويخفّض من حجم المبالغ الماليّة الضخمة التي يدفعها البرنامج مقابل خدمات كلّ مستشار.

3. إعادة النظر بالفئة المختارة من مراكز التنمية الاجتماعيّة

ففي ما يتعلّق بموضوع بناء قدرات موظّفي مراكز التنمية الاجتماعيّة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة في "مشروع بناء السلام في لبنان" على مستوى القيادات المحليّة، من المفترض أن يتمّ إشراك الفئة الشابّة بشكلٍ أكبر باعتبار أنّ التعويل يكون على هؤلاء الموظّفين في كلّ مرّة ينهي فيها المشروع عمله في القرية أو البلدة. ومع احترامي وتقديري الشديد لخبرات الموظّفين القدامى في المراكز، إلّا أنّ جميع التدريبات التي يجهد البرنامج في تقديمها لموظّفي مراكز التنمية لا قيمة لها في حالة الموظّف الذي شارف على التقاعد. وبالتالي ولضمان مستقبل "استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي" في البلدات والقرى يتوجّب التركيز على من هم أكثر قدرة على تحمّل هذه المسؤولية ألا وهم الشباب في مراكز التنمية الاجتماعيّة، حتّى إن تطلّب ذلك جهداً أكبراً ووقتاً أطول.

خاتمة

في الختام يمكن القول إنّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي هو إحدى أهمّ المنظّمات الدوليّة التي تسهم اليوم في تحسين واقع التنمية المستدامة في لبنان، فعلى الرغم من التحدّيات والأزمات الموجودة في البلد نجح البرنامج ومن خلال استراتيجيات عمله المتنوّعة ومجالاته بأن يطال أوجه التنمية كافّة ليحارب الفقر والجوع وأزمات المناخ والبيئة مقابل نشر السلام وإرساء العدالة والمساواة.

ولا بد هنا من التنويه بالدور الذي يمارسه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في سبيل الاستجابة لمتطلّبات التنمية المستدامة في الواقع اللبناني الذي تسيطر عليه عقبات واضطرابات كانت قد أوجدتها الحروب فعجزت الحكومة اللبنانية عن معالجتها على مرّ السنوات. إذ يؤدّي البرنامج دوره هذا عن طريق تشغيل مجموعة من البرامج والمشاريع التي يحرص على أن تكون متكاملة في ما بينها، ما يؤمّن النهوض والاستدامة المطلوبين. ويقدّم بذلك صورة ناجحة عن المنظّمات الدولية الرائدة في التغيير الإيجابي.

ولمّا كانت مسؤولية البرنامج كبيرة تجاه الأولويات المحليّة في البلد باعتبار أنّه يتولّى مسألة مساندة مختلف المؤسسات والقطاعات بغية تطويرها واستدامة عملها، إلّا أنّه لم يتوانَ ولو لمرّة عن مدّ يد العون إلى اللاجئين السوريّين، منذ بدء الأزمة السوريّة، وبدء تداعياتها على لبنان، لا بل عزم على جعل معالجة الأزمة السوريّة موضوعاً يوازي برامجه الأربعة جميعها في الأهمية والعمل. وذلك تأكيداً منه على مسؤولياته الدوليّة، وعلى واجب تعزيز السلم والاستقرار في المناطق اللبنانية كافّة من دون استثناء.

إنّ فترة التدريب التي أمضيتها لدى أقسام برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومشاريعه قد مكّنتني من التعرّف على البرنامج عن قرب من خلال فهم أساليب العمل وآليات التنفيذ التي بموجبها يترجم استراتيجيته على أرض الواقع، وإدراك مدى ترابط المشاريع والمبادرات التي يقوم بها من حيث الأهداف والنتائج، الأمر الذي يؤمّن الاستجابة الفعّالة للحاجات والمطالب الأساسيّة. كما وقد مكّنتني الأنشطة والمهامّ التي مارستها من اكتساب مهارات عديدة وخبرات قيّمة في مجالي التنمية والسلام. وبذلك أكون قد حقّقت الأهداف المرجوّة من التدريب.

وقد كان من المستحسن لو تسنّى لي الاطّلاع أكثر على مسار خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل عملي من خلال أنشطة البرنامج، إذ إن المنهجية المتّبعة من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كفيلة بأن

تحقّق أهداف هذه الخطّة فالبرنامج كان قد أخذ على عاتقه مسؤولية دعم جهود الدول في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية، ولكنّ ضيق الوقت شكل حائلاً أمّام سعة اطّلاعي في هذا المجال في خلال فترة التدريب. ومن هذا المنطلق أتوجّه إلى إدارة البرنامج المحترمة فأتمنّى عليها تخصيص جزء كبير من فترة التدريب حول هذا الشأن باعتبار أنّ المتدرّبين لدى البرنامج، وهم في الغالب الأعم من الفئة الشابّة، أولى بمعرفة هذه الخطّة وطرق تنفيذها.

أخيراً وبالنظر إلى علاقة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بمؤسّسات الدولة، والمتمثّلة بشراكات وسياسات وآليات عمل عديدة، يطرح تساؤل مشروع حول مدى جدية عمل هذه المؤسّسات، وتحديداً في مراحل ما بعد إنهاء المشروع، حيث التعويل من قبل البرنامج على عمل هذه المؤسّسات لتحقيق أرقى نتيجة مبتغاة، ألا وهي الاستدامة، وحول مستقبل المشاريع المنفّذة بعد إشراف هذه المؤسّسات عليها.

دليل المصطلحات الملخصة

- UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- UNV برنامج متطوعي الأمم المتحدة
- UNHCR مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- UNOCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- UNRCD مكتب المنسق المقيم في لبنان للأمم المتحدة
- UNCDF صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- UNDS منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
- MoSA وزارة الشؤون الاجتماعية
- MoT وزارة السياحة
- MoFA وزارة الخارجية والمغتربين
- SLD برنامج التنمية الاجتماعية والمحلية
- CP & PB برنامج منع النزاعات وبناء السلام
- E&E برنامج الإدارة البيئية
- DG برنامج الحكم الديمقراطي والتطوير المؤسسي
- YLP برنامج قيادة الشباب
- SRP برنامج تثبيت الاستقرار والإنتعاش
- SIDS الدول الجزرية الصغيرة النامية
- LEAP مشروع تقديم المساعدة الانتخابية للبنان
- LHSP مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان
- LPDC مشروع دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني
- LEPAP مشروع الحد من التلوث البيئي في لبنان
- DREG مشروع توليد الطاقة المتجددة

- LCWCM مشروع المركز اللبناني لحفظ المياه وإداراتها
- IDAL مكتب دعم وتعزيز القدرة المؤسسية لسلطات تنمية الإستثمار في لبنان
- OMSWA مكتب تقديم الدعم التقني لوزير الدولة لشؤون المرأة
- SGBV العنف الجنسي والجنساني
- VFS مبادرة مدارس خالية من العنف
- LL مبادرة عيش لبنان
- MRR منهجية رسم خرائط المخاطر والموارد
- MSS إستراتيجيات الاستقرار الاجتماعي
- SDGs أهداف التنمية المستدامة
- AUBMC المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت
- BIAT مركز أعمال بيات
- SIDA الوكالة السويدية للتنمية الدولية
- MBRF مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
- BRD مؤسسة Beyond Reform and Development للإستشارة
- FFP جمعية محاربون من أجل السلام
- QSB جامعة كوينز بلفاست
- RPP منهجية التفكير بممارسات السلام

لائحة الرسوم البيانية

- المستند (1): الأهداف السبعة عشر ضمن خطّة التنمية المستدامة لعام 2030. ص 20.
- الجدول (1): موارد تنفيذ البرامج في الفترة ما بين عامي 2011 و2017. ص 27.
- الرسم البياني (1): توزيع البرامج الإجماليّة المنفّذة لعام 2017. ص 28.
- الرسم البياني (2): أوّل عشرة مموّلين لمشاريع البرنامج في لبنان لعام 2017. ص 29.
- الرسم البياني (3): أوّل عشرة مموّلين لمشاريع البرنامج في لبنان لعام 2018. ص 29.
- الهيكل التنظيمي (1): الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لعام 2018. ص 33.
- الرسم البياني (4): اختصار الهيكل التنظيمي السابق تبعاً لأهمّ العناوين الموجودة فيه. ص 34.
- الرسم البياني (5): الاحتياجات ذات الأولوية للبنانيّين. ص 67.
- الرسم البياني (6): الاحتياجات ذات الأولوية للسوريّين. ص 68.
- الجدول (2): القرى اللبنانية المختارة لتنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي لعامي 2017 – 2018. ص 80.

لائحة المراجع

المراجع العربية:

المؤلفات

- السيد رشاد، **الوسيط في المنظمات الدولية**، دار الوائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- العسالي عبد المجيد سعيد مصلح، **إدارة المنظمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم**، القومي للإصدارات القانونية، 2010.
- تونسي بن عامر، **أساس المسؤولية الدولية في ضوء القانون الدولي المعاصر**، منشورات حلب، 1995.
- حسين خليل، **موسوعة القانون الدولي العام**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.
- سلطان حامد، **القانون الدولي العام في وقت السلم**، دار النهضة العربية، 1972.
- مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي**، دار الفكر الجامعي، 2007.
- مصطفي مأمون، **قانون المنظمات الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1998.

الدراسات والمقالات

- عبد الرحيم عبد الرحيم، "**التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، أيار، 2007.

رسائل الماجستير

- المهيرات فلك، **المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية في القانون الدولي العام**، إشراف عبد السلام هماش، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2016.

- محمد زياني، **الشخصية القانونية للمنظمات الدولية في إطار القانون الدولي**، إشراف أسود محمد الأمين، جامعة د. الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017.

التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي _ دعم التقدم العالمي 2013/2012**"، حزيران 2013.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**إستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة السورية في العام 2017**"، 25 نيسان، 2018.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير أضواء على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015/2014**"، 1 حزيران 2015.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**التقرير السنوي – المستقبل المستدام الذي نريد 2012/2011**".

الوثائق الرسمية

- الأمم المتحدة، **تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، الدورة الثانية، الوثائق الرسمية (جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، 23-27 أيار 2016.
- الأمم المتحدة، **الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018 – 2021**، الدورة الإستثنائية، الوثائق الرسمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، 2017.

المراجع الأجنبية:

- August Reinish, "**Convention on the Privileges and Immunities of the UN**", UNs Audiovisual Library of International Law, 2009.

- Leila Ullrich, "**Speak up via WhatsApp: understanding the life worlds of Syrian refugees and host communities in Lebanon**", 30 April 2018.
- Sean O Siochru, "**UNDP Global Information Society Watch**", 2007.
- ARK, "**UNDP National Perception Survey**", January 2018.
- UNDP "**Lebanon Annual Report 2015-2016**", 18 July 2017.
- UNDP, "**UNDP Core Competency Framework**", 2016.
- UNDP Library, "**UNDP Legal Framework for addressing non-compliance with UN Standards of Conduct**", 3 January 2010.

المواقع الإلكترونية

- كشك تغريد، "محكمة العدل الدولية"، موقع *www.grenc.com*، 2006/10/10.

www.undp.org

www.open.undp.org

www.lb.undp.org

www.uncdf.org

www.fightersforpeace.org

www.jo.one.un.org

ملحق رقم (1)

إفادة التدريب العملي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

United Nations Development Programme
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Empowered lives.
Resilient nations.

Beirut, February 20, 2018

TO WHOM IT MAY CONCERN

This is to certify that Ms. Sahar Kanaan interned at the United Nations Development Programme (UNDP) as per the following:

- From 04-10-17 until 31-10-17 on a full-time basis at "Support to Economic Recovery, Community Security and Social Cohesion in Lebanese Communities Affected by the Syrian Crisis" Project
- From 01-Nov-17 until 31-Jan-18 on a full-time basis at "Peace Building in Lebanon, Phase 3" Project

Throughout her assignment, Ms. Sahar Kanaan demonstrated a strong commitment and dedication to her responsibilities and the ability to work as a team member.

This certificate has been issued upon request.

Laurette Said
Operations Manager

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME

Arab African Int'l Bank Bldg. - Riad El Solh Str, Nejmeh, Beirut 2011 5211 -Tel: 961 1 962500 - Fax: 961 1 962491 - P.O.Box 11-3216 Beirut, Lebanon
بناية البنك العربي الإفريقي الدولي – شارع رياض الصلح، نجمة – بيروت 2011 5211 – هاتف: 961 1 962500 – فاكس: 961 1 962491 – ص.ب. 11-3216 بيروت، لبنان